سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية 9

المكان وأثره التنظيمي

في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف

تأليف
الدكتور عِصام صَباح إبراهيم

مركز الرافدين للحوار

المكان وأثره التنظيمي

في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف

المكان وأثره التنظيمي
في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف

تأليف: الدكتور عِصام صَباح إبراهيم

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2022

First Edition، Beirut/Najaf، 2022

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 178 - 0

تشرين الثاني/نوفمبر 2022

المكان وأثره التنظيمي

في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف

تأليف
الدكتور عِصام صَباح إبراهيم

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الفهرس

قائمة الاشكال 7
قائمة الجداول 8
قائمة الخرائط 9
مقدمة المركز 11
المقدمة 13
الفصل الأول: العلم المكاني وفلسفته 19
المبحث الأول: مفاهيم ومضامين مكانية 19
المكان كمفهوم 19
تصانيف المكان 20
التخطيط والمكان 21
المجتمع والمكان الحضري والاقليمي 22
النظام المكاني 23
وجودية المكان 25
الموقع والمسافة 26
المبحث الثاني: الأوجه المكانية للتنظيم المكاني 33
التنظيم المكاني 33
القلق المكاني 37
التدرج الهرمي 42
المكان بوصفه إقليما.. مدخلاً للقوى الاقتصادية والاجتماعية 47
الفصل الثاني: تحليل مقومات التنظيم المكاني في محافظة النجف 53
المبحث الأول: المدخل للإطار العملي - منطقة الدراسة 53
دراسة وصفية وتخطيطية لمحافظة النجف 53
منطقة الدراسة بؤرة استقطابية مُبثة 63
المبحث الثاني: التنظيم المكاني وأثره في منطقة الدراسة مع دور مسبباته (القوى الاقتصادية الاجتماعية) 68
القوى الاجتماعية والسكانية 68

تواجد العشوائيات وتعارضها مع التنظيم المكاني 78
المؤشرات المكانية الخدمية كواقع حال للمحافظة لعام 2016 81
القوى الاقتصادية 82
شبكات الطرق والمواصلات 85
الجانب السياحي 87
المياه ومكامُنها Water and Hideaways 90
التنمية الريفية 93
القطاع الصناعي 95
الفقر 103
الفصل الثالث: مدارات تخطيطية ذات تنظيم حيزي لمنطقة الدراسة 107
المبحث الأول: الأهداف التخطيطية التنموية للمكان 107
مصفوفة تحقيق الأهداف ذات البدائل التخطيطية 107
المبحث الثاني: مُستخلص الإطار العملي 129
تحليل اللغة المكانية لخرائط المستقرات في محافظة النجف 129
التوجهات التنموية لمنطقة الدراسة 131
مستدرك الإطار العملي 131
الاستنتاجات والتوصيات 137
مصادر الدراسة 141

قائمة الاشكال

ت	عنوانه	الصفحة
1	اشكال التنظيم المكاني	15
2	الارتباط فيما بين المفاهيم والمنطق مع مرتكزات التنظيم المكاني	16
3	مقومات التنظيم المكاني	39
4	الهرم السكاني لمحافظة النجف الاشرف لعام 2016	73
5	الفئات العمرية لمحافظة النجف الاشرف لعام 2016	74
6	قاعدة زيف لما موجود، ولما يتوجب وجوده	76
7	تقاسيم منطقة الدراسة	83
8	الصناعات المؤثرة في محافظة النجف الاشرف	101
9	التخصصات الاستثمارية لمحافظة النجف الاشرف(مليون دينار) للاعوام (2017-2021)	105
10	التوزيعات الاستثمارية(2006-2017) مليون دينار	106
11	التوجهات التنموية لمحافظة النجف الاشرف	130

قائمة الجداول

ت	عنوانه	الصفحة
1	الابعاد المساحية لمنطقة الدراسة	64
2	معدل النمو في محافظة النجف الاشرف	69
3	التقسيم البيئي على وفق البيئتين الحضرية والريفية	72
4	قاعدة الرتبة والحجم لمحافظة النجف الاشرف	75
5	التوزيع السكاني بحسب الوحدات الادارية في منطقة الدراسة للعام 2016	77
6	العجز السكاني للأسر والمساكن	78
7	المؤثرات المكانية الخدمية كواقع حال	81
8	طرق النقل	87
9	خدمات مياه الشرب	90
10	انتاجية اللحوم	94
11	اعداد الحيوانات المستهلكة بالدرجة الاولى	95
12	الامكانات في محافظة النجف الاشرف	96
13	الصناعات المؤثرة في محافظة النجف الاشرف	100
14	الازدياد الصناعي من دون التنوع	101
15	اسلوب الحصة والتحول لمعرفة درجة تنمية المحافظة مع درجة تنمية البلد	102
16	نسبة الفقر لمحافظة النجف الاشرف	104
17	التخصيصات الاستثمارية لمحافظة النجف الاشرف للأعوام(2012-2015) مليون دينار	104
18	برنامج تنمية الاقاليم لمحافظة النجف الاشرف للأعوام(2006-2017)	105
19	مصفوفة تحقيق الاهداف	108
20	يوضح النتائج بصورة تراتبية، كما جاءت في المقابلات الاستبيانية	124

قائمة الخرائط

ت	عنوانها	الصفحة
1	خريطة العراق الادارية	54
2	الحدود الادارية لمحافظة النجف الاشرف	58
3	التركيبة الارضية لمحافظة النجف الاشرف	60
4	الشكل الطوبوغرافي لمحافظة النجف الاشرف	61
5	نوعية التربة لمحافظة النجف الاشرف	62
6	ملامح وبواكير محافظة النجف الاشرف	66
7	مدينة النجف القديمة بمحلاتها الاربع	67
8	توزيع الاستقرار البشري بحسب الكثافة لمنطقة الدراسة	71
9	القطب التنموي المرحلي	80
10	الاقطاب التنموية	84
11	حركات الربط الاقليمي لمحافظة النجف الاشرف مبرزة لأهم المراكز التنموية	85
12	السكك الحديد	86
13	المعالم الأثرية في محافظة النجف الاشرف	89
14	الموارد المائية السطحية لمحافظة النجف الاشرف	91
15	المياه ذات الثباتية المكانية	92
16	المساحات المزروعة	93
17	المحاور التنموية لمنطقة الدراسة	96
18	توزيع استعمالات الأرض صناعيا	97
19	الامكانات غير المستغلة للوصف الجيولوجي	133
20	صلاحية المياه الجوفية بحسب المواصفات الصحية	135

مقدمة المركز

المدينة هي ظاهرة إنسانية ومكانية تنتج من تفاعل بين المجتمع وحاجاته وعلاقاته الاقتصادية، والذي يجري في بيئة طبيعية وزمان محددين؛ ولما كانت الحاجات الإنسانية تتطور في ظل العلاقات البشرية فان الفكر هو الاخر يخضع للتغيير تبعاً للتطورات التكنولوجية والمعرفية. فيما يشير مفهوم التنظيم المكاني إلى ترتيب الأشياء المادية والبشرية فوق سطح الأرض، وعلى شكل مواقع وشبكات ومناطق في سيميائية يتوضح التنظيم من خلالها مساحياً تنتج عن عدد غير محدد من التداخلات المجزأة. وتغدو المدينة سياقا بيئيا متفردا من استخدام المكان والتراث الإنساني وخصوصية العلاقات الاجتماعية، وقد تهيمن الصورة الكلية للمكان على أنها مجموعة توفر عمليات ايكولوجية، تحمل الموقف الاجتماعي أو الاقتصادي في العلاقات ـ مركز مهيمن محدد.

وقد مارس العامل الديني تأثيراً مهماً في نشأة وتكوين مدينة النجف ومجاوراتها التابعة للتقسيم الإداري داخل المحافظة، وعلى أساس هذا العامل ومنه تولّدت العوامل الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، فضلاً عن المحدد الأكثر أهمية والمتمثل في العامل الطبيعي الجغرافي، وجاء ذلك نتيجة لوجود مرقد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، المهيمن على إقليم المدينة الذي يشمل جميع المناطق عدا المركز، وقد أضحى معلمة اجتماعية، وكذلك المهيمن على المركز أيضاً وعلى كافة أجزاء الإقليم المختلفة من حيث الاستعمال وما يترتب عليه من لمحة تصميمية. وبإزاء الهيمنة المكانية تولد مجموعة تفاعلات جعلت المكان (مدينة النجف) مشبعا بالقوى والطاقات.

وهنا نجد الباحث يسعى الى مراجعة هذه الهيمنة وسبر ابعادها وتجلياتها وكيفية تطورها عبر مراحل تطور المدينة لما يقارب من ألف عام. ويستخلص مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التخطيطية لاسيما وان النجف ستشهد نموا سكانيا مرتفعا في المستقبل، من حيث السكان والوافدين، مما يعني بالضرورة أن المناطق المحيطة بهذه المراكز الحضرية ستشهد نموا وكثافة عالية في الانشطة والسكان، لذا فهو يقترح ايجاد قطب تنموي يعتبر ركيزة اقتصادية تعمل على التشابكات الوظيفية فيها بين مكونات المكان.

المقدمة

المكان Place هو العنصر البارز في الوجود، آتياً عِبر المتخيل الذهني، والمنظور المدرك، لذا فأن الاهتمام بمكوّن المكان بدأ بأخذ دوره كمكون بارز في دراسات العلم الإقليمي Regional Science، فالمكان ثابت والتنظيم المكاني قابل للتحول، والمكان (الموضع) هو جزء من الموقع (التنظيم المكاني) والموقع يضم مجموعة من الامكنة ذات الفعاليات والنشاطات المرتبطة فيما بينها بعلاقات وظيفية، كما أن القوى الاقتصادية والاجتماعية Social and Economic power هي ما بين حالتي الستاتيكية Static والحركية Dynamic في البناء بطيات مراحل من التفكير الجدلي والتحليل التخطيطي، لذا فهو منهج اعتمد على البناء التشخيصي للهيمنة Dominance والتسلط في المكان ولإفراغ متعّمد لأماكن باتجاه أماكن أخرى، في آن واحد باتساقٍ عبر الزمن والمكان، وهذا بدلالة الأشياء يتمرأى بمجالات أو بمنحنيات ثنائيات الجذب Attracting والطرد Dismissal المكاني لمحاولة معرفة أدوار الأمكنة ومضاداتها فهما يعبران عن مكانين متناقضين بتكملة لا متضادين بدحضية، تختلف بهما دلالة معروفة ومعلومة، وأخرى تُعبر عن متغيرات مجهولة غير منظورة قد تظهر آثارها لاحقاً.

كما تنطلق هذه المقدمة من خلال أن الجزء بآثاره يبلور الكل بنسبة، ولو اتحد أكثر من جزء آخر، فالكل سوف يتبلور أكثر، وهكذا من حيث التبيان، علماً أنهُ لا يمكن ذلك من حيث أن يُقبل بصحتهِ أو بمفهومه هذا إلا بعرضه على المنطق Logic ذي الطرق والوسائل.

فالمكان هو ما نعني به الموضع Emplacement الكبير، وفيه الموقع Site المرتبط معه في العلاقات Relationships، والنشاطات Activities، والفعاليات Actors، ومنها مزايا التقارب ـ التجاور المكاني ـ Juxtaposition، فالمكان يمثل ذلك الموضع فهو ينطلق من معان جغرافية، أما الحيز المكاني Place فهو الموقع ـ مكاناً مضافاً إليه نشاط، وهذا هو المفهوم التخطيطي ـ فالمكان يشير الى صفحات متعددة الأوجه، مختلفة في شكلها وثقلها

وتنوعها البيئي والطبيعي وعادةً ما تكون الأوجه مؤثرة جرّاء تجاورها للحيز المكاني، الذي نحن بصدد دراسته، والذي تتحرك فيه قوى مسيطرة تهيمن على تنظيمه المكاني والسلوكي، وهي عادة ما تكون اقتصادية ـ اجتماعية، مرتبطة بالتنظيم المكاني مباشرةً، وهي تعبير قائم، أي أنها مؤثرة في المكان للحيز المعتمدة على المجاورات Adjacent، وكذلك لها تأثير في إعادة التنظيم المكاني، فالتنظيم المكاني بخلاصة الموضوع هو مصطلح تطور منذ القدم دعا له الإنسان لمختلف متطلباته، وذلك حتى يشعر بالاطمئنان (النفسي والأمن المجتمعي) مع تحقيق متطلبات معيشية وحضورية، وهذا نابع عن تطورات مرئية، وواقعية ولدّت معها ردوداً منطقية لا غلو في بعضها عن تخيلات Imaginations تولدت لدى سكان هذه المناطق، جرّاء، التلقي، والحدث وصولاً للتراكمية المكانية التي يحدها الشاهد الحاوي - المكان مع الناقل المحتوى - الإنسان عبر الزمن.

الشكل في أدناه يمثل التطابق والتراكب المكاني المبلور، لقوى المكان المجسدة لها في مسميات تمثل التنظيم المكاني، ففيها البوح عن الآثار المركبة للحيوية الظاهراتية Phenomenon كونها صورة Image معبرة في صيرورة مكانية.

شكل (1) يوضح الفحوى العلمية والعملية للأطروحة على وفق أهم مفاهيم العنوان التي تنتج عنها أشكال للتنظيم المكاني عبر الزمن Time، كما يلاحظ أن التنظيم المكاني يأخذ أدواراً عدة في أنماطه المختلفة والمؤتلفة.

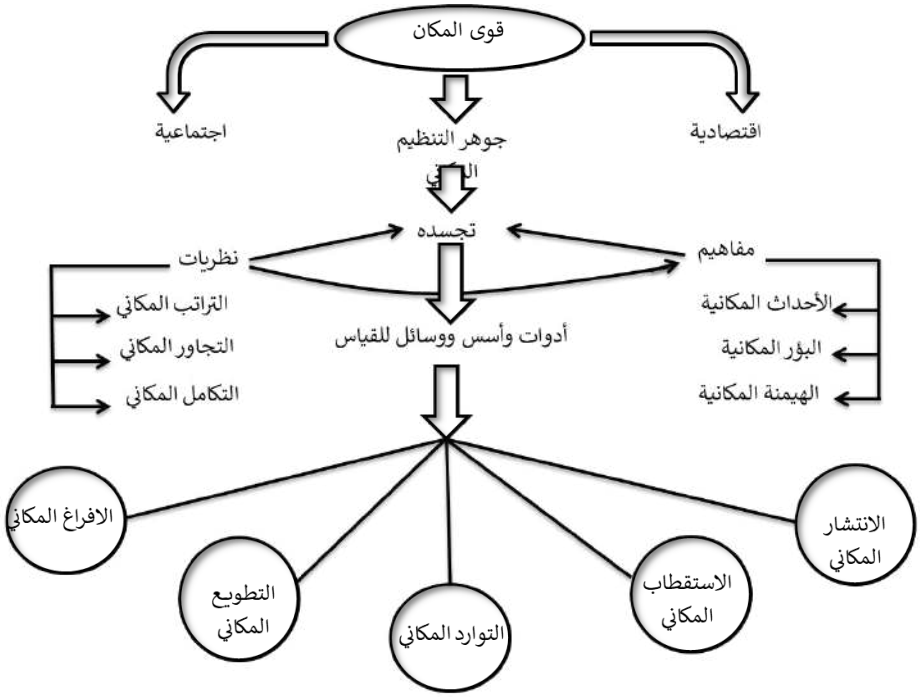

المصدر: الباحث.

وفي الشكل (2) تتجسد المفاهيم الأساسية التي سنقوم بتناولها والمرتبطة بعضها بالبعض الآخر.

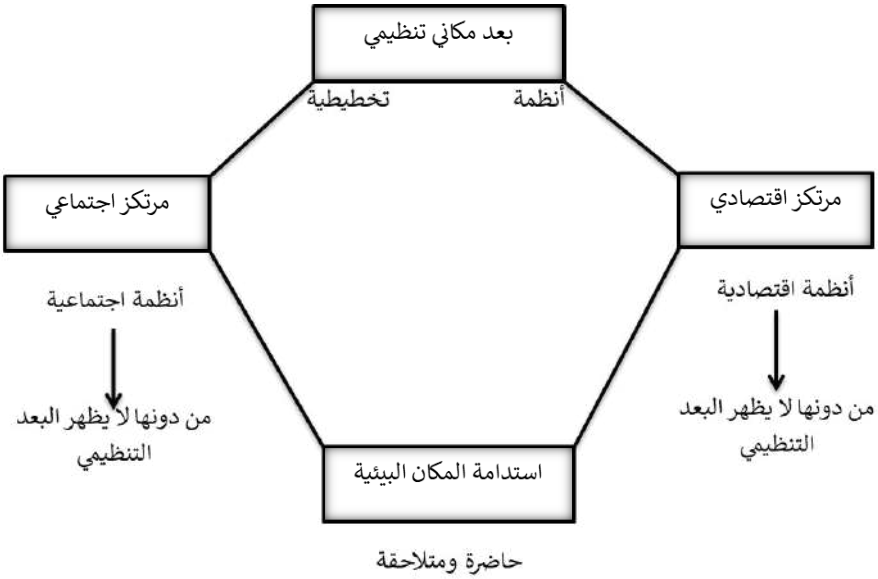

شكل (2) يوضح الارتباط فيما بين المفاهيم والمنطق والمرتكزات للتنظيم المكاني

ويلاحظ في الشكل أعلاه المكان والتنظيم المكاني اللذان تجسدهما وتعمل على تكوينهما القوى الاقتصادية والاجتماعية، مما يحدث بشكل الصيرورة في التدرج الوظيفي والذي يسري مسرى الاستدامة البيئية المكانية، عبر التطور في الزمن علماً أن الإنسان بسلوكه وسلوك المجتمع هو الذي يضفي طابعاً مركباً على المكان بتوالي الأزمان من خلال أفعاله وحركاته ومعتقداته.

إن الهدف من الدراسة هو العمل على بلورة القوى الاقتصادية والاجتماعية الكامنة في المكان بوصفها حيزاً وفي الفكر التخطيطي للأفكار وربطها بالظاهرة المكانية الموجودة لغرض إعادة تنظيم المكان لتكون فاعلة كماً ونوعاً أي (كفاية وكفاءة) فالتنظيم المكاني على وفق هذا الهدف يراد به أن يؤثر في عمل المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، على وفق رؤية تخطيطية مستدامة.

تتكون الأطروحة مما يأتي:

1 ـ الفصل الأول: اللغة المكانية التفصيلية الموضحة للصور والمفاهيم المكانية بطريقة

فلسفية مفاهيمية. كما يبحث في مرتكزات التنظيم المكاني والقصدية من الأبعاد التكوينية، كون المكان ظاهرة بينية تبرزه القوتان الاقتصادية والاجتماعية مترابطتين عبر الزمن، فضلاً عن المستخلص للإطار النظري ومستدركه.

2 ـ الفصل الثاني: فيه يتم التمهيد لمنطقة الدراسة، فضلاً عن دور وأثر التنظيم المكاني فيها، مع مسببات ذلك وهما القوتان الاقتصادية والاجتماعية بوصف وتحليل تخطيطي.

3 ـ الفصل الثالث: يتمحور في موضوع تحليلي لمحافظة النجف مع، القيام باستخـــراج الأهداف للغايات التخطيطية ذات المؤشرات المتعلقة بالقوى وتأثيرها في المكان فضلاً عن المستخلص للاطار العملي الذي يتمحور حول الإمكانات مع مستدركه، وختاماً تتضمن الدراسة الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

العلم المكاني وفلسفته

المبحث الأول: مفاهيم ومضامين مكانية

المكان كمفهوم

هو حيز ايجابي أو سلبي متحرك إذا لم تكون لديه، عوامل ايجابية، مثل (مقومات.. قوة.. امكانات.. طاقة.. أنشطة) والتي تجعله متحركاً كنتيجة للعلاقة البينية، وهذا ما يمكننا تسميته بالتنظيم المكاني، ذي التمييز القانوني المنبثق من حالاتٍ أدت إلى ايجاد ظواهر تجيز إيقاعه التفاعلي ذا الكيفيات المؤدلجة والمنمذجة لمكنونهِ، علماً أن مفهوم المكان يُعد منطقياً فهو حصيلة للخصائص المميزة مثل الحركية والسكونية في التناهي واللاتناهي للأجسام، كما يعنى بـ(المكان) ما يستقر فيه الشيء، أي فحواه المحدد الفاصل، وقد تناوله كثير من علماء وفلاسفة، إذ عده افلاطون الحاوي والقابل للشيء فهو الوجود المعنوي (نشأةً ـ قيامةً) وهو عند ارسطو المحل الأول للأشياء ذات التباعدات (عمق، وعرض، وطول) أما ديكارت فقد عبر عنه بالممتد والناظم، فضلاً عن الكثيرين كـ(باركلي، وهيوم، وكلارك، ونيوتن، وليبنتز، كانط) وكلهم عدوه ذا الانات والأحداث، ودائرة للتراكمية ذات التواصل الدلالي، فالمكان عند كانط هو ذو التجارب الإنسانية بين فرضٍ ورفضٍ متبادل لا متناه (العبيدي، 1987، ص19- ص20).

لقد تناول المهتمون للقضايا ذات العمومية والخصوصية للمكان، لكونه مهماً، وهو عامل معطى تجري فيه عمليات التفاعل الحياتية؛ فالمكان هو موضع علاقات مكانية، أي محل محدد يشغله جسم (صْليبا، 1965، ص412). وقد ورد ذكـــره فـــي الأدبيـــات، بأنه موضـــع الشـــيء، أي المحـل الـــذي يحـــل فيـه ويتموضـــع؛ والمكـــان لغـــة: «الموضوع الثابت

المحسوس القابل للإدراك الحاوي للشيء المستقر» وهو متنوع شكلاً وحجماً ومساحة، علماً أن الأمكنة شكل من أشكال الواقع (عبيدي، 2011، ص27).

إن الاختلاف في ايجاد صيغة تعريفية للمكان أوجدت أفكاراً غير نمطية، مما أحدثت بذلك تيارات فكرية تبحث عن الوجود، إلى أن شذب ذلك (Heidegger) في كتابه الوجود والزمن بقوله: الإنسان متميز مكانياً بحسب الفعاليات الموجودة.

تصانيف المكان

يمكن تصنيفه على وفق رؤيته التخطيطية المحددة بالمقومات ومنهم من يصنفه على وفق آراء أخرى، علماً أن المهم لدى المخططين هو التصنيف المتعلق بتنظيم العلاقات المكانية، كما يمكننا أن نفسر المكان مصنفاً حسب مفهومه في الاختصاصات التي تتعامل معه وللمكان أبعاد هندسية، إذ ما وظفت بتصميم هندسي مكاني.

هذا الشكل مجرد من العلاقات المكانية التي يمكن أن تطلق عليها العلاقات «الفيزيائية الفلكية» والتي يمكن أن تكون جزءاً من مفاهيم المكان، كونه ذا أبعاد هندسية رقمية وفنية، أي أن المكان ثلاثي الأبعاد، والزمن ذو بعد واحد، كما يشكلان معاً باتصالهما شكلاً رباعي الأبعاد. فالنظرية النسبية لاينشتاين، ترى أن المكان والزمان ليسا منفصلين أحدهما عن الأخر فلهما صفات تحتوي المنظومة المادية لكليهما.

وللمكان أبعاد اجتماعية، أسهمت بمفهومٍ اجتماعي. وهذا جراء التكامل المكاني، بتراتبية الوظائف الفنية Technical، بشقيها الفوقية Superstructure الاجتماعية، والتحتية Infrastructure الخدمية. كما يوصف المكان بين بعدين «خاص ومشترك»: فالمكان الخاص هو الحيز الذي يشغله الجسم بمقداره، والمكان المشترك هو الحيز الذي تشغله مجموعة من الأجسام (كرم، وآخرون، 1966، ص166)، فيما يضيف أخرون بأن المكان مرتبط بمعنى آخر أكبر من حدوده «الفيزيائية ـ الفلكية» فله حضور مكاني وذهني أكثر مما له وجود طبيعي فله مغزى قيمي عميق مرتبط بالسلوك الإنساني عبر الزمن، فلا يمكن عد المكان منفصلاً عن الزمان الذي هو فيه أو ما كان عليه، أو ما سيكون بجملة من المفاهيم التي تتعلق بتشكيل العلاقات التنظيمية؛ أما المكان اجتماعياً فيعني البيئة الاجتماعية Social environment وتشمل العادات والاعرف والتقاليد، ونوع العمل

السائد في المجتمع، واثر الحضارة عامة في الفن (سالم، 1988، ص90). مع ذلك فأن المكان يعطي دلالته ـ ميزته النسبية ـ فالمكان يُعد تجربة لحياة الإنسان وهو المؤثر المباشر في تشكيله بمرور الزمن على وفق الأوضاع المختلفة المحفزة للحركة الإنسانية كالقوى والسلطة وصولاً للغة ذات الأثر المهم في الإيحاء والإيهام والايصال عبر التاريخ، فالكتابة هي توثيق لتاريخ مُعطى للأمكنة وقيمتها المتغيرة ما بين السلب والايجاب، كما وأن للفن اي التصميم الحضري Urban Design الأثر الواضح في المكان وتنظيمه.

ويلحظ أن المكان بذاته مجرد من الزمن، بدون سكن ولا أحداث، كما يتناظر ذلك مع الزمن بذاته مجرداً من المكان، وللمكان أوجه متعددة، ولكل وجه قوة وطاقة تجعل منه مختلفاً عن الأخر، وكل ذلك نتيجة المزايا الموقعية المكانية، لكون الزمان والمكان يتبادلان توازن القوة عبر دورة متكاملة تنتهي ومن ثم تبدأ إن آن أوانها للبدء. فالمكان فراغ فلا تحولات به دون أن يُزّمن بالزمان، والزمان سكون حالته دون أن يُمكّن بالمكان، وبالرغم من هذا المصير الوحدوي المشترك بين الزمان والمكان، فأن الزمن هو الذي يضفي طابعاً مميزاً لفصول السنة مما يجعل ذلك من المكان متغيراً وبفعل المجتمع لظواهر مختلفة مما يؤثر ذلك في الأبنية والاقتصاد والبيئة، في جميع مكوناته ـ استعمالاته، فالمكان مؤثر ومتأثر بالطرق المؤدية والمحاذية له.

التخطيط والمكان

ان علم المكان يدرس ظاهرات متعددة لا ينبغي تفرعه بتسمياتها، يدرسها مجتمعة في المكان ضمن ابعاده الفلسفية، ويكتشف أنماطاً وعلاقات مكانية، فمنهجه واحد، وأبرز ما فيه النظرة التكاملية إلى الظواهر الطبيعية والإنسانية مجتمعة ومتفاعلة في إطار المكان، بغية إظهار صورة نظام المكان والإرشاد إلى ما يصيب الصورة من خلل وتشويه وأن علم المكان يرى الحقائق والعلاقات مجتمعة في إطار المكان بقوانين خاصة تفرضها طبيعة المكان نفسه أي طبيعة مكوناته الأساسية أو البنيوية (المظفر، 2005، ص7-ص8). فللمكان تفاعل تاريخي مع مكوناته من حيث الملأ وهو المشيد، والخلاء وهو المجرد بالتزامن مع الزمن والتراكمية المكانية، كما يقول العالم يوجين منكوفسكي في كتابه (في اتجاه علم الكونيات): إن جوهرة الحياة ليس الإحساس بالوجود بل هو الإحساس بالانخراط في تدفق يجد تعبيراً في الزمان أساساً، وفي المكان بشكلٍ ثانوي (باشلار، 1980، ص19).

المجتمع والمكان الحضري والاقليمي

يقول Glasson: أن التخطيط الحضري والعمراني يدخل ضمن التخطيط الإقليمي لكونهما مشيدين (كلاسون، 1988، ص27)، وهذا ما يسمى بالتخطيط العمراني، كما يعرج كلاسون قائلاً: الإقليم مفهوم مطاط يشير إلى منطقة موقعية وسيطة بين المستويات القومية الحضرية، وعليه يمكن اعتبار التخطيط الإقليمي ملائماً ليكون تخطيطياً ـ متواصلاً- لذا فبطبيعة الحال لا نستطيع أبداً أن نعلم إذا كنا قبالة قانون حقيقي أم قضية تظهر فعلاً بمظهر القانون ولكنها في واقع الأمر تابعة لشروط على حدود معينة تسود في منطقتنا من الكون، ولهذا يستحيل علينا القول اليقين عن أي قضية غير منطقية معطاة إنها في الواقع ضرورية طبيعياً، وهذا القول لـ Karl Popper

إذن مما تقدم فالتخطيط الحضري والإقليمي في مرحلة ما بعد الحداثة ما هو إلا عبارة في الأساس (إعادة صيرورة المكان وفقاً لسيرورته). إذن فالتخطيط المكاني هو وسيلة لفهم المكان ـ تنظيمه؛ من المحتمل أن يكون ممكناً ممارسة التخطيط الإقليمي بشكل كامل فقط في المجتمعات التي تكون متقدمة سياسياً (Keeble ,1964,p.40).

إن الاختصاصيين في مجال تخطيط المدن وفي تصميم الأماكن الداخلية وعلماء النفس والبيولوجيا، جميعهم يسهمون في تقديم خبراتهم التي تساعد على تحسين الوسط الذي نعيش فيه بدون إلحاق الضرر بسلامة ووحدة الطبيعة الحية (وايدار، 2015، ص28). وكل ذلك يصب في خدمة استعمالات الأرض التي تكون حسب بؤرة التركز- منطقة الأعمال المركزية- علماً أن نقطة التركز هي أيضاً قابلة للتغيير لوجود حراك وتطويع لمضامين أخرى فيها إذ أن الاستعمالات بشقيها (المجال المكاني ـ الواسع Wide Spatial Area) والحيز المكاني ـ الضيق ـ لهما طابع خاص مكاني يكاد يدمج في كتلة واحدة وهي المدينة، فالمدينة هي انجاز إنساني يحاكي نمطاً مجتمعاً مؤلفاً من تصرفات وتحركات تكون إما متلائمة أو متعارضة بين الساكنين ومن ذلك تداخل أمور أخرى على المدينة، فالفضاء أحياناً يبلور أفكاراً استراتيجية، مما يفعل من هيمنة المدينة المخطط وفقاً لأسلوب متكامل في التخصصات المتولدة في الرغبات والاحتياجات، وبالتالي فالمدينة إما أن تكون مندمجة أو منعزلة، وكل ذلك يقع على عاتق مخططي المدن، لكن التحديث ينبغي أن يسعى لتغيرات مكانية.

ومما يستدل به على أن عمل المخطط ينبغي أن يكون نابعاً من قيمة المكان، لأن تشكيل المكان للفعاليات والأنشطة لا يتكامل إلا من خلال معرفة مزاياه وإنشاءً لمزايا أخرى ملاءمة، كما يسترشد في حوار ما بين المكان والإنسان واضحاً في طاقة المكان Feng shui، الذي يوضح فن الفينغ ـ شويّ أي معنى الحوار، هذا الحوار الموجود يومياً بيننا وبين الأماكن التي نسكن فيها (وايدرا، نانسيلي، المصدر نفسه، 2015، ص25). فللمكان قِوى تؤثر في التحاور ما بينها وما بينه وبالتأكيد الكل سوف يتأثر من ذلك، إن مفهوم المكان عند عالم الاجتماع Emile Durkheim هو أن الظواهر المكانية وليس التنظيم المكاني في جوهرها لابد من أن تكون غير متجانسة، إذ إننا لن نتصور وضع الأشياء وضعاً مكانياً، إلا إذا لاحظناها في مواقع غير متجانسة، ورأيناها في أماكن مختلفة، وهذا الذي لا يأتي إلا بتقسيم المكان إلى أجزاء ومواضع وفقاً لاعتبارات منها أن الشعور المكاني لا يقوم إلا بفضل عدم التجانس الواضح بين الأجزاء المكانية ومواضعها، فالزمان والمكان من الأطر الاجتماعية للذاكرة، حيث إننا لا نمضي من الذكرى إلى الزمان ولكننا نمضي من الزمان كإطار اجتماعي، إلى الذكرى كحدث (ولى وانقضى)، كما أننا لا نستثير الذكرى إلا في سبيل ملء الاطار فالموفولوجيا الاجتماعية تدرس التجمعات البشرية من حيث المكان الجغرافي والنمو السكاني (إسماعيل، 1968، ص63). وكما يقول Sartre في كتابه الوجود والعدم: الماضي يمكن أن يسكن الحاضر، لكنه لا يمكن أن يكوّنه، إن الحاضر هو ماضيه؛ وإن حراك الزمن في تحوله إلى وجود أو لا وجود يرتبط بفعل ما، فإذا انتفى الفعل دخل الزمان في العدم، وهذا يعني أن الزمان موجود لأن هناك نشاطاً ما وفعلاً خالقاً وعبوراً مستمراً في العدم إلى الوجود (برديائف، 1986، ص121).

النظام المكاني

ينبغي توضيح الكثير من النظريات لتحديد أثر المكان فيها، لأن الصور المكانية لا يمكن قياسها (باشلار، 1980، ص200). فالمختص في علم المكان يعطي جانباً مهماً للأعراف والتقاليد والعادات والمآثر، علماً أن لكل من هذه تأثيرات متبادلة فيما بين المكان والشخوص، وهذا تأكيد على التأثير المكاني في النفسية علماً أن المكان مع خصوصيته يفرض على الإنسان ثقافة يمارسها ابن المكان نفسه، والتي قد تتعارض مع ممارسات الأخرين، علماً أن نمط حياة المعيشة لها تأثيراتها في الشخصية، فعندما ننتقل من مكان لآخر فأن هذا الانتقال السريع دون المرور بمحطات يعطي مؤشراً بعدم التلاؤم مع المحيط الجديد، فالمكان يقوم بدور

أساس في ممارسة الشخصيات لطقوسهم من حيث العبادات والمعاملات والألبسة والسكن فضلاً عن وسائل المواصلات تقريباً؛ والمكان هو حاضن الشخصيات والثقافات كما تجسد فيه الصور التراثية والجغرافية والتاريخية، فضلاً عن تفاعل الإنسان معه، ويبين علاقاته التي توصف بالمصيرية والحميمية، لأنه بهذه الصفة يعني الوطن إن كان على مستوى البيت، أو الحي الشعبي، أو المدينة، أو البحر، يمارس فيه حياته ويكتسب العادات والأخلاق، لهذا فارتباط الشخصية بالمكان ارتباط مصيري من الولادة وحتى الممات (عبيدي، 2011، ص193). فالمكان يجسد بطياته المتعددة القيم النابعة من التصميم المعماري الناتجة من التشخيص المجتمعي المنضوي تحت السلطة الإدارية والسياسية، فكل ذلك سيفرض أنماطاً سلوكية على الأفراد، ثم تبرز بدلالات تؤثر في القوة الاقتصادية من حيث الأبعاد والأدوار والمسافة والأسواق المركزية والأهلية.

فالحتمية في الفكر المكاني، تؤكد الحتمية على تأثير البيئة الطبيعية في الإنسان، وإنها ترسم شكله ولونه ونشاطه، كما تعد الإنسان أحياناً من نتائج البيئة هذه، فالحتمية ليست حديثة الظهور في علم المكان بل ظهرت منذ عهد الإغريق الذين تولدت لديهم الدهشة عن وجود بعض المفارقات الاجتماعية كما استعصى عليهم تفسير الظاهرة الإنسانية حيث أرجعوا ذلك إلى ظروف بيئة المكان فظهر من بينهم مفكرون بيئيون أوائل مثل هيبوقراط وافلاطون وجالينوس الطبيب وبوليب المؤرخ وبطليموس وغيرهم، كما لا ينسى حديث ابن خلدون عن أثر المناخ في طبائع الشعوب وامزجتهم وألوانهم وأحوالهم.

وقد ظهرت كتابات تؤكد أثر البيئة إذ كتب بودان أن شكل الجمهورية يجب أن يتطابق مع صفات الناس وأطباعهم، وأن هذه الطباع تختلف فيما بين المناطق المعتدلة، ومناطق المناخ الأخرى، وقد أعد مونتسيكو في كتابه روح القوانين، الإنسان كائناً فرداً أو وحدة طبيعية تقابله وحدتان كبيرتان هما الأرض أو التربة والمناخ (المظفر، المصدر نفسه، 2005، ص85- ص86).

فالبيئة المكانية على المستوى الفيزيائي المحسوس، وبما هي محددة، وممثلة بأبعاد ومساحات وأحجام، وغير ذلك، نُظّمت في اللغة على شكل ثنائيات متقابلة؛ واتجاهات فضائية على نحو (أعلى ـ أسفل، فوق ـ تحت، قريب ـ بعيد، قبالة ـ خلف، مركزي ـ هامشي، واسع، ضيق) كما تعمل هذه الاتجاهات المكانية ـ الفضائية، على تمثيل حركة الكائن الإنساني وفاعلياته الجسدية والذهنية بما يشمل الاشتغال السيمائي في المحيط الذي يغلفه ويسهم في تشكله تبعاً للخصائص الجغرافية (حسين، 2000، ص73).

كما أن أغلب القصد بالتعابير المختلفة التي تخص المكان، فهي تشير إلى البيئة المشيدة بشقيها (الحضرية والإقليمية) أو بالمدينة لكونها حقل لتلاقي الأفكار والطروحات، فالمدينة هي مستقر الإنسان، وقد أوجدها لخدمته في المعيشة والأمان والتواصل والرقي والتميز، كما تختلف هذه المدن باختلاف الموضع الجغرافي، والذي معه يختلف كلٌ من الموقع التخطيطي والمجتمع، كما تبدو المدينة من خلال تركيبها العمراني مظهراً عمرانياً غير متجانس حقيقةً، بل نجد أن مساكنها تتفاوت في حجمها وشكلها وارتفاعها وتنظيمها، بل حتى في عمرها ووظيفتها، ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، بل يتعداه إلى التباين في توزيع سكانها على رقعتها المحددة، من حيث الكثافة والعرق والثقافة، والوضع الاجتماعي (الشواورة، 2014، ص385).

فالسلوك الجمعي للمجتمع له تأثير في تخطيط واستعمال الأرض، أما قيم مجموعة من الأفراد في هذا المجتمع فلها تأثيرها في موقع محدد أو جزء من التخطيط، أو بمعنى آخر تؤثر قيمة الجماعة في شكل أرض الحضر والاقليم كما تؤثر قيم مجموعة من الناس في جزء من أرض الحضر والاقليم، وعليه يجب التركيز على تحديد القيم الاجتماعية السائدة لسكان المدن والأقاليم، والقيم الخاصة لكل مجموعة من السكان، لأخذها بالحسبان عند التخطيط، ومن الأمثلة على هذه المجموعة البشرية، المتجاورات السكنية والبلدات التابعة، كما تظهر أسباب في المستقرات الحضرية والإقليمية، ناتجة عن عدة مشاكل تؤثر سلباً في المنظومة المكانية.

وجودية المكان

المكان Place هو الموجود إن كان موضعاً أو موقعاً، وفي العلم المكاني Spatial Science فإن ما يهم بالدرجة الأولى هو الحيز المكاني Space المحدد باستعمالات الأرض Land use- أي المكان المرتب على وفق التنظيم المكاني المخطط، وذلك الوجود يجعل من المكان محطاً للدراسات والبحوث إذ تتحكم فيه قوانين Laws تحكمه انبثقت من وجوده وظواهره، كما تقوم الظواهر الطبيعية والإنسانية والاقتصادية على محددات ومعطيات أساسية على وفق القوانين المحكمة والعوامل المتعددة (باشيوة، 2011، ص458) كما أن للظاهرة المكانية عدة مفاهيم مبرزة للعيان بوساطة التأمل ـ سيناريوScenario الوجود الإنساني، وهي التبدل ـ التغيير المقصود من خيالات إلى شواخص مرئية، فالتخطيط ينقل من تصورات إلى واقع

حتمي هندسي محدد ومحسوب، وهذا كله قصد ضمن العمليات الفكرية للإنسان، وكذلك إلى السعي للتوليف ما بين الماضي والحاضر عن طريق الكشف في الكينونات، والانطولوجية هي المبحث الفلسفي الناظر في الوجود من حيث هو موجود، فهي مبحث في دراسة الأشياء من الذاتية مع إسقاط الأفكار التخطيطية ووضعها مع فلسفة مكانية، فهي إذن الصورة العميقة للمكان.

الموقع والمسافة

إن المواقف والتفاعلات المكانية يمكن تحليلها بطريقة متناظرة من خلال حركات التجاذب المتعاقبة في الاستعمالات المختلفة للمكان، على وفق التفاعل بين الأماكن مع اختلاف احجامها وأعداد القاطنين فيها ودخولهم، لكون قانون الجذب العام لنيوتن، يجعل الحركة للإنسان هي المبرر للتفاعل المكاني، علماً أن لكل استعمال عدة متغيرات ومبررات، ولذلك فقد أولى المخططون اهتماماً بتنظيم استعمالات الأرض بقوانين شكلها النهائي المنتج عنه ترتيب في أداء الفرد والجماعة والمجتمع؛ فمخطط المكان هو من يحاول تكميم وتقييس استخدام العمومية في التحليل مدخلاً في تكنولوجيا النقل، لذا ينبغي على شبكة النقل أن تتنافس مع غيرها من مستخدمي الأراضي (Ochs، Tack، 1969، P.455).

كما تعد المسافة أهم عنصر مكاني في التنظيم، لكونها ليست مستقلة عن أي شيء فهي أساس الحراك المتدفق لمكونات وفعاليات المنظومة المكانية، والتي تعتمد على المسافة لكونها خاصية أساسية من خواص التفاعل المكاني القائمة على الحساب الاقتصادي للحركة والذي يبدأ بوجود علاقة بين احتمالية التكلفة المادية مع الجهد النفسي، ولذلك تتولد عن المكان مشاكل متعددة يُطلق عليها مشاكل التموضع المكاني منها خصوصاً الهجرة التي تعمل في تمزيق العلاقات الاجتماعية مبرزة للفوضى الاقتصادية مع تزايد التخلخل البيئي، والزحف العمراني غير المنظم، والضغط على البنى الفنية، وكل ذلك بتأثير عامل المسافة والذي يعمل هنا بطريقة سلبية ناتجة عن علاقته باتجاه واحد.

فالمكان Space هو مورد طبيعي محدود Limited Resource ذو نظام بيئي Eco system لابد من دراسته تخطيطياً، وبالتالي تنظيمه ليكون أكثر انسجاماً مع متطلبات الإنسان، وإن ذلك يتناسب مع الكلفة والحاجة، علماً أن الاستهلاك المتزايد لمورد الأرض هي بادرة عن عدمية التنظيم المكاني، فالتنظيم المكاني، هو الذي يحد من مظاهر الاستهلاك المفرط غير

المدروس للأرض على وفق الترتيب التراكبي للاستعمالات، وأن التنظيم المكاني هنا تحدده الخاصية المكانية ومجاورتها، وذلك لوجود نظام تراتبي وظيفي متسلسل يقود للتفكير بوجود تنظيم مكاني علماً أن أهم عناصره هو وظيفته المتمثلة بالنقل Transportation Activity محدثاً للتفاعل المكاني الايجابي، وهو الذي يحلل التدفقات البشرية بين المراكز أو المواقع والتي تعتبر محددة في تحقيق الملائمة المكانية للترابطات فهو من جهة يظهر قوى الجذب ذات الحركات التفاعلية، أي التحليل المكاني، ومن جهة أخرى فهو يعنى بتحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية معتمدًا على التحليلات الرياضية من حيث العلاقات والتوزيع للفعاليات والأنشطة والمزايا الحيزية.

فالمعايير المكانية تتعلق بالمتغيرات النوعية من موقع الأفراد مثل انتمائهم إلى تكتلات مجتمعية مختلفة، والتي تعمل ما بين الكتلة Mass والفضاء Space فكل فرد ينتمي إلى شبكة مجتمعية يخرج منها ويعود في كل يوم أغلب الأحيان، إذن الأمر يتعلق بالجذب والتأثير المكاني وفقاً للمسافة كمتغير مادي والجنس والدين والاتجاه، أو مكان العمل كمتغير غير مادي بل توجيهي، والمتغيران يوجدان معاً أثار الاندماج الاجتماعي.

فالاتصال هو حجر الزاوية في بنيان المجتمع الإنساني، والأعمال اليومية في مجالات التجارة والزراعة والصناعة والإدارة والعمل الاجتماعي، لا يمكن أن تتم بدونه (جوهر، 1977، ص124)، كما يمثل النقل حركة السكان والبضائع من مكان لأخر مما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وتوصف طرق النقل بأنها الشرايين التي تتحرك فوقها عوامل الانتاج، والتي تكون على علاقة وثيقة مع الاستعمالات والأنشطة المختلفة، كما أن العلاقة تتجلى بشكل واضح بين نظام النقل السائد والنظام الحضري والمراكز الحضرية وتوسيعها ومراتب المدن مع الربط فيما بينها مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المكانية، حيث أن مرتبة وحجم المدينة يؤثر في اختيار نوع الطرق Roads لتنميتها وبما يخدم سكانها كأن تكون طرقاً رئيسة أو شريانية أو حتى ريفية أو غيرها من أنواع الطرق والمواصلات؛ كما يسهم قطاع النقل والمرور في المدن والأقاليم بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال التواصل بين السكان فضلاً عن خدمة التوسع الحاصلة في المراكز المهيمنة ونقل عوامل الانتاج إلى المواقع التي تحقق الاستثمار الأفضل مع تقليل المسافات بين المنتج والمستهلك وتقليل كلف الإنتاج (استراتيجية التنمية الحضرية في العراق،، 2015، ص153).

فالتخطيط المكاني الهادف للتنظيم المكاني، يسعى لتقليل التباين في مستويات التنمية

المكانية، وذلك لكونه مرتبطاً بمفهوم (الوظيفة) والذي يعد مفهوماً اقتصادياً، يستهدف الاستقرار البشري حيث يلاحظ فيه وجود ظاهرة المستقرة بالمدينة والريف، فهما يمثلان أهم ظاهرة توضح وتدلل على الاستقرار في المكان، كما وقد أصبح للمكان خاصية جرّاء ذلك وهي عبارة عن معلومات مقسومة على معلومات منظورة تتبلور فيها المنظومة الاقتصادية وأخرى غير منظورة وهي المنظومة الاجتماعية، إذن فالخاصية المكانية هي معرفة المكان بفحواه الفيزيائي Physical from من ذلك يمكن القول أن التنظيم المكاني يحاكي الخاصية المكانية، وذلك ممكن ان كانت الفلسفة التخطيطية هي دعم للتطبيق بصورة فكرية لكونها تحليلات ضمنية تفسر الصورة Image لعناصر التنمية المكانية الشاملة وهي: (الاقتصادية.. والاجتماعية.. والعمرانية). عن طريق انتقال الفكر من معالجة غير شاملة أي قطاع واحد، إلى معالجة شاملة أي كل القطاعات، وذلك لشدة التنظيم وتداخله، مع عدم إرباكه.

أما الفرق بين العلم والتخطيط، فالعلم يستخدم للدلالة على مجمل المعرفة التي يصار بوساطتها التشكيل المكاني في النظرية، أما التخطيط فهو أسلوب علمي منظم يستهدف التواصل إلى أفضل الوسائل لاستغلال الموارد الطبيعية والقدرات البشرية وفقاً لجدول زمني معين (خير، 2000، ص42 ـ ص43).

والعلم المكاني يقوم على النظرية الاقتصادية، بهدف عزل الصفات والخصائص المكانية للظاهرة الأقوى وهي الاقتصادية، فبها يحدث التفاعل، وهذا التفاعل أصبح نتيجة وسبباً لقوة المكان اقتصادياً واجتماعياً.

فالعلم الإقليمي هو العلم التنموي والمحفز للطاقة المكانية ولركائز القوى الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق وضع دينامية مدروسة تقوم على الحراك والتباين المناطقي المختلفة من حيث الاستعمال حتى يكون تحاوراً وتجاوراً قصدياً، وكما يقول العالم فينينج Vining: إن العلم الإقليمي يقوم على علمي الاقتصاد والاجتماع، وهو بذلك يعتمد بمواده من خلال العلاقات في أدناه:

تخطيط مرن (عفوي) ← مستقرات طبيعية ← غير مخطط لها (تمثل المسيرة ← السيرورة)

تخطيط مخطط (منتظم) ← مستقرات تنظيمية ← مخطط لها (تمثل التحول ← الصيرورة)

مما تقدم يمكننا القول أن العلوم المكانية هي التي تدرس العلاقات والوظائف، ولو جاءت بتفاوت حسب الاهتمام، كما يشير إلى بعض العلماء المعروفين في تخصصات التخطيط المكاني، علماً أنهم في مؤلفاتهم نجد باقي التخصصات الأخرى، لكن يبقى لكل منهم بصمة علمية تدل عليه، وأن تشابهت لدى المختصين تفرعاتهم وتوجيهاتهم العلمية، فأن ذلك يكمن في التكوين العلمي المتكامل لعلوم التخطيط المكاني، مما يعني ذلك أن كل جزء يُكّمل الجزء الآخر، درءاً للحلقة المفقودة التي تنتاب العلوم، ولكن تبقى هناك النزعة العلمية المقصودة منها، والتي تغلب عليها شخصية الباحث المختص في حقول (التخطيط المكاني).

ولا يمكن أن يكون الباحث أو العالم في إحدى هذه التخصصات المكانية في أعلاه إلا وأن يكون ملماً بالتخصصات الأخرى، لكونها مشتركة في معانٍ متعددة، لكن يبقى توجه الدارس إلى أين؟.. واهتماماته هي التي تملي عليه اجتهاده، وبالتالي تحدد تخصصه، فلكل علم مما تقدم في أعلاه نظريات، كما أن ما يتعلق بقوانين التموضع المكاني «Laws of spatial» من هذه النظريات يصب في مادة العلم الإقليمي، فلكل علم توجد خاصية ترابطية مع العلم الآخر تُكمله، مع باقي العلوم المشابهة له.

إن أي نظرية ليس لها بعد مكاني لا تُعد تخطيطية، وذلك لكونها تُعد خالية من التموضع المكاني الداخل في (صلب موضوع Regional Science)، كما أن كل هذه العلوم الأربعة آنفة الذكر بغيتها التخطيط البيئي السليم، والمؤدية إلى تنمية مستدامة ذات التطويع المكاني الملائم لها.

ما يهمنا إذن من كل النظريات التخطيطية هو بعدها المكاني فقط لكونه المحفز لقيامها، ولهذا البعد المكاني معانٍ مهمة هي مشابهة لكيمياء المكان من حيث علاقته، ومجاورته، وترابطاته، وقيامه، ومآخذه، كما يمكن أن نسمي ذلك قانون المكان أو كيميائيته المتعلقة بالجسيمات، والذرات، والجزيئات، والالكترونات، والبروتونات مع أواصرها ـ تفاعلها ـ فيما بينها ـ المولّد لقوى مكانية (اقتصادية) و(اجتماعية) في البيئة المشيدة الفيزيائية ـ العمرانية -.

كما يمكننا القول أن تفرعات التخطيط المكاني تنظر إلى المكان نظرة تنظيمية لكونها تبغي ترتيب المكان وفقاً لنماذجها وآليتها مع أتساقها. على الرغم من الإنجازات التي أسست قواعد ضبط السلوك العلمي للعلوم الإقليمية إلا أن التحليل من حيث التشتيت والتماسك

للأنشطة الإنسانية في المجتمع المركب مازال حديثاً. فمع أواخر الأربعينات بدأ العلم الإقليمي بأخذ مكانه نتيجة لانخفاض مستوى الاقتصاد الإقليمي حيث كان التحليل والمناقشات لإحلال وتجديد الاقتصاد الإقليمي الذي تدهور نتيجة للحرب العالمية مما دعا إلى إعادة لبناء المحتوى من خلال نتائج البحث وطرق التحليل Path-Finding التي ساهمت في تحديد الإطار الإقليمي. إن تطور العلم الإقليمي تجاه قواعد ضبط السلوك العلمي اعتمد على إدماج فكر الاقتصاد والجغرافيا والرياضيات مع المصفوفات وعلاقتها بقواعد ضبط السلوك العلمي مثل العلوم السياسية والسيكولوجية ونظرية اتخاذ.

وحديثاً بدأ تفويض العلم الإقليمي بأخذ مكاناً تجاه إجراء قواعد الضبط للسلوك العلمي في مجالات الاقتصاد البيئي الحضري ـ تحليل الموارد ـ التنمية الإقليمية والسياسة من خلال النظم المكانية الشاملة والجزئية. كما تطورات النظم المكانية نتيجة لاستخدام النظم الدينامية غير ـ الخطية Non- Linear dynamic والتحليل الإحصائي للمعلومات مع استخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، ومن المناقشة السابقة يمكن أن يعبر عن العلم الإقليمي هو:[دراسة المكان قد تكون لإقليم محدد أو مجموعة أقاليم كنظام دينامي فعال. التحليل المتكامل للعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية المؤثرة في إقليم الهدف أو النظم الإقليمية. الدراسة الشاملة للإقليم أو مجموعة الأقاليم مراعياً للنواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والنفسية. دراسة تنمية المجتمع والسكان من جميع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية. دراسة المؤسسات المتنوعة والتركيب الاجتماعي الذي يحكم سلوك وتوزيع السكان والأنشطة الاقتصادية. الدراسة التحليلية لتنمية المناطق والأقاليم الحضرية. دراسة طرق التحليل للحيز المكاني الذي يعكس توزيع الأنشطة والسكان. دراسة نظم النسق والطرق المنهجية لتحليل المشاكل الاجتماعية المرتبطة بهذه الأنساق التي تعمل للمساهمة في حل المشكلات التي تهاجم المجتمع. دراسة العلاقات الاجتماعية ـ السياسية ـ الاقتصادية المترابطة بالسلوكيات البيئية والفيزيقية (الطبيعية) للإقليم أو مجموعة الأقاليم معاً] ومن ذلك يتضح أن مفهوم العلم الإقليمي هو المفهوم الشامل لكل التعاريف السابقة. (رمضان، المصدر نفسه، 2000، ص20).

القانون والتشريعات ضرورة اجتماعية واقتصادية تهيمن على الحتميات الهندسية وتحدها على وفق متطلبات البيئتين الطبيعية والمصطنعة، ولا غنى للمجتمعات عنه لتنظيم العلاقات الوظيفية المكانية والحياتية، علماً أن ظهور المجتمع أسبق من ظهور القانون، فإذا

ما نشأ المجتمع أوجد علاقات متعددة ويترتب عليها حقوق وواجبات وهذا تنظيم بوساطة القانون، وبزيادة تعقد الحياة تزداد الحاجة لتنظيم مكاني وإنساني، حيث أنه يقارن القانون برقي المجتمع وتطوره، فكلما تقدم الوضع التكنولوجي ازدادت الحاجة الماسة لقوانين بيئية وإسكانية للنقل وللإسكان، وعليه فأن القوانين التخطيطية لها القدرة في إيجاد ارتباط ما بين كل أنواع الفعاليات مع الحياة لكونها ذات نزعة مستدامة تنظر للأمد البعيد، فالقوانين هي أداة لإدارة وتنظيم العلاقات الإنسانية المختلفة فيما بين الأجيال، كما أنها مرآة الشكل الحضاري للمجتمع؛ كما يعرف القانون على أنه مجموعة من القواعد التنظيمية التي تصدر من الجهات المسؤولة عن إدارة المجتمع وتحدد العلاقة بين الأفراد مع البيئة المحيطة بهم (العامري، 2004، ص13).

المبحث الثاني: الأوجه المكانية للتنظيم المكاني

التنظيم المكاني

التنظيم المكاني هو ترتيب لمستويات مختلفة من الموجودات (الحية وغير الحية) فوق سطح الأرض، متأثراً بباطنها، فضلاً عن تجسيده بـ(نقاط، وخطوط، ومساحات، وأحجام) ومن خلال هذه المحاور الأربعة يتشكل التنظيم المكاني، علماً أنها صيغت بنظريات مُنذ القدم لكن أشهرها هي نظرية الموقع الصناعي لألفريد ويبر، والذي استقى فكرته من نظرية الولاية المعزولة لفون ثونن، وهذا أخذ فكرة نظريته من العلامة ابن خلدون صاحب نظرية الأنظمة التأثيرية (الدوائر المتركزة) وابن خلدون لم تتبلور فكرته هذه إلا من خلال كتابات العلامة الإدريسي، وهكذا فالتنظيم المكاني صيرورة وتراكمية، والعالم يعيش في حصيلة هذا التنظيم المكاني المتراكم.

فالتنظيم المكاني: هو فعاليات ومكونات مرتبطة بنشاطات محددة الوظائف داخل حيز مكاني، والأنشطة هذه عبارة عن تنوعات حركية وانتقالية متدفقة مكونة نسقاً متأثراً بالمتغيرات الخارجية والداخلية (Cpoul، 2002، P.5)، والتنظيم المكاني يجلب الاستقرار كما يبعد التخلخل العمراني، والاقتصادي والاجتماعي، وهذه التخلخلات الثلاثة تؤدي بالتالي إلى نكسة بيئية، فالتنظيم المكاني يعكس خصوصية المكان وميزته النسبية ـ هويته ـ التي تؤهله للانفراد أو للتشارك (اغتراب أو أُلفة)، كون التنظيم المكاني كينونة وماهية المكان بدليل لكونه يُقرأ بوساطة التسلسلات الوظيفية والسلوكية المختلفة ما بين الإقليم والحضر؛ كما ينطوي التنظيم المكاني على تصميم وإدارة (الترتيبات المكانية) أي المزج الهادف للمساحات (الكتلة + الفضاء) والعقلية التخطيطية (تشكل المشهد التنظيمي) (Tissen، 2008، P.4).

كما يؤثــر التنظيم المكاني ايجابياً على وفق الدوافــع الإنسانية في الرفــاه الاجتماعــي Social Welfare، لكون البيئة المشيدة توفر إمكانات مختلفة للخيارات الطوعية غير الملزمة لذا فأن البعض من هذه الخيارات أكثر تزاحماً للحدوث في المحيط المادي، ولا يمكن

إغفال أن البيئات السلوكية أو المكانية أو الطبيعية ليست ذات تأثيرات متشابهة في القوى والطاقات المكانية، لتكوين ذلك يختلف باختلاف إحدى البيئات الثلاث من حيز إلى حيز أخر، فالتنظيم المكاني ما هو إلا ربط الذات بالموضوع كون الحيز المكاني ـ استعمالات الأرض ـ ولديه مكونات مادية وطبيعية يعمل على تطويعها مع المجتمع وهي تتجسد في ذهن الإنسان القاطن في هذا الحيز سواء أكانت فطرية ومن ثم أصبحت واقعاً، وهذا نتيجة للخبرات العقلية السابقة للتصميم أحياناً، أو كانت تهيئات من التجارب، فالتنظيم المكاني هو أسلوب يضمن تقليص الفجوة بين حالات التفاوت المكاني، فقد جاء عبر تلاقح الأيديولوجيات مع الماديات وبذلك تعين على المورفولوجيا أن تكون وظيفية فهي تعطي صفات الأشياء المحوية.

فالتنظيم هو الترتيب، وهو طبيعي كترتيب وظائف الأعضاء في الكائن الحي، أو إرادي كترتيب وظائف الأفراد في الدولة (صليبا، 1965، ص23) ويكون التنظيم المكاني دالة للأنشطة وأنماطها في الحيز نفسه، وهو مُنمّي له لكونه ناتجاً من تفاعل ما بين القوى، وهو بذلك يعمل على الحد من حالة التباين المكاني– عدم التناسب Disproportion، وبما ان التنظيم هو مجموعة أنظمة Systems مادية واعتبارية، تتفاعل فيما بينها لتحديد سلوك الفرد وتكوين ظواهر تعمل على تشكيل الهيكل العام للتفاعل Order الذي تعمل به المدينة، فأن هذه الأنظمة (القوى) تتشابه كمكونات أساسية للهياكل التنظيمية للمدن المختلفة، لكن الاختلاف فيما بينها يكمن في درجة فاعليتها وتأثيرها من تنظيم لآخر، فهناك مجتمعات تغلب عليها النزعية أو الصفة المادية والنفعية، فتكون فيها الأنظمة الاقتصادية هي الأكثر فاعلية وقوة وبالتالي تتمحور حولها بقية الأنظمة الأخرى، في حين نجد مجتمعات أخرى عقائدية السمة، ولذا تكون الأنظمة الثقافية والأخلاقية والدينية وما شابهها هي سائدة السيطرة، وتسير وفقاً لها التنظيمات الثانوية كافة بما تحمله من أنظمة إضافية (القرة غولي، 2004، ص8). فالتنظيم المكاني هو مجموعة فعاليات ومكونات ترتبط بنشاطات خاصة ومحددة الوظيفة ضمن بعد مكاني، فضلاً عن أن مجموعة المستقرات ترتبط مع بعضها بأنشطة مختلفة من حراك وانتقال (تدفقات متباينة ومختلفة) مُوجدة نظاماً واضح المعالم كما يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية، فالتنظيم المكاني يمثل صيغةً تتحدد ضمنه عناصر تمثل منظومة تعنيه خاضعة للقياس ضمن السلوكية المكانية، وهذه العناصر المكونة للهيكل المكاني المؤثر في خاصية المكان.

كما يتناظر مفهوم المكان مع التنظيم (الايكولوجي) مصطلحا يشير إلى توزيع الكائنات الحية وواقعها المكاني ضمن منطقة أو مكان محدد نتيجة للسعي نحو متطلباتها الفسيولوجية، أما التنظيم الاجتماعي مصطلحاً فيشير إلى ذلك النمط المستقر نسبياً من العلاقات الاجتماعية والأنشطة المختلفة داخل مجتمع أو جماعة، أي أن التنظيم الايكولوجي هو المحصلة النهائية لتفاعل عدد من الخصائص المكانية والقوى الاقتصادية والثقافية التي تنشط في مكان معين فتسلم إلى كائنات وتجمعات وسلوكيات تميز مجتمعاً محلياً من غيره، وبعبارة أخرى فأن التنظيم الاجتماعي يشير إلى الأساليب التي تضمن انتظام السلوك بالشكل الذي يمكن ملاحظته وهو انتظام يتوقف على الاوضاع الاجتماعية التي يعيش في ظلها الفرد، ومن هنا يتبين أن عناصر التنظيم الاجتماعي تختلف عن عناصر التنظيم الايكولوجي ففي الوقت الذي تكون فيه عناصر التنظيم الاجتماعي عناصر اجتماعية بحتة تتلخص في توافر علاقات اجتماعية بين عدد كبير من الأفراد وتوافر معتقدات مشتركة توحد بينهم وتوحد سلوكهم، تكون عناصر التنظيم الايكولوجي عناصراً شبه اجتماعية (سوسيوايكولوجية) ولا شك في أن التنظيم الايكولوجي ليس وضعاً ثابتاً مستقراً على الدوام ولكنه وضع غير مستقر تمام الاستقرار بمعنى أنه يخضع لتأثير الزمان والمكان، وبمعنى آخر فأننا لا يمكن أن ندرس أي شكل من اشكال التنظيمات الايكولوجية إلا في إطار المكان الايكولوجي Ecological Space وضمن بعد الزمان الايكولوجي Ecological Time أيضاً، ولأن التنظيم الايكولوجي ليس وضعاً مستقراً، بل يخضع لتأثير عاملي الزمان والمكان، فأن مفهوم البناء الايكولوجي أكثر تعبيراً عن حالة الثبات والاستقرار في حقبة محددة.

ولحسم موضوع التداخل بين مفهومي البناء الاجتماعي والبناء الايكولوجي لابد من أن يقر مقدماً أن البناء الاجتماعي إنما يشير إلى تلك الشبكة في العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع في حين يشير مفهوم البناء الايكولوجي إلى العلاقات والروابط الاجتماعية الناتجة عن التفاعل المكاني، بمعنى أنه يشير تحديداً إلى تلك العلاقات الاجتماعية الناشئة عن التفاعل بين الإنسان والمكان أي العلاقات الاجتماعية التبيؤية، والبناء الايكولوجي هو الصورة التي يبدو عليها المجتمع من خلال ارتباط أنماط النشاطات والفعاليات الإنسانية والتوزيعات النمطية لتلك الفعاليات، كما يُعد دقيقاً فأن البناء الايكولوجي ما هو إلا الانتظامات المتكررة للنشاطات والفعاليات البشرية (المراياتي، 1999، ص75). لذا فأن التنظيم المكاني الخاص للمجتمع هو ليس نتاج العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإنما هناك قوى يمكنها

أن تشكل توقعات الأشخاص، سلوكهم وأفعالهم بل حتى ايديولوجياتهم، وقيمهم وأحكامهم (Juval، 2006، P.6).

فالتنظيم المكاني يأتي على وفق الحاجة، هو اكتفاء لكنه مستدام وفقاً للقدرة الاستيعابية Capacity، لذا فان التنظيم المكاني هو الأداة لحل المشاكل التي فيها مرتكزات حاوية لنقاط مشخصة من لدن المجتمع بها خلل أدت لفقدان القابلية لبعض الوظائف المهمة للحياة، لذا فأن إعادة التنظيم المكاني ينبغي أن ترتبط بتحديد النسب على وفق المؤشرات، فأن ينمو شيئاً في مكان أو يندثر فلابد من أن يكون في الحسبان حتى لا يفقد المكان صفته المنعوت بها، ولذلك فأن التغييرات في الحدود المكانية تؤدي إلى إدراج قطاعات جديدة مع اضمحلال قطاعات أخرى، أي زحف استعمال على آخر حسب الحاجة، وذلك يدرج تحت مسمى إعادة تنظيم المكان ـ توليفهُ ـ ما بين الحاوي والمحتوى، فهو أداة تنموية يستشعر بها من خلال أوجه القوى التي تحتم على المكان إعادة ترتيبه وفقاً لها. فالمجتمع لا يعمل في الفراغ لكونه تنظيماً بحوزته مساحة Area يبلور بمدخلاته Input ومخرجاته Out put روابطاً أمامية (تعطي) Foreword Linkages وأخرى خلفية (تأخذ) Backward Linkages، وهما تدعوان للمكانية والاستقرار؛ ولذلك فقد حدد النمو الحضري الذي يضم كامل المنطقة والذي تستخدمه الحكومة المحلية كمرجع لضبط التنظيم مع تحديد استعمالات الأرض، فوجوده عبارة عن استراتيجية للتحكم بالزحف العمراني عن طريق توجيه النمو داخل المدينة (مدينة الكل، 2011، ص49)، ويأتي التخطيط الحضري والإقليمي في التنظيم والترابط العضوي والوظيفي مع تأمين شروط السلامة للمواطنين، بسياساته لحل المشكلات البيئة في تمدد حضري عشوائي والزحف على المناطق الخضراء، فالتنظيم المكاني وإعادته كأنها (حلقة.. تنظيم إعادة تنظيم)، وهو من مستوجبات تقليل الفوارق في الجوانب المهمة للمكان (العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية) التي تستحدث مع كل تنظيم مكاني، وقد يكون هنا بسبب المزيات الموقعية، تنمية استقطابية قد تجلب معها ظاهرة الهيمنة المكانية (سياسة الإفراغ والتفريغ).

لذا فأن المدينة عبارة عن ظاهرة وبما أنها إنسانية فهي ناتجة من تفاعل بين الذات (المجتمع ـ حاجات إنسانية وعلاقات اقتصادية) والموضع (الفكر) كما يجري هذا التفاعل في مكان بيئة طبيعية وزمان محددين؛ وذلك فإن الحاجات الإنسانية وتطورها وتطور العلاقات البشرية يتولدان في الذات الجمعية للمجتمع وبتفاعلها مع الموضوع هو الفكر الذي يخضع

للتغير تبعاً للتطورات التكنولوجية والمعرفية والذي يكون متغيراً، وحالات تغيره تدل على الزمان، لتحل في مكان الذي يعكس هذا التفاعل والتغير ليمثل المكان محلاً تحل فيه تبدلات حال العلاقة بين الذات والموضوع (المظفر، 2005، ص7)، كما يشير مفهوم التنظيم المكاني إلى ترتيب الأشياء المادية والبشرية فوق سطح الأرض، وعلى شكل (نقاط مواقع) و(خطوط شبكات) و(مساحات مناطق) و(أحجام كثافات) وهذه هي السيميائية التي من خلالها يتوضح التنظيم مساحياً لكونه الحصيلة غير المتوقعة من جرّاء عدد غير محدد من التداخلات المجزأة (جورج، 2002، ص277).

القلق المكاني

القوى المعيارية هي الأعراف والعادات والتقاليد المفروضة من لدن المجتمع على التنظيم المكاني للمستقرات، فالمستقرة هي وحدة اجتماعية واقتصادية وعمرانية، على نحو حركي، كما يمثل السكان الجانب الاجتماعي ويمثل العمل الإداري والصناعي والزراعي والخدمي الجانب الاقتصادي، حسب مساحتها تبرز فيها القوى، وهذه القوى المعيارية هي رمزيات، وتكون بمثابة تفاعل رمزي لكونها تؤدي إلى وظيفة تعبر رمزيتها مثل (المحكمة والجامعة والمسجد والمدرسة والسوق) كتل بنائية وظيفية تعمل على رمزيتها. علماً أن التنظيم المكاني هو بالأساس نتيجة (القلق المكاني) وهذا (القلق المكاني) يؤدي إلى الترتيب المكاني ثم يؤدي الترتيب المكاني، أي التنظيم- إلى (قلق مكاني) آخر نتيجة الأمور الاقتصادية والاجتماعية مع حراكها السريع بمرور الزمن، فالضمور التنموي أو التنمية السريعة تؤدي لتوليد مشكلات عمرانية واجتماعية واقتصادية، وذلك لكونها لم تدخل في حساب المخططين لكونهم يخططون على وفق ظروف واقعية ودراسات وأرقام، لكن لو حدثت مفاجأة غير متنبأ بها وليست بالحسبان فتؤدي إلى خلخلة وإرباك مكاني مُقلقَيْن، وذلك لكون المكان الواسع ـ الإقليم الذي تظهر به التغيرات والتغييرات هو تنظيم مساحي Areal organization له أبعاد مختلفة لكونه يشمل التراتبية من حيث المركز وله نطاق تأثير Zone of influence واضح، فضلاً عن القرى والأرياف الخاضعة باتجاه مركزه، وهذا هو التراتب الهرمي الطارد للقلق المكاني، لكون الإقليم Region هو حيز مكاني واسع يضم مستقرات متعددة، وأنشطة متنوعة، وهو مفهوم وظيفي، هدفه الاستقرار في المكان. وعكس ذلك هو القلق المكاني ـ الاختلال المكاني ـ الذي يكون نتيجة للأوضاع المتعلقة بالسياسات الحكومية،

ومع ذلك فهو يتعلق بالأمور الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، المحاطة بالحتمية البيئية، اذ أنه كلما يمر بحالة قلق يكون للفضاء نصيب في ذلك، إذ منه يتم الاستقطاع وعليه تبنى العشوائيات والتجاوزات والزحف العمراني، وبذلك فأن الفضاء أيضاً هو كالمكان يتداعى من الصفة القلقة، لذا فعلى الحكومات العمل بنسق الهندسة الاجتماعية Social Engineering والتي هي بمثابة تغير اجتماعي مخطط وتنمية اجتماعية مخططة؛ أي فكرة أن الحكومة يمكن أن تشكّل وتدير الملامح الأساسية للمجتمع، بالطريقة نفسها التي يُدار بها الاقتصاد، مع افتراض أن المعلومات الملائمة عن تيارات التغير الاجتماعي التلقائية متوفرة من خلال المؤشرات الاجتماعية وتقارير الاتجاهات الاجتماعية (سكوت، مع آخرين، 2011، ص225). كما يلاحظ في الشكل (3) أفكار وابعاد جسمانية، كلها تهدف للتنظيم المكاني، فالمكان منبثق من الفضاء، والتكنيك مرتبط بالتكتيك، أما الزمان والحدث فهما أما مؤثران أو لا يحدثان تراكمية مكانية، وكل ذلك له علاقة بـ(القلق المكاني).

الشكل رقم (3) مقومات التنظيم المكاني

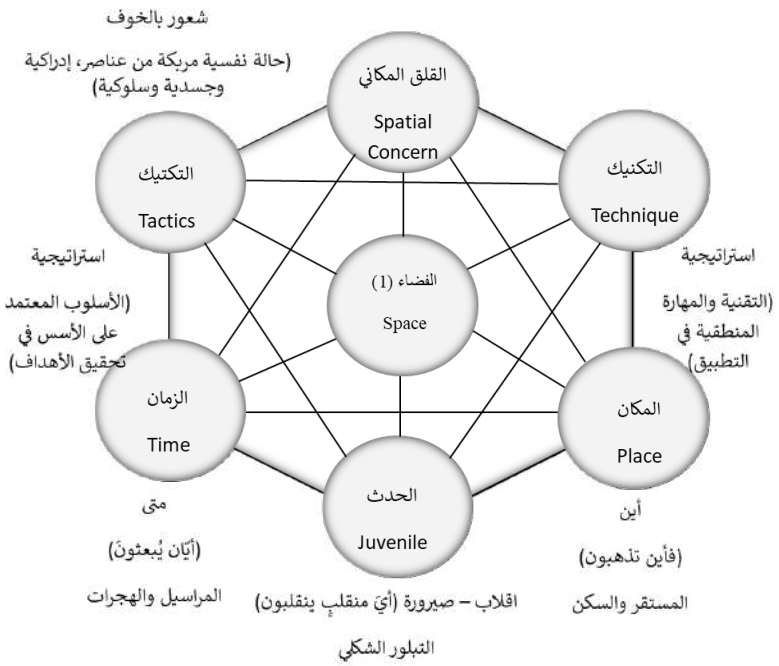

أي: للمعنى ـ تساؤل / إي: للجواب - نعم
(1) فراغ.. (بُعد كبير أو صغير، يأخذ منه المكان، ويبرز هو حال المكان) بحسب أهمية المكان.
المصدر: الباحث

فالمكان هو إقليم مخطط من كتلة وفضاء أولاً يكّون مع الأجزاء الأخرى Land use بوساطة السيطرة والضبط على الجزء والكل، ويتم ذلك من خلال الأساليب والنماذج والقضايا التي تُعنى بالتوافقات والتفاعلات على مستوى Landscape مشهد طبيعي (استعمالات معماريات الأرض) أو Townscape شكل المدينة (المورفولوجيا)، فالمكان جاء من تفاعل مجموعة أواصر انتظمت وفقاً لعلاقات بينية مما أدى بذلك إلى ايجاد ظواهر مرتبطة بقوى مع تكيفات بغيتها التكتل الطردي حول المزايا الموقعية.

هذا وقد حاولت نظريات العلم الإقليمي (المكاني) تفسير حركة وعناصر ومبرزات وشواخص الأنظمة والقوانين ذات السيطرة الوظيفية، وهذه تتم من خلال عمليات إجرائية تزيح من حالة القلق المكاني وهي أيضاً بمثابة سلسلة متكاملة للنمذجة المكانية.

والعلم الإقليمي يميل نحو التنظير والتجريد من أجل فهم قوانين البعد المكاني للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بوصفها وجوهاً متعددة ومترابطة لظاهرة واحدة تجسدها (الصفحات المكانية) معطية ثلاثة ميادين، كما في الآتي:

أولاً: قوانين عملية التأقلم: Lows of Reacclimatization Process

1 ـ البعد المكاني للتطور والنمو.

2 ـ قوى التجاذب والتنابذ المكاني.

3 ـ عناصر الدفع والهيمنة المكانية.

4 ـ قوى التكتل والتجمع.

5 ـ آليات الاستقطاب المكاني.

6 ـ التواصل المكاني وكوامن التطور.

ثانياً: البنية الإقليمية: Regional Structure

1 ـ الموارد الطبيعية.

2 ـ الموارد البشرية.

3 ـ البنية الموقعية.

4 ـ شبكة الاستقطاب.

5 ـ المواقع الصناعية.

6 ـ شبكة المواصلات، وتقسم على:

أ ـ النمط الحي والبنية الاستقطابية.

ب ـ النمط الشبكي والتمفصل الوظيفي.

ثالثاً: السياسة الإقليمية: Regional Policy

1 ـ صياغة الأهداف التنموية.

2 ـ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

3 ـ تخطيط المنطقة الوظيفية.

4 ـ توزيع حجوم المدن.

5 ـ معايير اختيار مراكز النمو.

المصدر: (الباحث بالاعتماد على، تقرير صادر من جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، 1999، ص1).

وبوساطة السياسة الإقليمية آنفة الذكر يتم التخلص من القلق المكاني، وخصوصاً في الفقرة (ثالثاً): السياسة الإقليمية Regional Policy، ومن خلالها تتحقق التنمية الإقليمية عن طريق السياسة الإقليمية، والتي هي إحدى نتائج العلم الإقليمي، وهي تلك السياسة الموجهة نحو حل المشكلات التنموية غير المتساوية إقليمياً والناجمة عن عدم التساوي الجغرافي في توزيع مقومات وظروف الإنتاج الاقتصادي والوضع الاجتماعي، وذلك نتيجة لإدراك عمليات التغير غير المتساوية إقليمياً، وللوعي بالنتائج المحتملة للتغير الداخل ضمن الحسابات في الأقاليم، وتهدف السياسة إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي الإقليمي الداخلي عن طريق تحقيق التنمية الإقليمية من خلال تحسين ظروف الإنتاج الإقليمي بالاستثمار في البنية الأساسية الإقليمية، أو بإعادة التنظيم المكاني للقوى العاملة الإقليمية في تركّزات جغرافية أكثر سهولة في استخدامها، بمعنى أن هذه السياسة هي محاولة لتحديث وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الإقليمي، عن طريق تعزيز عمليات الانتقال الموقعي المتوافق مع النمط الإنتاجي الأكثر فعالية.

كما يقول Richardson إن السياسة الإقليمية تبدأ بمناقشة تخاطب فيها المساحات والجماعات، لكونها تعمل لازدهار المكان مع رقي المجتمع، فهي العدالة المكانية، كما تشمل حلاً لمساعدة المحرومين من العمل ومساعدة الأقليات من خلال تقديم الدعم، ثم يفرض Richardson استفهاماً حول ازدهار المكان مفادهُ لا يوجد هناك ضمان بأن سياسة المكان ستقوم بمساعدة الفقراء والعاطلين، بل بالعكس فقد أثبتت التجارب بأن المستفيد الأكبر من المعونات الإقليمية هم رجال الأعمال وملاك الأراضي والمقاولون وبشكل متناقض فأن استراتيجية التخفيف من التباين بين الموارد ممكن إن توسع التباين الإقليمي، (Richardson، 1979، P.222).

ثم بعد ذلك يؤكد ريجادسون أن هناك عوامل ايجابية خارجية هي الاقتصاد المتكتل، والعوامل الخارجية السلبية هي الكلف الاجتماعية كالاكتظاظ في قلب المكان، فضلاً عن

أن أهداف السياسة الإقليمية ممكن أن تتم مناقشتها بعدة مستويات من العمومية، ففي المستوى الأعلى هي أهداف السياسات الوطنية العامة مثل النمو والكفاءة والعدالة والرسوخ ونوعية الحياة والمشاركة المدنية، على الرغم من أن هذه تقود التصميم للسياسة الملائمة، إنها واسعة وعامة (Ibid، 1979، P.223).

كما ينبغي على إدارة السياسة الإقليمية الأخذ بعين الاعتبار موضوع ثنائية التنمية المكانية إذ كونه المسبب في اختلاف التوازن البيئي، علماً أنه سلاح ذو حدين، إما ايجابي أو سلبي مع العلم أنه يطبق وفقاً للسياسة الآتية:

- الحالة الأولى: توجيه الاستثمارات إلى المكان المخصص تنميته.
- الحالة الثانية: توجيه الاستثمار إلى التجمعات السكانية الكبيرة.

كما نلحظ أن ثنائية التنمية المكانية تُعد خللاً ومسبباً لعدمية الاستقرار المكاني، لكونها تجلب مشكلة القلق المكاني، كما أنها تُعد ضرورية في بعض الحالات إذ تبرز بوساطتها الأقاليم المزدهرة.

التدرج الهرمي

هي هرمية Hierarchy تنظيمية للمكان، كونها ترتيباً ممنهجاً ومنمذجاً بوساطة تجميع الأنشطة وفقاً للضروريات، وهذه تعمل على الانتظام ما بين الجزئيات والكليات، معتمدةً على المسافة والقوى الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنظيم ذو نسق يعمل على تحفيز الطاقات الكامنة بصورة صحيحة، مما يجعل من مركزها بشكل ملحوظ مهيمناً، وهنا تتبلور الهيمنة المكانية Spatial dominance، إذن فالقوى المُشكّلة للتنظيم المكاني تختلف ما بين الأمكنة حسب الميزة النسبية، فالتنظيم المكاني يُقرأ بوساطة التدرج الهرمي Hierarchical المحدد لسلوك عناصر استعمالات الأرض مع تفاعلها الوظيفي.

يقصد بالهيمنة التأثير الذي تفرضه إحدى مناطق المدينة من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية على مناطق أخرى لها الاستعمال نفسه أو استعمالات أخرى، أما التدرج فهو متصل بالهيمنة، فمن الواضح أن تأثير منطقة الأعمال المركزية لا يتوزع بصورة متساوية بين مناطق المدينة المختلفة، حيث يقل التأثير كلما ابتعدنا عن مركز المدينة، مما يعكس درجات ملاءمة مكانية مختلفة، أما بالنسبة إلى الفصل أو التكتل فيُعرف بأنه عملية تجميع وتصنيف أنواع

من استعمالات الأرض والمجموعات السكنية كرد فعل لظهور أي نمط غير منسجم من أنماط استعمالات الأرض، ويعني التجمع بين الأنواع المتشابهة أو الترابط بين الظواهر الاجتماعية او الاقتصادية التي تعود إلى النوع نفسه.

إذن فالتدرج يعني التناقص في الكثافات السكانية وقيم الأراضي والمفاهيم الأخرى التي تبدي تدرجاً منتظماً في النسيج الحضري المكاني (محمود، 2011، ص50) والسيطرة المكانية هي التي تسري وفقاً لقانون تدريجي على الحجم السكاني ـ عدد السكان القاطنين، مع التركيز السكاني (النشاط) والذي يعمل بوساطة (التكنوبول) المعتمد على مقومات تقنية وخدمية، وبالتالي تكشف عن سياسة التفريغ والإفراغ (مكان يعمل على إزاحة وتعرية مكان أخر) وهنا تختل الموازنة Balancing بين استعمالات الأرض، لذلك فالمخطط يميل إلى التدرج الهرمي وينبذ الهيمنة المكانية، لكونها تسبب التبعية، بين الأماكن وهي شبيهة بالتبعية والاستعمار بين البلدان.

ويرجع أصل مصطلح التبعية إلى كلمة توابع Dependencies التي تطلق على المناطق التي كانت تحت سيطرة الدول الاستعمارية؛ وقد عرف دوس سانتوس Dos Santos التبعية بأنها: حالة ما تكشف عن أن اقتصاد بعض الدول يرتبط بتحديد توسع اقتصاد دولة أو دول أخرى ويأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر بينهما، والتجارة الدولية تشكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول الهيمنة أو السيطرة وأن تتبع وتنمو ذاتياً في حين أن الدول الأخرى التابعة لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن (البدراوي، والعزاوي، 1991، ص20).

والآثار المتحكمة في إدارة استعمال الأرض تتأثر بالتبعية، وتؤثر فيها، وفقاً لتدرج التخطيط من محلي Local إلى إقليمي Regional إلى وطني Homebred- تدرج المديات المكانية لكون التنمية متعددة الأبعاد، كما أنها ضامنة لإعادة توجيه النظم الاقتصادية والاجتماعية، وذلك يؤدي إلى حراك يغير في حالة البناء الهيكلي للمؤسسات ككل، لكون تنمية المكان هي نتيجة لعوامل متعددة ومتداخلة تهدف ليس فقط إلى زيادة الإنتاج بل إلى الرفاهية المجتمعية Social welfare بوساطة تنمية المكان عن طريق التدرج وسياسته.

فالتدرج في المكان يخضع لبعدين هما: (البعد المحدد بمساحة، والبعد المحدد بمسافة)، وهذه منبثقة من آليات التنظيم المكاني وهي: (الكلفة Cost، والتكنولوجيا Technology)،

وهذه هي مهمة التحديد المكاني، التي يُقصد بها تقسيم المكان لتنظيمه وفقاً لأسس كأن تكون دينية أو لغوية أو إدارية أو طبوغرافية، وكلها عبارة عن وحدات تنظيمية وصولاً لمدن الحدود ـ مواقع التخوم ـ إن تطلب الأمر ذلك، علماً أن التطور التكنولوجي غيّر وأثّر في الكلفة وهنا تمت إعادة التنظيم المكاني، فهي إجراءات تخص الاستثمارات والعمالة ـ المعيشة ـ إعادة بث الحياة في المستقرة (تنظيم مؤسسي محلي) وهي بمثابة الديمومة في المكان، ومن التنظيم المكاني يتكون التنظيم المؤسساتي.

والتنظيم المكاني قد بدأ بمفهوم اقتصادي بفعل تطور وسائل الانتاج، وتحول ذلك إلى حيز اقتصادي سببه زيادة انتاجية العمل ونتيجة للتكنولوجيا أصبحت أماكن الاستثمارات والحراك الاقتصادي متواصلة وقريبة بوساطة المواصلات، فهي أي بالتكنولوجيا تبلورت فكرة إعادة التنظيم المكاني أيضاً والبحث عن أماكن أخرى جرّاء الحداثة Modernism.

إن تحديد المكان يتماشى مع الخطط التنموية لذا يجب أن يغطي سبعة معايير لكي يكون إقليماً بغض النظر عن التحديد الشكلي والوظيفي وهي:

- أن تختار حدوده بطريقة لا تعرقل أنشطة الناس الاعتيادية، كأن يقوم السكان بقضاء حاجاتهم كاملة دون الحاجة للانتقال إلى مكان آخر.
- أن تتماشى حدوده إن أمكن مع ظاهرات طبيعية بارزة كالأنهار والجبال وغيرها.
- أن يضم المكان المحدد عدداً كافياً من السكان.
- أن يحرص على أن يكون سكانه في الأقل منسجمين اجتماعياً من حيث التركيب الثقافي والديني والعادات.
- أن لا يكون حجمه من الضخامة كمكانٍ بحيث يستولى على الأماكن الأخرى بسبب وفرة سكانه وموارده وثرواته المالية.
- أن يضم رأس مال وثروات لضمان استمرار الحياة فيه ولتوفير متطلبات السكان من خلال خطة.
- ربما يحدد لأغراض إدارية بحتة على أسس تنظيمية أو يحدد تاريخيا حسب تعارف الناس والتاريخ على الحدود أو يحدد على أسس سياسية أو استراتيجية (الحداد، 1998، ص175).

فعملية التنظيم المكاني تعتمد على دراسة تحد من بعض المشكلات الخطرة، لكونها من أهم الأمور التي ينبغي أن يعالجها هذا التنظيم، وهي المصدر: (استراتيجية التنمية الحضرية في العراق، 2015، ص11-14):

أولاً: المشكلات الاقتصادية: يقول الاقتصادي Alvin Hansen: إن أخطر مشكلة عالمية قادمة هي مشكلة التحضر السريع، وذلك قد أدى إلى العديد من المشكلات كارتفاع الايجارات وزيادة قيمة الأرض وفوضى في استعمالات الأرض مع إرباك في زحف استعمال على أخر، فضلاً عن مشكلة ازدحام المرور مع تعقيد حركة النقل والمواصلات وصعوبتها، وكذلك ارتفاع تكاليف خدمات البنى الفوقية والبنى التحتية، فضلاً عن عن زحف المدن إلى خارج حدود مخططاتها، وكل ذلك أثر في اقتصاد الريف والحضر (الإقليم والظهير).

ثانياً: المشكلات الاجتماعية: إن النمو الحضري المتسارع أربك حال المخططات الهيكلية، فهنالك مشاكل في فقدان الموروث والعادات والتقاليد المكتسبة لكل مجتمع، وبالتالي سيكون المجتمع الحضري متقارباً في أغلب الأوجه الاجتماعية، من التنوع إلى النوع الواحد تقريباً، فضلاً عن تدهور الأوضاع الحياتية الملائمة للسكن وفقاً للمعايير، وذلك لكثرة الزخم في الحضر، مما يتطلب تنظيماً مكانياً مخططاً، مع ظهور ظاهرة ترييف المدن (حضري ـ ريفي) أو ما يسمى (حضري ـ إقليمي)[1]

ثالثاً: المشكلات العمرانية: تبرز في إثبات وظيفتها (التلقي من خلال الرموز) فضلاً عن

(1) أجريت هذا الحوار مع الأستاذ المتمرس الدكتور مُتعب مناف جاسم، بتاريخ 2015/6/15، عن موضوع [مدى تقبل الشخصية العراقية للضوابط الحضرية]، وكان مفاد الكلام هو: أن السلوك الإنساني في المحافظة الواحدة لم يخطط له تخطيطاً عقلانياً، فالإنسان الإقليمي عاش في الحضر، وهو بذلك أصبح يعيش النصفين (حضري إقليمي) مما يستدعي هذا الأمر إلى انكشاف حضري شكلي، لكون مخطط المكان يروم إلى حصول حالة التكيف ما بين المكان الحاوي والمجتمع المحتوى كما يترتب على ذلك إعادة تنظيم أو بالدفع للهجرة إلى جيوب سكنية في ظهير الإقليم أنشئت بغية إعادة للتنظيم، أو حلاً لمشكلة طارئة أو كارثة إنسانية، إذ كلما كان عطاء المدينة كثيراً أصبح انسجامها مع الإنسان فعالاً مما يؤدي إلى التواصل لا إلى الاغتراب في الأوساط الحضرية المؤثرة للسلوكية المجتمعية، وهذا ما يوّلد أفكاراً لدى المخططين تكمن في كيفية الحفاظ على قيمة المدينة من دون شائبة مبرزة للعيان، ولذلك فالتخطيط المكاني هو عمل متواصل يتعامل مع الجوانب (الحية للمكان) وهي العمران والاقتصاد والاجتماع، وكل ذلك يصب في خدمة البيئة المصطنعة والبيئة الطبيعية وصولاً لتحقيق الاستدامة.
وتعقيباً على ما جاء، تشخص حالة ترييف المدن، في أغلب المحافظات العراقيات، وهذه هي الازدواجية في الشخصية العراقية، الخلط ما بين حياتين في مكان واحد.

ضعف الموازنة ما بين البناء الوظيفي ـ استعمالات الأرض، وبين البناء العمراني ـ التخطيطي، وهذا ما يعكس على الكفاءة الأدائية، حسب رأي المخطط الجغرافي خالص حسني الأشعب، كما ينبغي الأخذ بالحسبان، الاطلاع على التحولات في الحراك الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن التغير المناخي، ومع ذلك يستوجب القيام بتخطيط مدن مستحدثة ـ مفتاحية - Key cities، ومدن الحقل الحضري Urban field ذا المراكز المتعددة، حتى يتم التمكن من السيطرة على إرباك المدن المتروبوليتانية Metropolis، ومن خلال تلك السياسة في نشر العمران الترتيبي لغرض مسك المشكلة العمرانية بوساطة التنمية، والتي هي دالة للنمط (الحضري والإقليمي) فكلاهما بيئة فيزيائية كما يقول المخططون الأوائل ولو اختلفت بعض المضامين.

رابعاً: المشكلات البيئية: من المتوقع أن ترافق عملية التحضر المستمر والسريع مع الزحف على المساحات الخضراء من أجل إقامة جيوب سكنية أو مناطق صناعية حلاً للأزمة المعاشية، وهذا إن حدث وسبب خللاً فأنه نتيجة لتخطيط غير مبرمج فلا تحل المشكلة بأخرى، علماً أن للمدن الكبرى مشكلة تحدث بسبب الإفراط في الأضرار بمواد البيئة من تربة وهواء وماء فضلاً عن الاستهلاك المتزايد للموارد الطبيعية في الريف وذلك للحاجة الماسة إليه في المدن ذات الكثافات العالية، وإلى كل الموارد الطبيعية.

كما يقول Chapin أن المتخصص بالجوانب الاجتماعية عادة ما ينظر إلى المدينة جزئياً في سياق البيئة الحضرية مع حرصه على القضايا المادية المتعلقة بالمكان، كحرصه على القيم الإنسانية والسلوك مع التفاعل في المؤسسات الاجتماعية كالأسرة وأماكن العبادة والحكومة والاعمال التجارية، وهكذا يمكن تفسير عوامل متجذرة اجتماعياً من استخدام الأراضي من حيث العمليات الايكولوجية مع السياق المادي فضلاً عن سياقها البنيوي الاجتماعي، وبذلك تتم الصورة الكلية للمكان المخطط، علماً أن الهيمنة أو التدرج أو العزل ينظر إليها على أنها مجموعة توفر عمليات ايكولوجية، كما تستخدم الهيمنة أي أن منطقة واحدة مسيطرة في المدينة والتي تحمل الموقف الاجتماعي أو الاقتصادي في العلاقات ـ مركز مهيمن محدد (، Ibid، 1972، P.21، 23). فالآثار الحضرية تختلف باختلاف التسلسل الهرمي، لكون المناطق النائية لا تتمتع بمزايا التكتل وانتشار المراكز الحضرية، إذ أن النمو الحضري يعزز كفاءة الريف بسبب ظاهرة الغسيل[1].

(1) Washing: هو خاصية لكل منطقة يتم فيها ترحيل الزائد منها إلى المناطق الأخرى، وهو كالرذاذ المؤدي للإنتشار.

فهنالك موقع ساحلي وهنالك جبلي وهنالك سهلي، وهذه ذات ميزات مختلفة تعكسها على مجاوراتها، علماً أن التكنولوجيا تغير من الهيمنة مثلاً المدخلات التقليدية (العمل والأرض) تختلف عن المدخلات الحديثة (الأسمدة الكيمياوية والآلات) (Duvivire، Chlo'e، 2013. P.933).

إن أنماط البنية الحضرية تمثل الناتج المادي الفيزيائي للفكر الإنساني وتفاعله مع البيئة الطبيعية، فبينما تحدث الهيئة الجيومورفية أو الهيئة التجميعية تفاعلاً باتجاه التجاوب مع البيئة الطبيعية وتطور المجتمع، وبوجهة النظر هذه فأن الهيئة المركزية تمثل تأثير السلطة الحاكمة (السياسية والدينية والاقتصادية) على مراكز المدن وذلك بإنتاج أشكال وأبنية صرحية تهيمن على الجزء المركزي لها، فتأخذ بذلك قيمتها الرمزية والتعبيرية بمقارنتها بخلفيتها المتواضعة ذات الملامح العضوية المتشعبة كما تعبر الهيئة المتعامدة على هيمنة سلطة اتخاذ القرار بفرض نظام تخطيطي مقحم على المجتمع تغلب فيه سيطرة الشكل الكلي على أهمية الأجزاء؛ أما في المدن الحديثة فيكون نسبياً حيث أن معظمها يكون ذا أسلوب شبكي متعامد Grid-Iron يعتقد أنها إحدى نتاجات العقلانية في التخطيط والاقتصاد ويعبر عن البساطة والوضوح، والسرعة في التنفيذ، فإنها تحتل بعدين أحدهما واقعي ترى فيه البيئة الحضرية مكاناً لاحتضان مكوناتها والتي تختفي فيها أهمية الجزء ضمن هيئة الشكل التخطيطي الكلي، والبعد الأخر روحي ومثالي ورمزي يعبر عن الحتمية الكونية للنمو والتطور، ويشترك كلا البعدين في الاعتقاد بأن الكتل النسيجية للقطاعات مجهولة الشخصية وغير معروفة لا تمتلك خياراً بيئياً، بل يجب أن تتقولب في وحدات محدودة مسبقاً من نظام معين تضعه جهات مرجعية عليا (مصدر سابق، 2005، ص19).

المكان بوصفه إقليما.. مدخلاً للقوى الاقتصادية والاجتماعية

إن حفز قوى المكان يجعل منه ذا طاقة انتقالية ومتعددة، وذلك لكون المزايا الموقعية تعمل على جذب استقطابي مما يؤدي إلى الإخلال والتباين المكاني بمرور الوقت، لذا فأنه ينبغي العمل في نشر هذه المزايا مع مراعاة الميزة النسبية للمكان وفقاً لنطاق تأثير محدد وبهذا تتواجد التنمية وتحرك المكان المحدد من خلال المنافسة المكانية لا من خلال ثنائية التنمية المكانية، فالتنمية المكانية هي إجراء تغيرات مهيكلة للقوى الفاعلة (الاقتصادية والاجتماعية) وللقوى المعتمدة (العمرانية والبيئية) ووفقاً لهذه القوى يظهر المكان نابضاً

إن تظافرت فيه مع مرتكزات القوة الاقتصادية المكانية (العمالة) مرتكزات القوة الاجتماعية المكانية (السكان).

كما يوجد تفاوت ما بين المكان الواسع، والمسمى بالإقليم فيما بين قواه فمثلاً نجد في جانب هيمنة للقوى الاقتصادية على القوى الاجتماعية ومن جانب آخر نلاحظ العكس، وهذه هي معطيات للتغير المكاني وللترتيب المكاني فهما يشيران للتنظيم المكاني المعتمد على قوته فهي التي ترتب وتغير، وأبرز من خاض في هذا الموضوع من المخططين هو John Friedmann والذي يقول: يتميز التخطيط الإقليمي بتوضيح الأهداف الاجتماعية وفي ترتيب الأنشطة لكونه أنسب للمجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية اقتصادية، مع التركيز على مشكلات المناطق المحرومة وتطوير مجمعات جديدة لموارد الإقليم، علماً أن التخطيط الإقليمي من شأنه توفير الأُطر المناسبة للاندماج المتوازن في مشاريع التطوير الوطنية، وتلك بناءً على مبادرة محلية كما ينطبق التخطيط المكاني الشامل لتنمية المناطق الحضرية على المناطق التي يجري تطويرها (أقاليم الموارد الطبيعية)، فضلاً عن برامج إعادة الإعمار في المناطق الريفية مع توقيع المشاريع الصناعية، كما أن هذه المحاولة هي لتطويق مجال التخطيط الإقليمي بثلاثة معانٍ منفصلة يمكن تمييزها هي (Friedmann، 1972، P.60):

- يتم التخطيط الإقليمي مرادفاً لسياسة التنمية الإقليمية على الصعيد الوطني ـ التكامل المتوازن.
- عملية صنع القرار والتصميم في إعداد المشاريع الاستثمارية على المستوى الإقليمي.
- برامج التنمية الاقتصادية للمناطق دون الوطنية ـ القطاعية -.

كما يتوضح التخطيط الإقليمي أكثر من التخطيط الحضري أو المحلي، لاختياره بعض المجاميع البشرية من أجل التغيير التنموي، علماً أن من عملياته إيجاد التوازن ما بين السكان والعمالة مع تقوية المركز بتأمين الخدمات فضلاً عن المحافظة على الريف والموارد ذات الجمالية الطبيعية، ولا ينبغي نسيان أنه لا يوجد مكان تتم فيه ممارسة التخطيط الإقليمي على نحو كامل، فقد توجد أراضٍ محرمة مثل الأراضي العسكرية أو المخصصة للاتصالات، وهذه ما تتقاطع مع رويً تخطيطية مكانية (Ibid، 1964. P.40) إن القوى لا تظهر في المكان إن لم يكن مخططاً، لكون التخطيط المكاني يقدم تحقيقاً هرمياً متسلسلاً متدرجاً بشكل مناسب، وهو بذلك يحقق مبدأ القوة (والاس، 2011، ص520).

والقوة الاجتماعية Social Power: وهي إدارة الفرد في ترجمة خياراته ومطاليبه إلى واقع عملي في الحياة الاجتماعية الحقيقية التي يعيش فيها ويتفاعل معها أو هي نجاح الفرد في تحقيق إرادته حتى ولو تناقضت وتضاربت هذه الإرادة مع إرادة الآخرين في المجتمع، أما درجات القوة التي يتمتع بها الفرد فتعبر عن نفسها في ممارسات السيطرة والخضوع، فهناك من يحكم ويقود ويؤثر وهناك من يكون محكوماً ومقاداً وتحت تأثير وإرادة الآخرين، وعندما يُنظر إلى الأسر والجماعات والحكومات يلاحظ بأن هناك بعض الأفراد يستطيعون بلوغ إرادتهم وتحقيق مطالبهم بسهولة وأن هناك آخرين لا يتمكنون من تحقيق أي من طموحاتهم وأهدافهم، كما يقول عالم الاجتماع هولي: بأن كل حركة اجتماعية يقوم بها الفرد هي ممارسة من ممارسات القوة، وأن كل علاقة اجتماعية هي معادلة من معادلات القوة، وأن كل جماعة اجتماعية أو نظام اجتماعي هو نظام من أنظمة القوة (الحسن، 1999، ص512-513).

إن تنظيم المجتمع Community Organization يحاول تنمية المجتمع من خلال تشخيص مشكلاته وتناقضاته ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بإزالتها وتحرير الأفراد والجماعات والمجتمعات منها أما المهمات الأساسية التي يضطلع بها تنظيم المجتمع.

فالبرمجة المكانية هي التي تتكون بتظافر عوامل التنمية ـ جوانبها، من اقتصادية واجتماعية وعمرانية وصولاً إلى تنمية بيئية مستديمة ذات أطر حيوية، علماً بأنه دائماً الأكفأ يكون أكثر تأقلماً، فالمكان المميز ووظيفياً بقواه وطاقته عبر صفحاته المكانية هو المنتظم، فالعقلانية تصور أُسلوباً لتحقيق المنظومة المتكاملة وفقاً لمنطق سلوكي بدئي، فالعقلانية تتجسد في ترشيد استهلاك موارد ومواد المكان، كما تعتمد على قطب الرحى ـ المركز الرئيس Core مُوجَودة لصيرورة الاستفادة البينية عن طريق العامل المُحيد ـ الموجود ـ قانون التموضع المكاني، الذي ينص على أن القوة لا تتحفز إلا من خلال تفاعل بين قوتين أو أكثر من طرفين، فالمكان ينمو اقتصادياً بوساطة الأيديولوجية الفكرية المكانية، وهنالك نظريات تتعامل مع سياسة الدول فهي من تحدد النهج الاقتصادي المتبع.

إن القوى تتمثل في المورفولوجيا ـ هوية المكان، والعكس صحيح، لكون الشكل المكاني ومضامينه هي من صنيعة الطبيعة والمجتمع، وهذا في الإقليم يحصل لكون الحراك من رقعة مكانية واسعة يتفاعل أكثر بوساطة التجاذبات الإقليمية المكانية ذات القوى والتي تسبب انخفاضاً في كلف النقل بتحسن وسائط النقل، والطرق يتم بها الربط فيما بين المستقرات،

لكن عدم التجانس المكاني يجذب ظاهرة الفرز المكاني وهذه معتمدة على وفورات الحجم للتكتل الموقعي الربحي، علماً أن الفرز المكاني يُعد تنظيماً ذا مشاكل اجتماعية وحتى اقتصادية، ولذلك فإن الترتيب المكاني ينبغي أن يقوم أولاً لخدمة جميع المواطنين، فالقوة المكانية وليدة رغبة لشيء ما، وبعد الرغبة شيئاً فشيئاً يبدأ نمو المرغوب به واضحاً للعيان، كما أن البعض ينظر في مرحلة ما بعد الحداثة إلى أن الصناعة هي وسيلة للتحضر في المجتمعات النامية، بينما الزراعة هي وسيلة للتحضر في المجتمعات المتطورة من خلال الاستقصاء Investigation للمكان المقصود من لدن المخططين للمكان فتتضح حالاته وهي:[الإقليم Region حالة طبيعية وفقاً لأنطقة التأثير ـ مؤثرات استحضارية -. التأقلم Reacclimatization حالة التكيف المكاني وفقاً للوظائف. الإقليمية Regionalism حالة تأتي بفعل الإدارة وفقاً لرسم الحدود. الأقلمة Regionalization حالة تأتي بفعل السلطة السياسية]. كما يرى Keeble أن التخطيط الإقليمي لا يحتاج تضمين ما هو أكثر من السيطرة على التنمية بالتناسق مع الخطة الإقليمية، ولكن التنمية الإقليمية عادة ما تعني تنظيم جميع أو أغلبية الأشكال التنموية ـ القوة ـ بوساطة السلطة، وبحسب تعريف كيبل للمنطقة أو ما يقصد عنها تخطيطياً بالإقليم هي عبارة عن مساحة من الأرض تمتلك بعض الخصائص التي تجعل منها وحدة مستقلة وجاهزة، وربما تكون هذه المميزات مادية أو اقتصادية أو اجتماعية (Keebel، 1964، P.40) وكل ذلك يكمن في جوهره فكرة النمو الإقليمي Regional growth، والذي هو نتاج عوامل كثيرة بعضها داخلي ـ والآخر خارجي، كما أن تَعقُّد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يجعل من صياغة نظرية النمو إقليمية واحدة وشاملة وصعبة (Glasson، 1978، P.121).

إن اختيار المكان المناسب للموقع يكون السبب الرئيس في نجاحة أو فشله، أما كيفية اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي فهو مهم للموقع وكذلك للمصالح التجارية والصناعية والخدمات العامة الأخرى، وأما من ناحية اجتماعية فإن التقدير الدقيق للنفقات والعوائد لهو أمرٌ ضروري بالنسبة للمنشآت الاحتكارية الخاصة وللمنشآت العامة، وذلك لأن اختيار مكان غير مناسب لمثل هكذا مواقع قد يؤدي إلى تبديد المصادر المتوفرة لديها (هوفر، 1974، ص7-8) كما يستطرد هوفر قائلاً: أما بالنسبة لاختيار المكان فيجدر أن نميز بين نفقة المكان وغيرها من النفقات، فقيمة المكان تقرر على أساس المزايدة بين الراغبين فيه، أما قيمة الآلات المنتجة فتتقرر على أساس نفقة استبدالها ونفقة الطلب البديل Allernative

Demand لها في مكان جغرافي آخر، وخير سبيل لتفهم موضوع اختيار المنتج للمكان الاقتصادي هو بدراسة المشكلات التي تواجهها مثل المنشآت الكبيرة، وبما أن الفوائد النسبية لأي مكان تختاره المنشأة المعتمدة إلى حد ما على نفقة الأيدي العاملة وسعر الفائدة فأن تفضيل الموظفين والمستثمرين للمكان الاقتصادي يدخل في البحث بطريق غير مباشر، ويمكن تقسيم أوجه نشاط المواقع المنتجة على ثلاث مراحل: مرحلة الحصول على المواد اللازمة Procurement وهذه تشمل شراء وإحضار المواد اللازمة إلى مكان العملية الإنتاجية، ومرحلة الإنتاج Production وهذه تشمل تحويل المواد إلى نتاج ذي قيمة أكبر، ومرحلة التوزيع Distribution وهذه تشمل بيع وتسليم الإنتاج.

ومع أن نشاط أي موقع يشمل هذه المراحل الثلاث إلا أنها قد تكون في بعض الأحيان غير واضحة المعالم على نحو مستقل، ففي العملية الاستخراجية Extractive كالتعدين والزراعة مثلاً ليس للمرحلة الأولى أهمية تذكر من حيث تأثيرها في اختيار المكان الاقتصادي المناسب، وقد لا تشمل العملية الإنتاجية في بعض المنشآت التجارية أكثر من تجميع البضائع وتقسيمها على كميات صغيرة ليسهل توزيعها، كما يصعب في هذه الحالة تمييز هذا الوجه من النشاط عن المرحلة الثالثة وهي مرحلة التوزيع (هوفر، 1974، ص13-14).

الفصل الثاني

تحليل مقومات التنظيم المكاني في محافظة النجف

المبحث الأول: المدخل للإطار العملي - منطقة الدراسة

دراسة وصفية وتخطيطية لمحافظة النجف

مارس العامل الديني تأثيراً مهماً في نشأة وتكوين مدينة النجف ومجاوراتها التابعة للتقسيم الإداري داخل المحافظة، وعلى أساس هذا العامل ومنه تولّدت العوامل الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، فضلاً عن المحدد الأكثر أهمية والمتمثل في العامل الطبيعي الجغرافي، وجاء ذلك نتيجة لمرقد الإمام علي بن أبي طالب، المهيمن على إقليم المدينة الذي يشمل جميع المناطق عدا المركز، وقد أضحى معلمة اجتماعية، وكذلك المهيمن على المركز أيضاً وعلى كافة أجزاء الإقليم المختلفة من حيث الاستعمال وما يترتب عليه من لمحة تصميمية، و(1) تمثل خريطة العراق الادارية وبها محافظة النجف.

الخريطة (1) خريطة العراق الإدارية

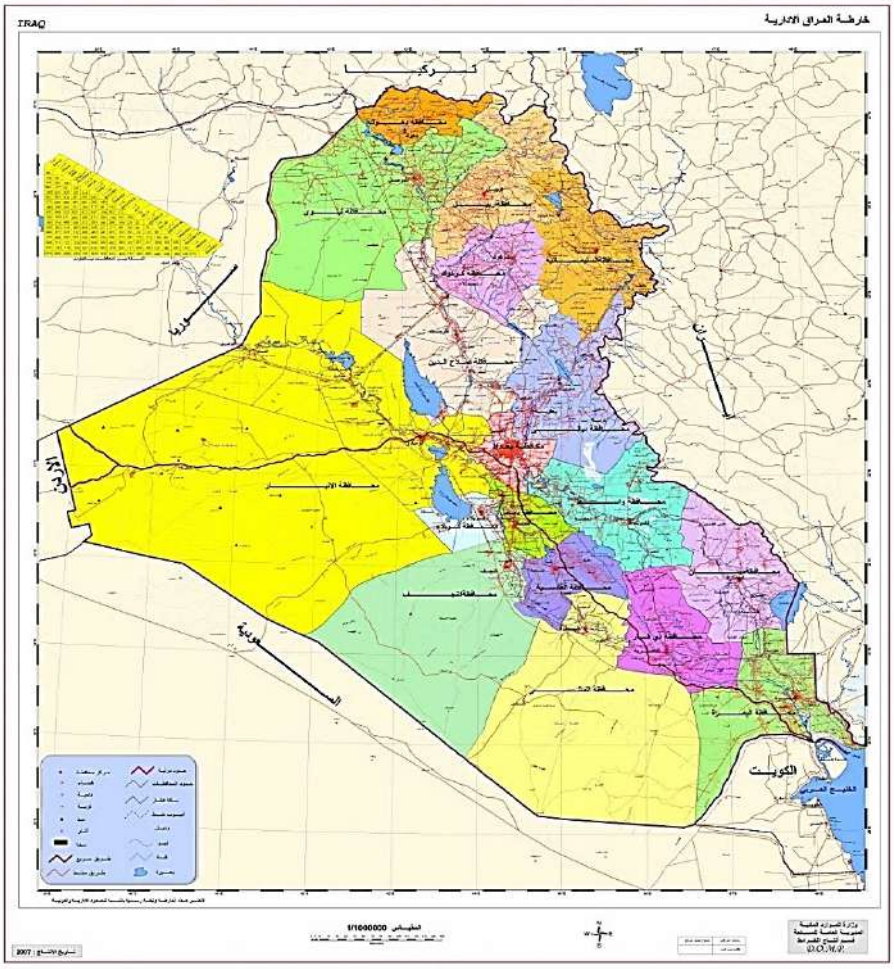

المصدر: الهيئة العامة للمساحة، 2016.

النجف اسم عربي، وقد ذكره اللغويون منهم ابن فارس في كتابه مقاييس اللغة: النون والجيم والفاء أصلان صحيحان أحدهما يدل على التبسيط في مكان أو غيره، والآخر يدل على استخراج شيء، فالأول النجف مكان مرتفع مستطيل مُنقاد لا يعلوه الماء، وهو أيضاً من بطون الأرض، في أسافلها سهولة تنقاد في الأرض لها أودية، علماً أن جمع النجف ـ الشكل المستطيل ـ نجاف، وقال الجوهري في كتابه تاج اللغة وصحاح العربية: النجف والنجفة مكان لا يعلوه ماء وهو مستطيل مُنقاد وجمعه نجاف، وقال ياقوت الحموي في كتابه معجم البلدان: النجف هو بظهر الكوفة كالمُسناة تمنع مسيل الماء أن يعلو الكوفة ومقابرها، وبالقرب منها قبر الإمام أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (ع)، وقال أبو الفداء في كتابه تقويم البلدان واضحاً للحيرة بها مدينة جاهلية قديمة الأثر كثيرة الأنهار، وهي عن الكوفة على نحو فرسخ، والحيرة على موضع يُقال له النجف، وقد بين ابن واضح اليعقوبي في كتابه البلدان عن الكوفة بأن الحيرة منها ثلاثة أميال، والحيرة على النجف، والنجف كان ساحل بحر المالح يصل الحيرة، علماً أنه أُريدَ بالبحر نهر الفرات كما أورده ابن منظور في كتابه لسان العرب مادة (ب ح ر)

كما أن بحر النجف أو المنخفض واقع على الفرات من الجنوب الشرقي من الحيرة وعرف في عصورنا الأخيرة باسم القرنة وهو غير القرنة الواقعة على ملتقى دجلة والفرات، ومنخفض أخر لا يبعد كثيراً عن (القرنة) يعرف (بالمدلك) وبين هذين المنخفضين منخفض أخر سمي بالفتحة، وقد وجدت الفيضانات العالية في هذه المنخفضات المتقاربة ما يساعد على اندفاع المياه وانحدارها من الفرات إلى المنخفضات الواسعة من الأراضي المتصلة بالحيرة والنجف وتكّون بسبب ذلك ـ بحر النجف ـ وقد تغير بسبب ذلك مجرى نهر الفرات عدة مرات، ويتضح من تتبع التاريخ أن محاولات متعـددة لسـد هذه المنابع وقطع الصلة بين الفرات وبحر النجف قد حدثت بقصد استصلاح الأراضي الزراعية وتنظيم طرق المواصلات النهرية فكان هذا البحر يجف زمنا ثم يعود مرة أخرى حين تكون مناسيب مياه الفيضان قد تجاوزت الحدود المألوفة بحيث تهدم السدود الترابية وتقلعها من أساسها، وكانت في مثل هذه الحالة تقوم السفن ينقل المؤن والبضائع التجارية، والزوار والمسافرين والقادمين من البصرة مارة بالسماوة والشنافية وسالكة طريق هذه المنخفضات، وراسية في النجف بالقرب من جنوب سور

مدينة النجف، وقد وصف المستر بارلو هذا القسم من نهر الفرات كما شاهده في العام 1889م فقال: إن النهـر المسمى نهر الهندية يجري في الجهة اليمنى من الفرات وهو يحمل نصف مياه الفرات فيترك مدينة كربلاء على جهته الغربية، وأطلال بابل في الجهة الشرقية، ثم يصل إلى مدينة النجف فيصب هناك في بحيرة تسمى بحـر النجف يبلـغ طولها 60 ميلاً وعرضها 30 ميلاً، والمياه بعد أن تتجمع في بحر النجـف تتغلب عليها المواد المعدنية وتغدو مياهها كمياه البحر مالحة وغير صالحة للإفادة منها ولكن هذا البحر كان خير طريق للمواصلات بين النجف وسائر الجهات العراقية، بل وحتى بين النجف وخارج العراق، فقد ذكر المستر بارلو إن أكثر الزائرين يقدمون من الهند لزيارة الأماكن المقدسة في كربلاء والنجف كانوا يسلكون طريق الفرات فـ(العطشان) فشط (الشنافية) وأن سفناً كبيرة ذات حمولة خمسين طناً تمر من هذا الطريق النهري الذي ينتهي بالنجف، ومن المحاولات الأخيرة التي جرت في سد تلك الفتحات النهرية التي تتسرب منها مياه الفرات إلى بحر النجف محاولة وقعت في العام 1887 وقد تم بها إحكام السدود وانقطاع المياه عن بحر النجف، وتحولت من هناك مراسي السفن إلى الكـوفة، التي أطلـق عليها اسم (شريعة الكوفة) لهذا السبب، ولم تمر بضـع سنوات حتى تدفقت المياه مرة أخرى من جانب القرنة وكانت أراضي البحر الجاف هذا قد استصلحت وزرعت وانتجت عدداً من النخيل والأثمار وسدت حاجة النجف من الخضراوات، فغمرها البحر وقضى على جانب كبير من مزروعاتها الأمر الذي دعا إلى مضاعفة الجهود لإحكام هذه السدود في تلك المواضع من نهر الفرات، ومنذ أكثر من أربعين سنة وبحر النجف يجف نهائياً بسبب تقدم الفن الهندسي ومعالجة السدود معالجة فنية (الباحث اعتماداً على، الخليلي، 1987، ص9 ـ ص16).

وهذا ما حصل في منطقة الدراسة، وفقاً للمعايير ـ ضوابط سلطوية، ووفقاً للمؤشرات ـ مقترحات علمية، ووفقاً للأعراف عادات اجتماعية، فضلاً عن المعايير ـ قوانين مصادق عليها فهي قياسية كمية، ونوعية لذلك يُطمح في تحقيقها، أما عن المؤشرات فهي ما تُستخرج من الظواهر الواقعية أي بمعنى قياسية كانت أو نوعية، ناهيك عن الناموس الالهي، الديانات الالهية مع القواعد الفيزيائية.

فللمكان الاستقلالية عن المادة كأن يكون شاخصاً طبيعياً أو فضاءً ليس فيه حيز مكاني ـ استعمالات أرض، وأيضاً هو مستقل عن المادة الكتلية ـ وهذه وجهة النظر تتطلب سياسة

الإملاء ـ وجود أحيزة مادية متمددة بكيفية ـ ولها أبعاد تابعة للمجاورات، فهي الميزة النسبية المعرفية والأقوى من الفضاء، علماً أن المكان قرين الجسم والزمن قرين الحراك، وهما معاً يشكلان توالي الأحداث في المستقرات، كما يقول الكاتب الأمريكي Zig Ziglar: ما أنت عليه والمكان الذي أنت فيه هو نتاج تفكيرك، لكي تُغير ما أنت عليه والمكان الذي أنت فيه عليك أن تُغير طريقة تفكيرك.

مما تقدم نلحظ أن محافظة النجف ـ قد حدث عليها ما تم التطرق إليه من خلال الاحتواء المهيمن عليها من لدن مرقد الإمام علي (ع) فوّلد ذلك بلورة متفاعلات، معها عواملها وجوبهت بقوى لها عواملها أيضاً ومع السيرورة التجريدية وجدت الصيرورة التحويلية ضالتها في هذا المكان المشبع بالقوى والطاقات ما بين قبولها ورفضها وجدت (الإرهاصات الفكرية للمكان) كما أن للمسافة الدور الأول في عملية التنظيم المكاني، فبها تحدد استعمالات الأرض (توطن وتوقيع) فهي تُعبر عن مدى الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية، والخريطة (2) تبين الحدود الادارية لمحافظة النجف.

الخريطة (2) الحدود الإدارية لمحافظة النجف

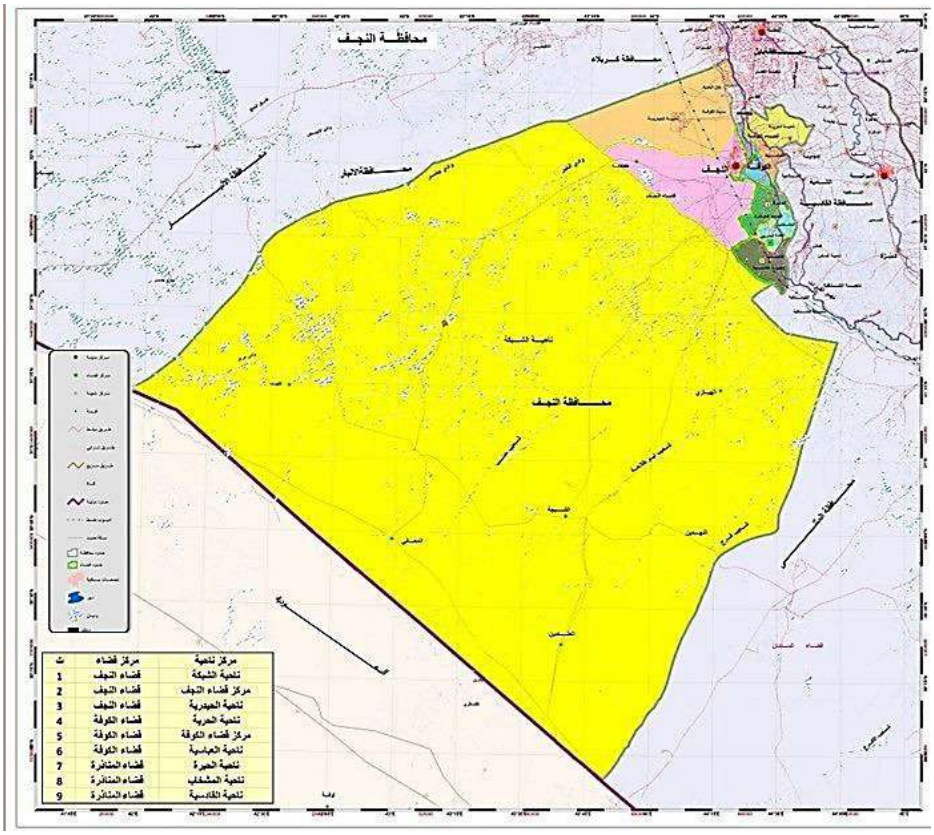

المصدر: الهيئة العامة للمساحة، 2016.

الميزة الطبيعية لمنطقة الدراسة

تمتاز المحافظة باحتوائها على تكوينات متعددة قديمة مما أثرت فيها من حيث الشكل الظاهري الجغرافي، فضلاً عن الباطن الجيولوجي وهذا ما جعل من المحافظة ذات تركيب متباين ما بين القِدم التكوني وما بين الارتفاعات وعدم التساوي والسبب للاختلافات الجغرافية والجيولوجية، حيث يبدأ الصعود من الشمال إلى الجنوب ماخذاً هذا التصاعد بالارتفاع عن مستوى سطح البحر وفي نهاية الحافات الجنوبية للمحافظة يأخذ المكان أعلى أشكاله، فالبحر فيها منخفض والجنوب فيها مرتفع، وهذه دلالة على التكوينات القديمة في العصور الجيولوجية، كما تقسم العصور الجيولوجية على خمسة عصور هي: عصر الاركيوزيك، عصر البروتروزيك، عصر الباليوزيك، عصر الميوزيك، عصر السينوزويك. وبواقع فترتين هما:

أولاً: الفترة الثلاثية، وفيها أربع حقب هي: (حقبة الايوسين): التي كانت أرض العراق اثناءها مغطاة ببحر تش. (حقبة لكاسين): التي بدأت فيها المنطقة الشمالية من العراق بالظهور. (حقبة الميوسين): التي ظهرت فيها أرض العراق كلياً. (حقبة البلايوسين): فقد بدأت بها الحركات الالتوائية للأرض.

ثانياً: الفترة الرباعية، والتي تضم حقبتين هما:

البلاستوسين، وهي الحقبة التي اشتدت فيها الحركات الالتوائية الجيولوجية، وفيها أخذت الجبال شكلها الحالي في شمال العراق وتكونت دلتا النهرين، فضلاً عن حدوث العصور الجليدية الأربعة، والتي توازي فترتها العصر الحجري القديم.

عمر الرجل، وهي الحقبة التي ظهر فيها الإنسان (الباحث اعتماداً على، العاني، 2010، ص17).

الخريطة (3) التركيبة الأرضية لمحافظة النجف

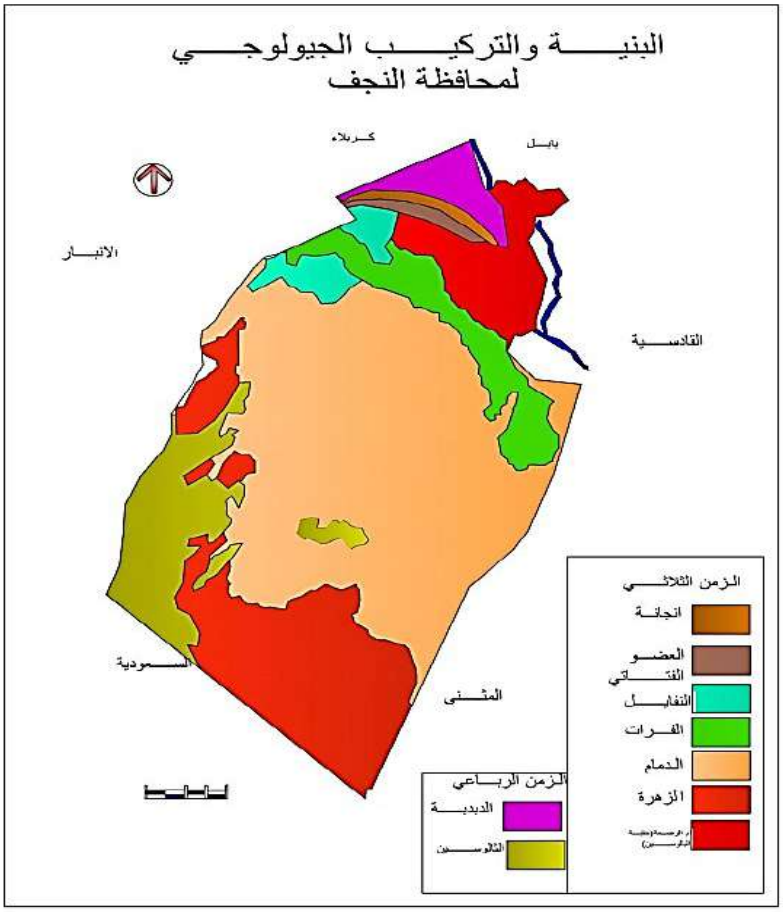

المصدر: المديرية العامة للتخطيط العمراني، وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة النجف الأشرف، 2016.

كما يمكن الاستفادة من الخريطة (3) في عملية التنمية المكانية، فمثلاً وجود مادتي (النورة) المزودة بها من كربلاء، ومادة (أطيان الاسمنت) المزودة بها من بابل، هما موجودتان في ناحية الشبكة، وذلك في زمن الحقبة الرباعية الجيولوجية ففيها الأولى البلايستوسين شهدت تكوين ناحية الشبكة، وهذا التكوين فيه رمل وحصى وصخور نارية متحولة ومواد كيميائية تستخدم في عمليات التصنيع والبناء.

الخريطة (4) الشكل الطوبوغرافي لمحافظة النجف

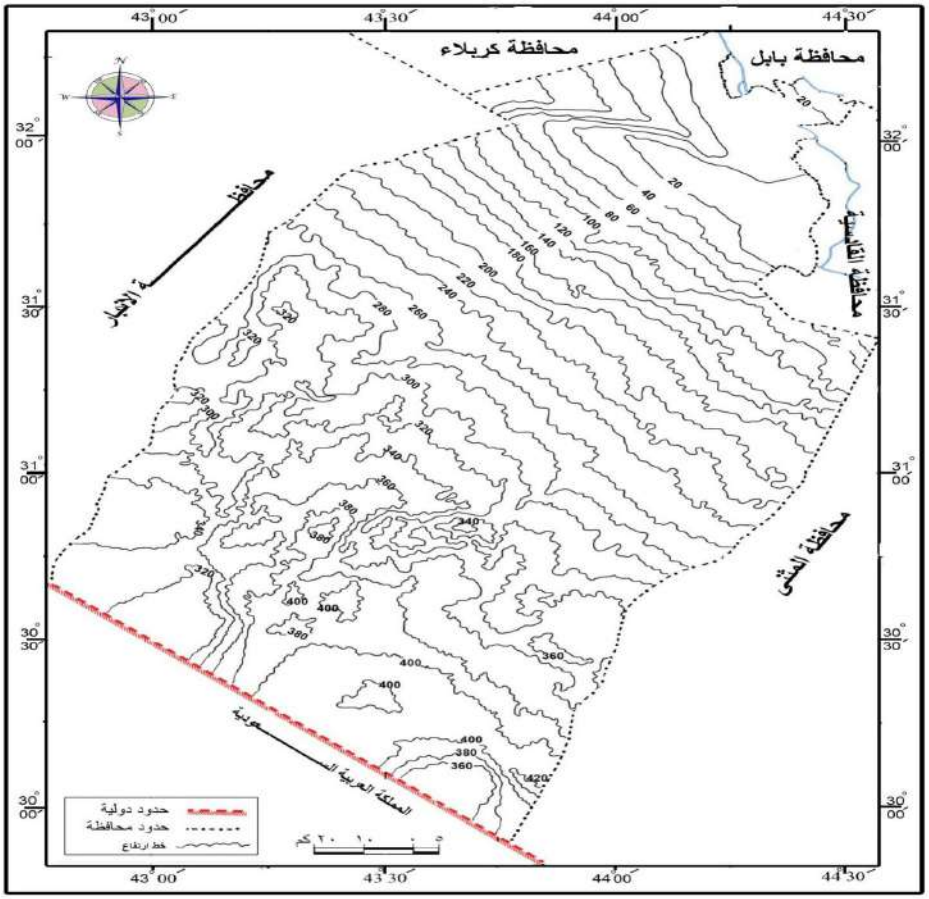

المصدر: المديرية العامة للتخطيط العمراني، وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة النجف الأشرف، 2016.

تبين الخريطة (4) خطوط الارتفاعات، ففي جهة الجنوب الغربي يصل الارتفاع عن مستوى فوق سطح البحر 420م ويبدأ يقل إلى أن يصل درجة 20م من جهة شمال المحافظة.

الخريطة (5) نوعية التربة لمحافظة النجف

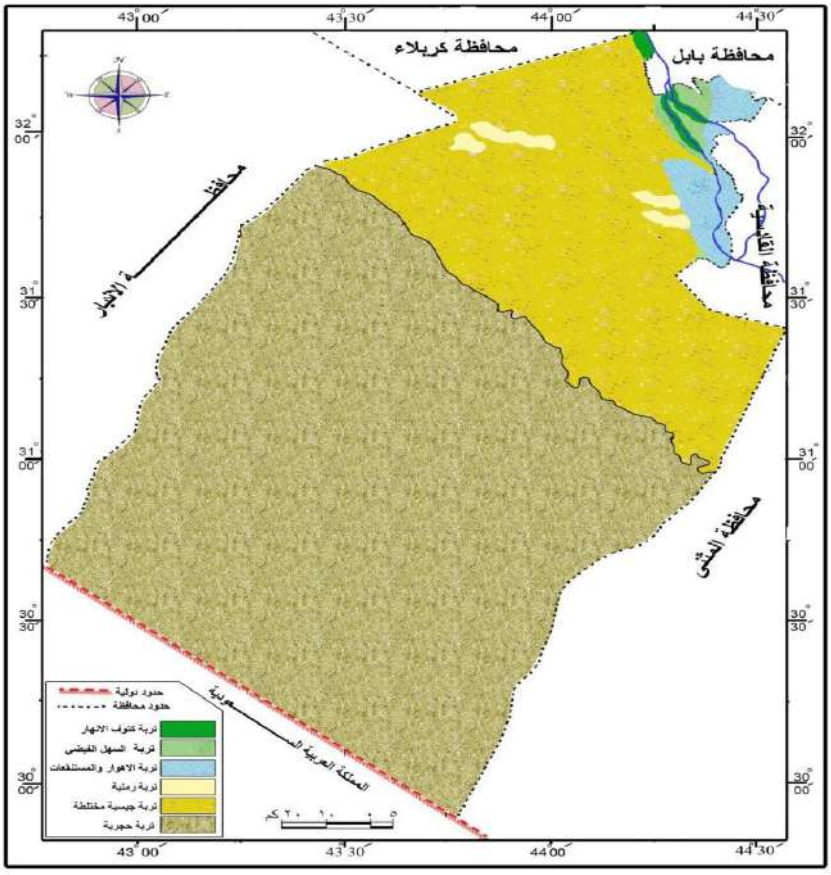

المصدر: المديرية العامة للتخطيط العمراني، وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة النجف الأشرف، 2016.

اما الخريطة (5) فهو يمثل أنواع تربة مكان الدراسة، وهي مفصولة ما بين السهل الرسوبي عن الهضبة الغربية المنحدرة من جهة الغرب إلى جهة الشمال بالنزول تدريجياً، والهضبة الغربية تشمل ناحية الشبكة كلها، وهنا أن تربة كتوف الأنهار توجد على أطراف الأنهار المتفرعة من نهر الفرات فهي على جانبي نهري الكوفة والعباسية، وهي تربة صالحة للزراعة، أما تربة السهل الفيضي فهي في الجزء الشمالي من الأرض الشرقية من نهر العباسية، وهي تربة صالحة للزراعة، أما عن تربة الأهوار والمستنقعات، فهي أراضٍ مغمورة بالمياه المتجمدة من هور صليب وهور الطوك وهور الجبسية وهور الجدبة وهور الجهة اليسرى، وصولاً لناحية العباسية، وهي تربة صالحة للزراعة، أما عن التربة الرملية فهي في الأقسام السفلى من مركز

مدينة النجف، وتكون غير صالحة للزراعة، أما عن التربة الجبسية المختلطة فهي تربة غير صالحة للزراعة، وذات خصائص بيئية بسبب تعددية أنواع الترب الموجودة فيها من رملية إلى مزيجية، وبسبب ذلك أصبحت طاردة للسكان، لكون أول مهنة عرفها الإنسان هي الصيد ومن ثم الرعي ومن ثم الزراعة، وهذه التربة تفتقر إلى هذه الأمور الثلاثة، وهي تكون قرب الوديان من الهضبة الغربية، أما عن التربة الحجرية، فهي غير صالحة للزراعة أيضاً، وتكون ذات صخور كلسية وتربة رملية، مما جعلها أيضاً غير آهلة بالحياة، فضلاً عن وجود كثبان رملية قد تكون في أجزاء منها تشكل خطراً لكونها تغور تحت سطح الأرض، وهذه في الهضبة الغربية، تكون ناحية الشبكة فاصلاً فيما بينها وبين مركز مدينة النجف.

منطقة الدراسة بؤرة استقطابية مُبثة

لقد مرت محافظة النجف والمتمثلة بمنطقة الاستقطاب ـ المحور المركزي، بتغيرات مرحلية كانت تُعد بدءاً بصيرورة تبرهن على تأقلم لحدود تنظيمية وفقاً لأنظمة التأثير والتأثر المتعددة حسب البرهنة الزمنية والمتمثلة بالاحتياجات السكانية، كما تُعد الطاقة المكانية هي المهيمنة في تكوين محافظة النجف فبعد دفن الإمام علي بن أبي طالب (ع) فيها في العام 661م الموافق للعام 40 للهجرة، والذي تميز مرقده بفنون معمارية ووظيفية متميزة من أهمها السوباط Subat وهي كلمة تركية تعني الطوق والجمع سوابيط، حيث كان في ضريح الإمام علي بن أبي طالب (ع) وهُدم ذريعة لتوسعة المكان ومن وظائفه إثارة التخلخل للضغط الجوي حيث كان يستفاد منه طلبة العلم داخل الصحن الحيدري لوجودهم في حلقات دراسية داخل الإيوان، وبتهديم السوباط فقد الصحن الحيدري معلماً يميزه بوظائفه وحمايته، والذي كانت له آثار بيئية وجمالية، حيث تقارب مساحة الهكتار والنصف، كما يظهر فيه التنوع بالوحدة المادية خارجياً وداخلياً.

وتُحد محافظة النجف من الناحيتين الغربية والجنوبية المملكة السعودية، ومحافظة الأنبار، ومن الناحية الشمالية الغربية محافظة كربلاء، ومن الناحية الشرقية والشمالية الشرقية محافظتا بابل والقادسية، كما تغطي مساحة محافظة النجف (28824 كم2) من مساحة العراق البالغة (435 الف كم2) أي نسبة (6.6%) كما تقسم على وحدات إدارية تتضمن ثلاث أقضية وسبع نواحٍ كما في الجدول (3-1) إذ أنها تقع بين دائرتي عرض $29°,50'$ و $32°,21'$ شمالاً وخطي طول $42°,50'$ و $44°,44'$ شرقاً، فضلاً عن أن من مساحتها (5%) تقع ضمن

السهل الرسوبي، أما باقي مساحتها فتقع ضمن الهضبة الغربية، وتبعد عن بغداد حوالي (161 كم)

الجدول (1) الأبعاد المساحية لمنطقة الدراسة، فضلاً عن الأقسام المنضوية بداخلها.

اسم المحافظة	القضاء	الوحدة الإدارية	المساحة (كم2) (.Area (Sq. km
النجف	النجف	مركز قضاء النجف	1133
		ناحية الحيدرية	1228
		ناحية الشبكة	25400
	مجموع المساحة		27761
	الكوفة	مركز قضاء الكوفة	129
		ناحية العباسية	85
		ناحية الحرية	223
	مجموع المساحة		437
	المناذرة	مركز قضاء المناذرة	324
		ناحية الحيرة	... [1]
		ناحية المشخاب	123
		ناحية القادسية	179
	مجموع المساحة		626
مجموع مساحة المحافظة			28824

المصدر: (المجموعة الإحصائية السنوية، (2012 - 2013)، 2013، ص12).[1]

وقد مرت محافظة النجف بمراحل تنظيمية (وظيفية وعمرانية)، وحسب تقرير مكتب المصمم المعماري للاستشارات الهندسية ADEC[2] الذي يعطي للمحافظة خمس حقب، بدأت على هكتارات قليلة للأراضي المستخدمة وصولاً إلى 7500 هكتار نسبة لمساحة استعمالات الأرض في المدينة، والحقب أو المراحل التاريخية هي:

1 ـ الحقبة الأولى: بدأت منذ العام 787م إلى عام 1765م، وبها سُورت النجف خمسة أسوار

(1) ناحية الحيرة تبلغ مساحتها 80 كم2، لكنها محسوبة ضمن مساحة مركز قضاء المناذرة.

(2) مكتب المهندس المصمم للاستشارات الهندسية (ADEC) مكتب استشاري عراقي متخصص يعمل بالتعاون مع مكتب لوين ديفز يانغ (LDY) للاستشارات الهندسية في لندن، وقد تولى المكتب التنسيق بين مديرية التخطيط العمراني في النجف الأشرف والتابعة لوزارة البلديات وبين مكتب لوين ديفز لإنجاز الأعمال الاستشارية للمديرية بما يخص تطور المركز الحضري للمدينة وأعداد استراتيجية تطورها وتوسعها (الساعاتي، 2008، ص68).

فضلاً عن سور سادس في الحقبة الثانية، والأسوار هي: (السور الأول: قام بتشييده ملك طبرستان الداعي الصغير محمد بن زيد الحسني العلوي في العام 893م. السور الثاني: قام بتشييده الأمير أبو الهيجاء عبد الله بن حمدان والد سيف الدولة الحمداني في العام 922م. السور الثالث: قام بتشييده السلطان البويهي أبو شجاع عضد الدولة بن بويه في العام 982م. السور الرابع: قام بتشييده السلطان البويهي فخر المُلك وزير بهاء الدولة أبو نصر عضد الدولة في العام 1010م. السور الخامس: قام بتشييده السلطان الجلائري الإيلخاني معز الدين أُويس بن حسن في العام 1375م).

كما تم تشييد السور السادس من لدن الوزير والحاكم العثماني في العراق سليمان باشا أبي ليلى في العام 1788م.

وقد امتازت هذه المرحلة بنشأة التجمعات السكنية، فضلاً عن ايجاد بعض المستقرات بالقرب من مركز المدينة.

2 ـ الحقبة الثانية: بدأت منذ العام 1765م إلى العام 1925م، وبها تم بناء السور السادس، كما ذُكر آنفاً، علماً أن هذه الحقبة امتازت بالاستقطاب الاجتماعي والاقتصادي، مع التغير العمراني الواضح.

3 ـ الحقبة الثالثة: بدأت منذ العام 1925م إلى العام 1959م، وبها تبلورت الأشكال العمرانية مع وظائفها الرسمية، خلافاً للسابق فقد كانت أغلب الأشكال تُعبر عن وظائف غير رسمية تقريباً، فضلاً عن تشكيل قاعدة فيزيائية تخدم المجتمع لكونها وليدة الاحتياجات وسد النقص للسيطرة على الأوضاع الداخلية.

4 ـ الحقبة الرابعة: بدأت منذ العام 1959م إلى العام 1975م، وهنا بدأ التدخل والتداخل مع شكل النسيج الحضري العضوي، علماً أن أي خلخلة تحدث في النسيج الحضري تؤثر هي بدورها في المستقرات والمحيط الإقليمي التابع والظهير للشكل الحضري، وذلك لكثرة السكان ولكثرة عدد السائحين، فقد كان لقطاع النقل والمواصلات حصة كبيرة في شق النسيج الحضري، فقد كثرت نسبة استعماله وذلك للحاجة إليه وإلى المركبات معاً.

5 ـ الحقبة الخامسة: بدأت منذ العام 1976م إلى العام 2000م، وهذه الفترة كانت تتمحور حول التوسع والانتشار، فضلاً عن زحف المدينة نحو الإقليم خصوصاً من الجهة الشرقية

والشرقية الغربية، مع أقل من ذلك نحو المنطقة الشمالية، بتجمعات بشرية وقبلية، علماً أن الدين الإسلامي بطبيعته يشجع التجمع البشري وحياة الاستقرار والتحضر (حسين، 1977، ص18).

ولمحافظة النجف المركز الأثقل ومنه تنبثق الأهمية، وخصوصاً المتمثلة بالهيكلة الاجتماعية وهي ربط المواقف مع التفاعلات الاجتماعية، كما وأن أول خارطة وضعت للنجف جاءت من عند المستكشف والرياضي والجغرافي كارستن نيبور Carsten Niebuhr في كتابه رحلة إلى العراق، في العام 1765م، كما وضح ذلك في شكل الخريطة (6).

الخريطة (6) ملامح بواكير محافظة النجف

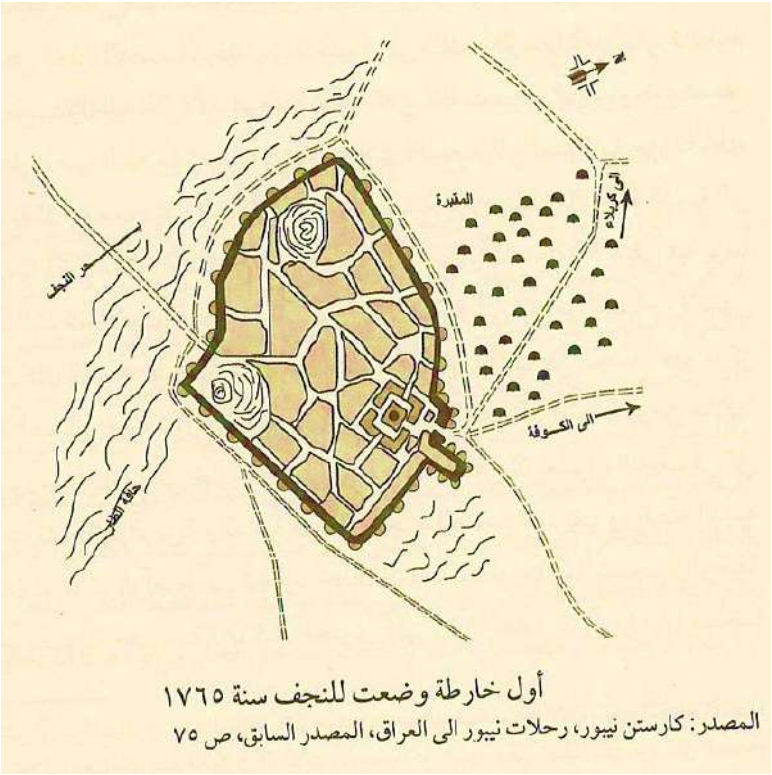

أول خارطة وضعت للنجف سنة ١٧٦٥

المصدر: كارستن نيبور، رحلات نيبور الى العراق، المصدر السابق، ص ٧٥

المصدر: (مكية، 2000، ص464).

كما انقسمت مدينة النجف القديمة داخل السور على أربع محلات (أطراف) رئيسة هي: (محلة المشراق): تقع في الشمال الشرقي. (محلة البراق): تقع في الجنوب الشرقي. (محلة العمارة): تقع في الشمال الغربي. (محلة الحويش): في الجنوب الغربي.

ولم تكن هذه المحلات محددة أو منظمة بشكل متميز قبل العام 1862م، حيث تم في تلك السنة التحديد الأول لها وبشكل رسمي من السلطات العثمانية، فضبطت حدود كل محلة وتم تعيين مختار خاص بكل منها وكان الغرض من ذلك هو إحصاء النفوس وبيان المشمولين بالتجنيد الإجباري (آل محبوبة، 1958، ص23)، حيث يلاحظ التغيير البسيط الذي حصل من وقت Niebuhr إلى وقت تقسيم النجف. كما في الخريطة (7).

الخريطة (7) مدينة النجف القديمة بمحلاتها الاربع

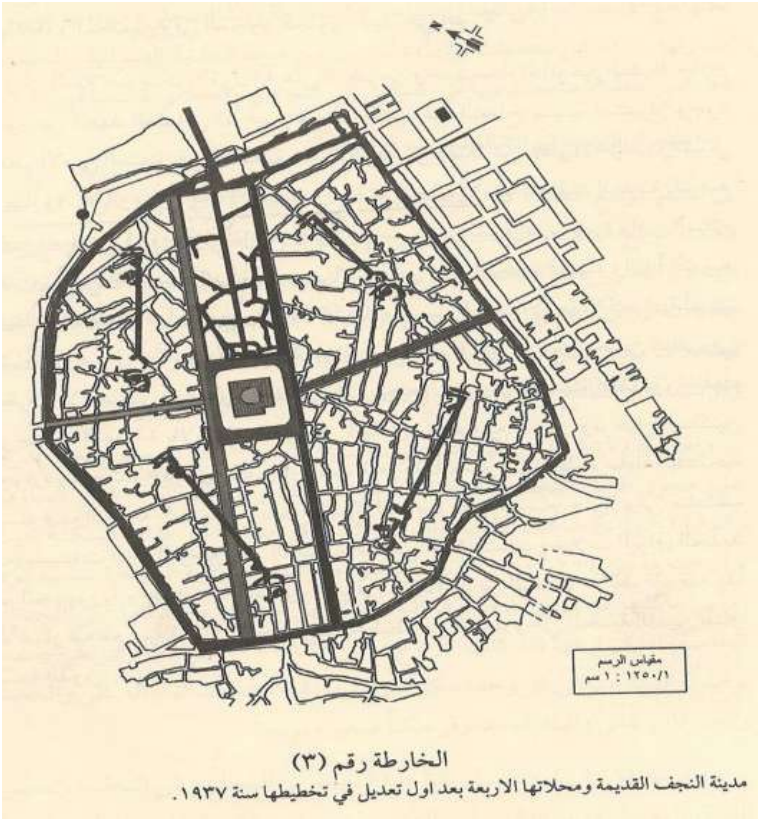

الخارطة رقم (٣)
مدينة النجف القديمة ومحلاتها الاربعة بعد اول تعديل في تخطيطها سنة ١٩٣٧.

المصدر: (آل محبوبة، 1958، ص70).

تظهر فيها مدينة النجف القديمة بمحلاتها الأربع بعد أول تعديل في تخطيطها في العام 1937م، حيث يلاحظ الانتشار المكاني حول المركز ـ المحلات الأربع، مع مراعاة الانتشار للعقبات ـ العتبات المُحدة.

المبحث الثاني: التنظيم المكاني وأثره في منطقة الدراسة مع دور مسبباته (القوى الاقتصادية الاجتماعية)

القوى الاجتماعية والسكانية

إن معدل نمو السكان في مكان الدراسة يتباين من فترة لأخرى، وذلك لكون السكان هم صيرورة متغيرة متحركة، وفقاً لعوامل متعددة كالهجرة والدخل الاقتصادي والامن المجتمعي، فضلاً عن دخول بعض وسائل التكنلوجيا مما قد تزيد من زيادة الانجاب، كما ويُكوّن ذلك من الامور الصحية والمستشفيات لعلاج بعض الحالات المستعصية ولادياً مع زيادة نسبة الولادات الحية، كما أن هنالك جوانب في التكنلوجيا تقلل من نسبة الولادات وهي الثقافة التي تدعو حسب رأي علماء الاجتماع إلى الارتقاء الثقافي الفردي، والتي تكون مصاحبة دائماً إلى قلة الولادات، وهذا هو موضوع الارتقاء بالنفس من خلال التواصل الثقافي والدراسي والوظيفي، مما يجعل البعض يعزفون عن الزواج عن عمر متوسط ومبكر، وكل هذه القضايا تجعل من معدل النمو يتأرجح من وقت لأخر، فهو ما بين الاضطراب غير المستقر، حاله كحال السكان دينامي.

وقد تم استخراج معدل النمو لجميع المستقرات البشرية في محافظة النجف، وهي الاسقاطات السكانية أو ما تسمى بالتنبؤات forecasts وهي مدلولات اجتماعية اقتصادية، كما في الجدول (2):

الجدول (2) معدل النمو في محافظة النجف للمدة (1997-2016)

الوحدة الادارية	سكان 1997	سكان 2007	معدل النمو
مركز قضاء النجف	390525	535042	1.85
الحيدرية	22011	31531	2.11
الشبكة	539	767	2.08
مركز قضاء الكوفة	131882	183507	1.94
العباسية	53638	77778	2.19
الحرية	18848	26970	2.11
مركز قضاء المناذرة وناحية الحيرة	63020	89553	2.07
المشخاب	58668	84003	2.11
القادسية	35911	52052	2.18
المعدل العام للنمو	775042	1081203	1.96
الوحدة الادارية	سكان 1997	سكان 2013	معدل النمو
مركز قضاء النجف	390525	714253	3.77
الحيدرية	22011	50432	5.18
الشبكة	539	428	-1.43
مركز قضاء الكوفة	131882	222652	3.27
العباسية	53638	86309	2.97
الحرية	18848	28996	2.69
مركز قضاء المناذرة وناحية الحيرة	63020	122425	4.15
المشخاب	58668	85721	2.37
القادسية	35911	42964	1.12
المعدل العام للنمو	775042	1354180	3.49
الوحدة الادارية	سكان 1997	سكان 2014	معدل النمو
مركز قضاء النجف	390525	734819	3.72
الحيدرية	22011	51544	5.01
الشبكة	539	441	-1.18
مركز قضاء الكوفة	131882	228542	3.23
العباسية	53638	88041	2.91
الحرية	18848	29652	2.67
مركز قضاء المناذرة وناحية الحيرة	63020	125176	4.04
المشخاب	58668	87604	2.36
القادسية	35911	43818	1.17

المعدل العام للنمو	775042	1389549	3.43
الوحدة الادارية	سكان 1997	سكان 2015	معدل النمو
مركز قضاء النجف	390525	571783	3.64
الحيدرية	22011	53119	4.89
الشبكة	539	451	-0.99
مركز قضاء الكوفة	131882	234416	3.20
العباسية	53638	90925	2.93
الحرية	18848	30538	2.68
مركز قضاء المناذرة وناحية الحيرة	63020	128941	3.98
المشخاب	58668	90288	2.40
القادسية	35911	45262	1.29
المعدل العام للنمو	775042	1425723	3.39
الوحدة الادارية	سكان 1997	سكان 2016	معدل النمو
مركز قضاء النجف	390525	771280	3.58
الحيدرية	22011	54497	4.77
الشبكة	539	463	-0.80
مركز قضاء الكوفة	131882	240497	3.16
العباسية	53638	93285	2.91
الحرية	18848	31331	2.67
مركز قضاء المناذرة وناحية الحيرة	63020	132287	3.90
المشخاب	58668	92631	2.40
القادسية	35911	46437	1.35
المعدل العام للنمو	775042	1462706	3.34

المصدر: بيانات دائرة إحصاء السكان والقوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد، 2017.

ثم به توضح الوحدات الإدارية للمحافظة وفقاً لمعدل النمو من العام 1997 ولغاية العام 2016، متخذاً في ذلك معادلة الوسط الهندسي المختصة السكانية التنبوئية، والمعادلة اللوغاريتمية هي:

معادلة الزيادة السكانية: $pn = po(1 + rn)$

حيث أن: $pn =$ التعداد اللاحق $po =$ التعداد السابق $r =$ النمو $n =$ عدد السنوات

في الجدول أعلاه نلحظ ان ناحية الشبكة (معدل سكانها) يأخذ بالسالب، وذلك لسوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي فيها، لكن ناحية الحيدرية على العكس، كما انهما (اي الناحيتين) تقعان في نفس القضاء (قضاء النجف).

الخريطة (8) توزيع الاستقرار البشري حسب الكثافة لمنطقة الدراسة

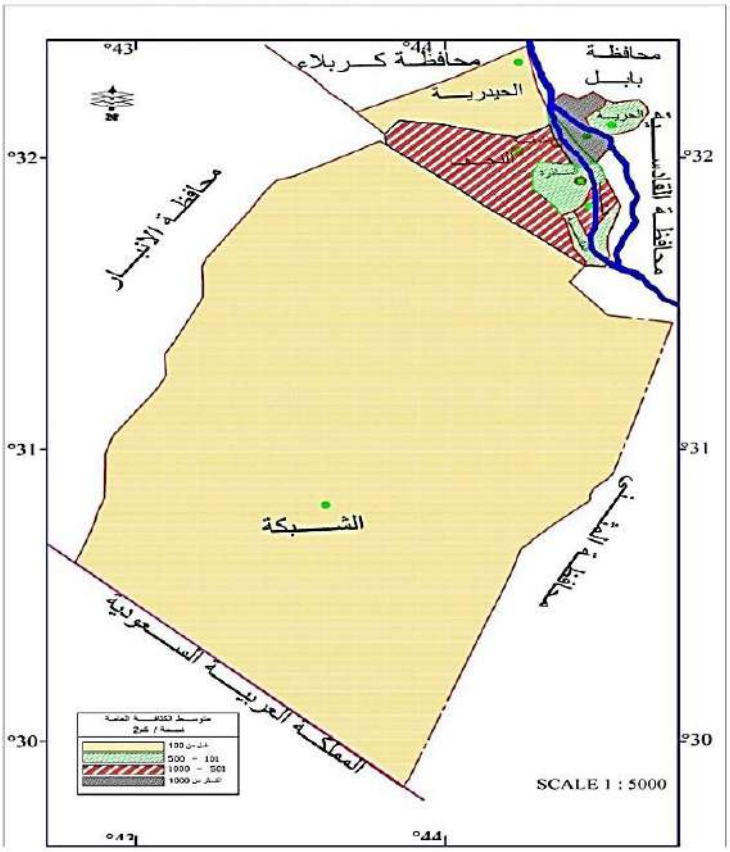

المصدر: المديرية العامة للتخطيط العمراني، وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة النجف الاشرف، 2016.

والخريطة (8) تبين توزيع الكثافة العامة لسكان المحافظة، حيث يلاحظ كثرة الحجم السكاني في شمال منطقة الدراسة وقلته في وسطها وجنوبها، وذلك لعدم الاستغلال الامثل لمساحة المحافظة، بسبب نقص الاستثمارات فيها، كما يشرح ذلك الجدول (3).

الجدول (3) يتناول التقسيم البيئي على وفق البيئتين الحضرية والريفية

فئات العمر	حضر			ريف			مجموع		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
0-4	80288	76294	156582	35916	34688	70604	116204	110982	227186
5-9	71595	69061	140656	31857	30116	61973	103452	99177	202629
10-14	63047	61843	124890	27790	25654	53444	90837	87497	178334
15-19	55226	54706	109932	23673	21735	45408	78899	76441	155340
20-24	47376	47102	94478	19083	17614	36697	66459	64716	131175
25-29	40772	41028	81800	15845	14976	30821	56617	56004	112621
30-34	34321	35271	69592	12960	13023	25983	47281	48294	95575
35-39	29261	30620	59881	10798	11135	21933	40059	41755	81814
40-44	24831	26716	51547	9090	9429	18519	33921	36145	70066
45-49	20672	22378	43050	7276	7626	14902	27948	30004	57952
50-54	16553	17688	34241	5255	5560	10815	21808	23248	45056
55-59	13026	13782	26808	3926	4219	8145	16952	18001	34953
60-64	9614	9868	19482	2810	3134	5944	12424	13002	25426
65-69	6760	6971	13731	1980	2236	4216	8740	9207	17947
70-74	4131	4452	8583	1286	1437	2723	5417	5889	11306
75-79	1724	2314	4038	726	738	1464	2450	3052	5502
80+	2357	4019	6376	1533	1915	3448	3890	5934	9824
مجموع المحافظة	**521554**	**524113**	**1045667**	**211804**	**205235**	**417039**	**733358**	**729348**	**1462706**

المصدر: احصاء السكان والقوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد، 2016.

وللمحافظة هرم سكاني يتوضح من خلاله النوع Gender مع المرحلة العمرية، كما في الشكل (4).

الشكل (4) الهرم السكاني لمحافظة النجف لعام 2016

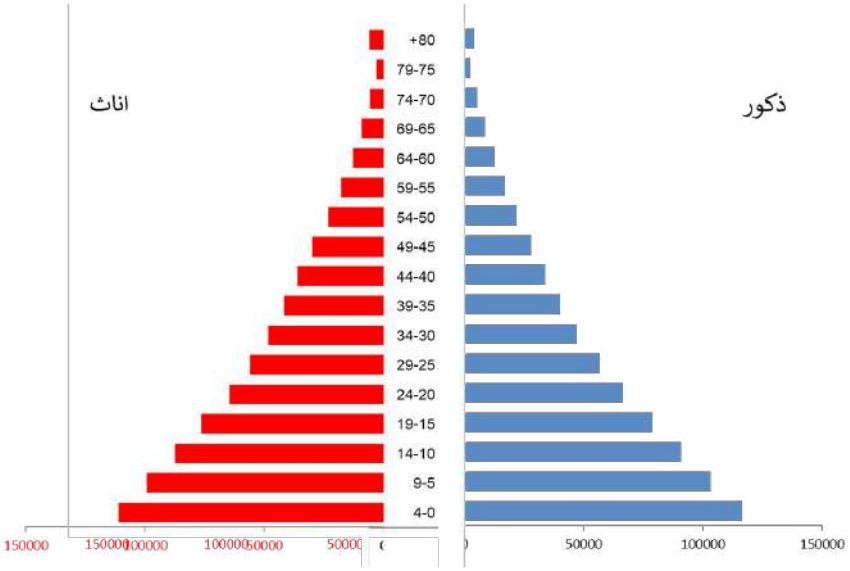

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (3)

يبين الفئات العمرية لجميع سكان المحافظة، حسب التركيب العمري والنوعي، كما ويعتبر من أهم المقاييس التي تقدم البيانات المهمة عن تركيبة السكان، ومن خلاله يمكن البرهنة على أن السكان حينما يتحولون في الفئات، فأنهم أيضاً يتغيرون، كما في الشكل(5).

الشكل (5) الفئات العمرية لمحافظة النجف لعام 2016

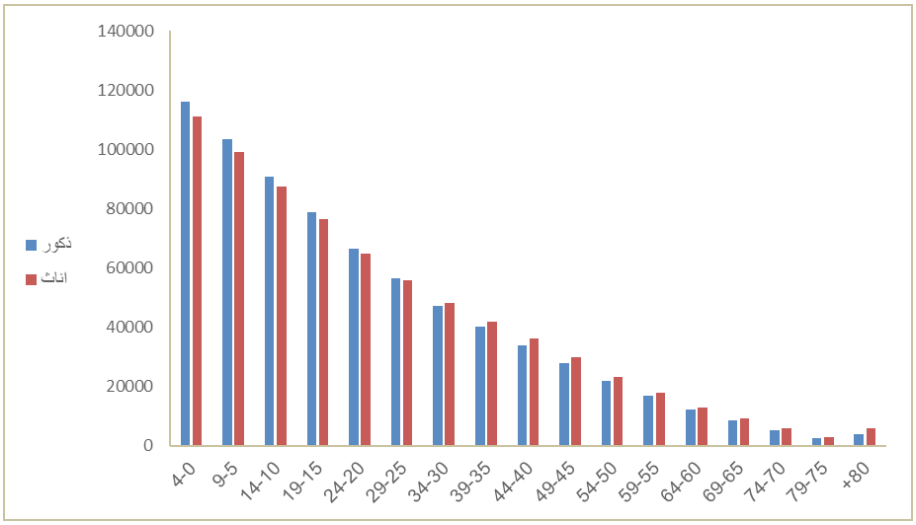

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (3)

يبين هذا الشكل المراحل العمرية للذكور والإناث لسكان منطقة الدراسة، وبه تُعرف امكانياتها من خلال فئتها التي بمقدورها مزاولة العمل من عمر (15-64)، فتعطي بذلك للقوى الاقتصادية دفعة، وهنا يلاحظ كثرة عدد الاطفال، وقلة اعداد المعمرين، اما في سن الشباب والقوة فيلاحظ تفاوت كلما زاد العمر سناً، حيث يقل العدد، فضلاً عن ذلك أن نسبة الذكور أيضاً تقل، وذلك لأسباب سياسية كالحروب واجتماعية كمزاولة بعض الاعمال الخطرة، مما يودي ذلك بحياتهم أحياناً.

علماً ان الهجرة الداخلية مع الحراك السكاني مكانياً يُوّلد تحولات اجتماعية واقتصادية وبيئية، تؤثر سلباً وايجاباً في البيئة العمرانية، ومن خلال استخدام قاعدة المرتبة والحجم للباحث جورج زيف يلاحظ التراتب الهرمي المتسلسل لسكان المحافظة كما في الجدول (3-4) الموضح للتراتب الهرمي والحجمي للمدن الحضرية في محافظة النجف الاشرف لعام 2016.

الجدول (4) قاعدة الرتبة والحجم لمحافظة النجف

الرتبة	الوحدة الادارية	سكان المدن الحضرية في النجف الاشرف لعام 2016	عدد السكان في المدن الحضرية حسب قاعدة زيف	النسبة الحقيقية للسكان % لعام 2016	نسبة السكان في المدن الحضرية حسب قاعدة زيف
1	مركز قضاء النجف	743493	743493	100.0	100
2	مركز قضاء الكوفة	170441	371747	22.9	50
3	مركز قضاء المناذرة	31563	247831	4.2	33.3
4	المشخاب	30504	185873	4.1	25.0
5	الحيدرية	18272	148699	2.5	20.0
6	الحيرة	18129	123916	2.4	16.7
7	العباسية	14190	106213	1.9	14.3
8	الحرية	12291	92937	1.7	12.5
9	القادسية	6323	82610	0.9	11.1
10	الشبكة	463	74349	0.1	10.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد، 2016

قاعدة زيف تبرهن عن التنظيم الاجتماعي للحيز المكاني، ومن خلال تحليل الجدول يتبين أن هنالك تبايناً في اعداد السكان في الاقضية، حيث هنالك تفاوت ملحوظ، وهذا يتضح من خلال قضاء النجف الذي يحتل المرتبة الاولى، ومن ثم قضاء الكوفة واخيراً قضاء المناذرة، علماً ان اعداد السكان يشكل ضعفاً في مستويات التنمية المكانية، فالتركز حاصل في قضاء النجف، فهو يمثل الثقل الاكبر للحجم السكاني، حيث عدد سكانه يفوق عدد سكان قضاء الكوفة وقضاء المناذرة معاً حسب تطبيق قاعدة زيف.

الشكل (6) قاعدة زيف لما موجود ولما يستوجب وجوده

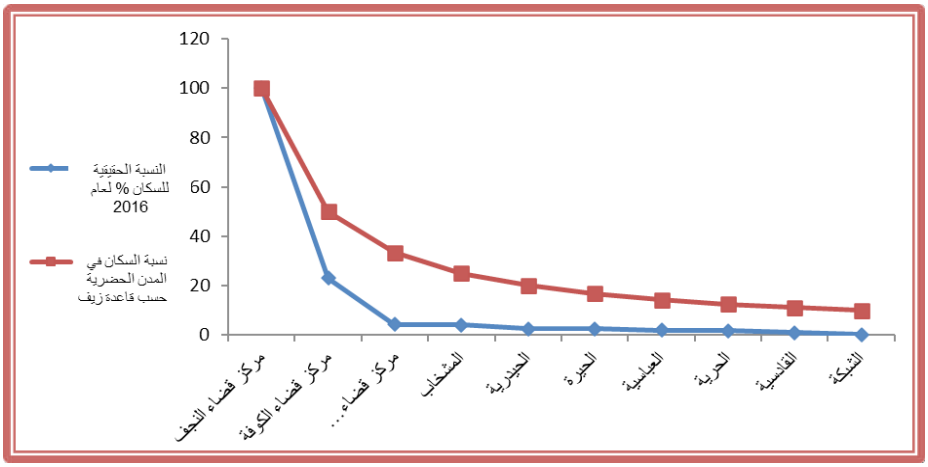

المصدر: تقديرات السكان للمحافظة، النجف الاشرف، لعام 2016، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد، 2016.

إن المرتبة هي التي تُعبر عن معنى حجم المدن، وعدد السكان هو الذي يعبر عن الحجم أو العدد السكاني، فالمحور الافقي يبين المرتبة، والمحور العمودي يبين الحجم، وهذا هو التوزيع اللوغارتمي الطبيعي للباحث George K.Zipf، حيث أن حجم المدينة الاولى يكون (1) وحجم المدينة الثانية يكون نصف حجم المدينة الأولى، وحجم المدينة الثالثة يكون ثلث حجم المدينة الأولى وهكذا حسب الاعداد.

ويعني ذلك $(1, \frac{1}{2}, \frac{1}{3}, \frac{1}{4}, \frac{1}{5}, \frac{1}{6}, \frac{1}{n})$ وبمعادلة Size and Rank

$$\frac{\text{ترتيب المدينة الاولى}}{\text{ترتيب اصغر مدينة}} = \frac{\text{عدد سكان اصغر مدينة}}{\text{عدد سكان المدينة الاولى}}$$

ومن خلال ذلك يخرج اما خط التوازن الذي يعني ان الاقليم الكبير أو المحافظة أو الدولة حالها التنموي جيد، وإن خرج خط عدم التوازن، فذلك يعني عدمية التراتب ـ التنظيم ـ الصحيح في المكان الكبير، حيث يلاحظ في هذا الشكل عدم التوازن، وذلك بوجود التراتب غير المنظم.

ولأجل اقامة خط التوازن التراتبي ما بين المرتبة والحجم، تم افتراض توزيع السكان وفقاً لقاعدة زيف، مع مراعاة عدد السكان الاصلي لمحافظة النجف، وهذا يُعد المرتكز المهم من

مرتكزات التنظيم المكاني المتفاعل تخطيطياً مع التنمية المكانية المتوازنة، ففيه تتم البرهنة على التنظيم المكاني والذي ينطلق من أعداد السكان القاطنين في كل مستقرة بالتراتب وليس عدمه، علماً أن لعملية التنمية المكانية مبدأين، وهما (الكفاءة الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية) فالأولى تهتم بتوقيع المشاريع التنموية وفقاً للميزة المكانية النسبية، أما الثانية فتهتم بتحقيق المنفعة العامة والمدروسة بوساطة البنى الفنية الفوقية والتحتية، كما يظهر التخلخل السكاني بادياً في قسمة سكان محافظة النجف حسب البيئة والجنس، كما في الجدول (5).

الجدول (5) التوزيع السكاني حسب الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة للعام (2016)

القضاء	الوحدة الادارية	حضر			ريف			مجموع		
		ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
النجف	مركز قضاء النجف	370837	372656	743493	14112	13674	27787	384949	386331	771280
	الحيدرية	9113	9158	18272	18398	17828	36226	27512	26986	54497
	الشبكة	231	232	463	0	0	0	231	232	463
	مجموع القضاء	380181	382046	762227	32510	31502	64012	412691	413548	826239
الكوفة	مركز قضاء الكوفة	85012	85429	170441	35580	34476	70056	120592	119905	240497
	العباسية	7078	7112	14190	40170	38925	79095	47248	46037	93285
	الحرية	6130	6161	12291	9670	9370	19039	15800	15530	31331
	مجموع القضاء	98220	98702	196922	85420	82771	168191	183640	181473	365112
المناذرة	مركز قضاء المناذرة	15743	15820	31563	30927	29968	60895	46670	45788	92457
	الحيرة	9042	9087	18129	11021	10679	21700	20064	19766	39830
	المشخاب	15214	15289	30504	31553	30574	62127	46767	45863	92631
	القادسية	3154	3169	6323	20373	19741	40114	23527	22910	46437
	مجموع القضاء	43153	43365	86518	93874	90962	184836	137027	134327	271354
المجموع الكلي للمحافظة		521554	524113	1045667	211804	205235	417039	733358	729348	1462706

المصدر: مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد، 2016.

يوضح جنس السكان بحسب الوحدات الادارية لعام 2016، وذلك حسب هوية المنطقة حضر وريف، وهنا يلاحظ أن أكثر ناحية فيها تخلخل سكاني هي (الشبكة) وذلك لكونها بيئة صحراوية ولا وجود لأي تجمع سكني فيها إلا في المنطقة الحضرية والتي لا يتجاوز سكانها 463 نسمة أما المنطقة الريفية فلا توجد تجمعات سكانية، فضلاً عن قلة ساكنيها الحضر، بينما توجد الأعداد الكبيرة من السكان في مراكز الاقضية، وهذا يدل على وجود الخدمات فيها اكثر من النواحي مما يُعد مشكلة، فحسب ذلك أصبح هنالك (مكان مزدهر +، مكان مشكلة -) ولذا ينبغي الالتفات إلى أماكن المشكلة النوعية ـ الثانوية ـ فهي ذات مشاكل وهذه المشاكل تؤثر في الاقليم الحاوي لها.

تواجد العشوائيات وتعارضها مع التنظيم المكاني

إن ظاهرة السكن العشوائي أصبحت مشكلة حديثة في العراق بعد ما كانت شبه حالة، وهي عكس التنظيم المكاني (مُخططاً ومرناً) لكونها ذات طابع استحواذي على الأراضي الفارغة دونما تحديد، وفضلاً عن إرباك التنظيم المكاني وفقاً لمخالفة نسب استعمالات الأرض، وقد أصبحت أكثرها للسكن المخالف للقوانين بكليتها، كما أن من أسباب زيادة العشوائيات هي قرارات مجلس الوزراء الخاص بترسيم وتمليك المتجاوزين من خلال القرارين 254 للعام 2013 و418 للعام 2014، وبهذين القرارين ازدادت العشوائيات والتجاوزات، حيث تُعتبر محافظة النجف من أقل المحافظات العراقية عشوائية، كما في الجدول (6).

الجدول (6) العجز السكني للأسر والمساكن

المحافظة	القضاء	عدد الاسر	عدد المساكن	العجز السكني
النجف	النجف	93715	89624	4091
	الكوفة	24774	23671	1103
	المناذرة	10968	10012	956
مجموع المحافظة		129457	123307	6150

المصدر: استراتيجية التنمية الحضرية في العراق، 2015، ص127

الذي يوضح عدد الأسر مع عدد المساكن، فضلاً عن العجز السكني، والذي يُعد من أخطر المشاكل السكانية المكانية، وذلك لكونه يُعد الركيزة الاولى للمواطن، فقد ظهر أن النسبة متراتبة التصنيف بثلاثة مستويات، حيث يأتي قضاء النجف بالمستوى الأول ثم يليه قضاء

الكوفة وأخيراً قضاء المناذرة، كما أن هناك نسب شبه متراتبة ما بين الأقضية مع عدد أسرها ومساكنها تزامناً مع العجز السكني، وقد تفاوتت النسب التقديرية لعدد العشوائيات، علماً أن نسبة العشوائيات آخذة بالتزايد.

كما ينبغي أن يكون الزحف التوسعي لسكان منطقة الدراسة هو باتجاه الجنوب من المحافظة، وذلك لوفرة الأرض مع الإمكانات، علماً أن محددات توسع قضاء النجف به عتبات وهي (المقبرة وبحر النجف والمدينة القديمة بكافة تفاصليها الحضارية) ولذلك فأن مركز قضاء النجف غير متوازن بتخلخله واستهلاكه للموارد، وهذا بسبب أنه بدأ يفقد مزاياه من خلال الزخم الكبير من السكان والزائرين، وكل ذلك سبب ضغطاً على البنى الفنية، لذلك ينبغي نقل جزء كبير من سكان قضاء النجف إلى مدينة تكون ما بين مركز قضائه ومركز قضاء الشبكة، وهذه المدينة سيكون لها الدور الإيجابي لتفادي التلوث بكل أنواعه ومن المشاكل الاجتماعية الناتجة بسبب الاكتظاظ، وهذا ما يوّلد استثمارات جديدة وحراكاً اقتصادياً واجتماعياً مع امتداد التوسع العمراني، وهذا هو التجمع القطبي الهادف إلى ايجاد مراكز بؤرية تربط ما بين الاقطاب لتشكل مكاناً تنموياً.

الخريطة (9) القطب التنموي المرحلي

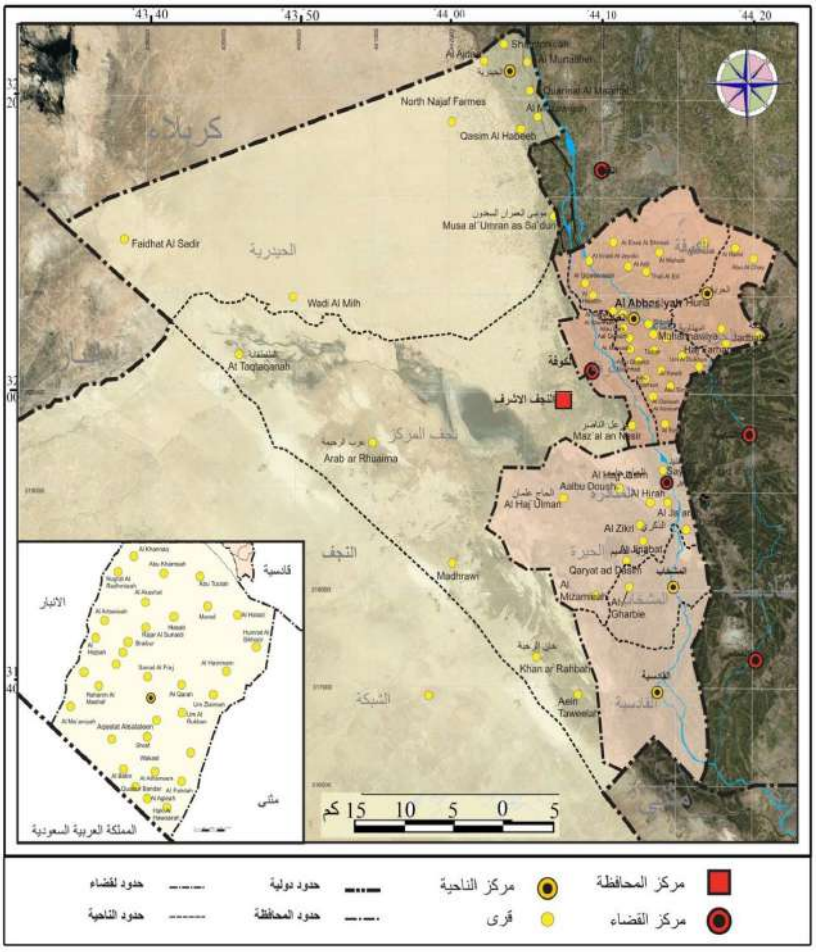

المصدر: التطوير العمراني والاقتصادي والاجتماعي للفترة 2002-2013 لمحافظة النجف الاشرف، 2014، ص33

توضح مواقع المستقرات الريفية في المحافظة، حيث يلاحظ أنها تشكل نوى متعددة، ومنتشرة شريطياً في جميع أجزاء مساحة المحافظة، ولذلك ينبغي أن تُستغل هذه المستقرات في ناحية الشبكة كما وتوضح مراكز الاقضية والنواحي وحدودها.

المؤشرات المكانية الخدمية كواقع حال للمحافظة لعام 2016

تشكل هذه الخدمات مرتكزاً مهماً للسكان، وخصوصاً أن محافظة النجف ذات جذبٍ، والمكان الجاذب هو غالباً ما يكون متطوراً (مزدهراً +) وهذه السمة تُبلور القوى في تواردها مع واقع الحال كما في الجدول (7) الموضح للمؤشرات المكانية.

جدول (7): المؤشرات المكانية الخدمية كواقع حال

الوحدات الإدارية (القضاء والناحية)	الخدمات الصحية								خدمات الصرف الصحي			خدمات الكهرباء					
	عدد المستشفيات	عدد المراكز الصحية	عدد الأطباء في المستشفيات	عدد الأسرة في المستشفيات	شخص/ سرير	الاحتياجات (عدد المراكز) وفقاً لمعيار مستشفى لكل 40.000 شخص	الاحتياجات (عدد المراكز) وفقاً لمعيار مركز صحي لكل 10.000 شخص		عدد السكان المخدومين	نسبة التغطية	نسبة العجز	عدد محطات توليد الطاقة الكهربائية	عدد محطات توزيع الطاقة الكهربائية	عدد المحطات الثانوية الأم/ الثابتة	عدد المحطات الثانوية الأم/ المتنقلة	الطاقة المنتجة (ميكا واط/ ساعة)	معدل الاستهلاك (ميكا واط/ ساعة)	الطاقة الكهربائية المطلوبة (ميكا واط/ ساعة)
مركز قضاء النجف	3		187	945		15			698557	93	7		18					252.009	2890.81
ناحية الحيدرية	1	26	52	46		1	79		0	0	100		1					11.031	12.686
ناحية الشبكة	0		0	0		0			0	0	100		0					0	0
مركز قضاء الكوفة	1	7	293	180		5	23		170477	99	1		4					71.99	82.789
ناحية العباسية	1	3	33	90	105-1325	2	12		0	0	100	3	1	7	3	متغيرة		16.062	18.472
ناحية الحرية	0		0	0		1			0	0	100		2					6615.8	7.608
مركز قضاء المناذرة	1	5	59	152		2	13		0	0	100		1					19.113	21.98
ناحية الحيرة	0		0	0		0			0	0	100		1					8.432	9.697
ناحية المشخاب	0	3	0	0		0	13		24654	80	20		2					18.262	21.001
ناحية القادسية	0		0	0		1			0	0	100		1					7.757	8.921
المعدل الإجمالي على مستوى المحافظة	7	44	624	1413		27	140		893688	27	72	3	31					7020.456	472.964

المصدر: مديرية تخطيط النجف الأشرف، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، وزارة التخطيط، بغداد، 2016.

كما أنها تتباين في الأمكنة، حيث أن مركز قضاء النجف يُعد الأكثر ما بين الأقضية والنواحي الأخرى في مستوى الخدمات، وذلك تلاؤماً مع نسبة عدد سكانه، فضلاً عن أنه المكان الأكثر جذباً للمهاجرين والمسافرين ثم يليه مركز قضاء الكوفة، وذلك لكون مركز قضاء الكوفة يشابه إلى حد كبير قضاء النجف من حيث القيمة الحضارية، وأخيراً يأتي مركز قضاء المناذرة، ومن ثم تتوالى النواحي، وحسب أهمية مركز القضاء وكبر الناحية مع عدد سكانها، باستثناء ناحية الشبكة، حيث تُعد الأفقر في جميع القطاعات، وذلك نتيجة لعدم الاهتمام بما وراء المراكز الحضرية، مما جعل الرؤية التخطيطية الملائمة للمكان التنموي غير ناضجة، وهذا ما خلخل التوازن المكاني، فالمكان ذو القوى الاقتصادية والاجتماعية يسعى من خلال إظهاره للإمكانات الظاهرة والكامنة إلى تكوين صورة لإيجاد الملائمة المكانية ذات التجميع القطبي بوساطة خطوط القوى التأثيرية والحاجات الأنية والمستقبلية، علماً أن الحيز المكاني يتبلور من خلال التنظيم المكاني، ثم بتوالي الأزمنة يتطلب هذا الحيز المكاني إلى تنظيم مكان آخر، وهو ما يسمى بإعادة التنظيم للتنظيم المكاني السابق، فلكل فترة طاقة استيعابية تناسبها.

القوى الاقتصادية:

تتصف المحافظات العراقية بوجود مدينة مركزية رئيسة، فضلاً عن مجموعة من المدن والقرى المحيطة بها، كما تمثل كل مدينة إلى جانب وظيفتها الاساسية في خدمة ساكنيها، مركزاً لخدمة الساكنين خارج حدودها (السعدي، 2007، ص85).

الشكل (7): تقاسيم منطقة الدراسة

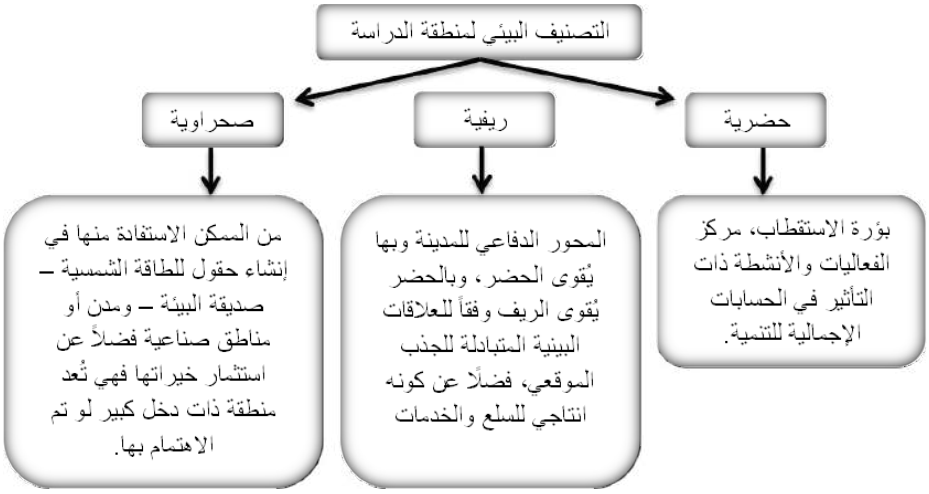

وفي محافظة النجف قطبان تنمويان رئيسان وهما مركز قضاء النجف ومركز قضاء الكوفة ولهما نطاق تأثير كبير، كما يشتركان مع قطب تنموي وهو مركز قضاء كربلاء، وهذه الاقطاب الثلاثة تشكل قوة اقتصادية واجتماعية نابضة، فيها التجارة والسياحة، تمثل مثلثاً يدلل على فكرة friedmann بخصوص التجميع القطبي للأقطاب التنموية، كما يشابه إلى حدٍ ما المثلث الموقعي لـ Isard فالأقطاب التنموية ذات أنطقة تأثير فيما بينها ومع غيرها من المجاورات ومن المباعدات، لكن القوى الاقتصادية تتمحور فيها، فضلاً عن ذلك فالمثلث التنموي لا يزيد فيه متطلبات مواقع ثلاثة بين (أ، ب، ج) وفيها تتم الفائدة المكانية على قدر بُعد المسافة، فهنا تكون الفائدة للكوفة وللنجف أكثر لقصر المسافة بينهما وهما متجاوران، فلذلك فقد يندمجان في قطب تنموي واحد ذو نطاق تأثير قوي ويشع بمزاياه على كربلاء لكون القطبين (الكوفة والنجف) إن اندمجا فذلك سيبلور قوة مكانية اقوى من المحور الآخر وهو كربلاء وهنا تتم عملية الهيمنة المكانية، ولو بشكل غير مباشر، لكنه محسوس.

الخريطة (10) الاقطاب التنموية

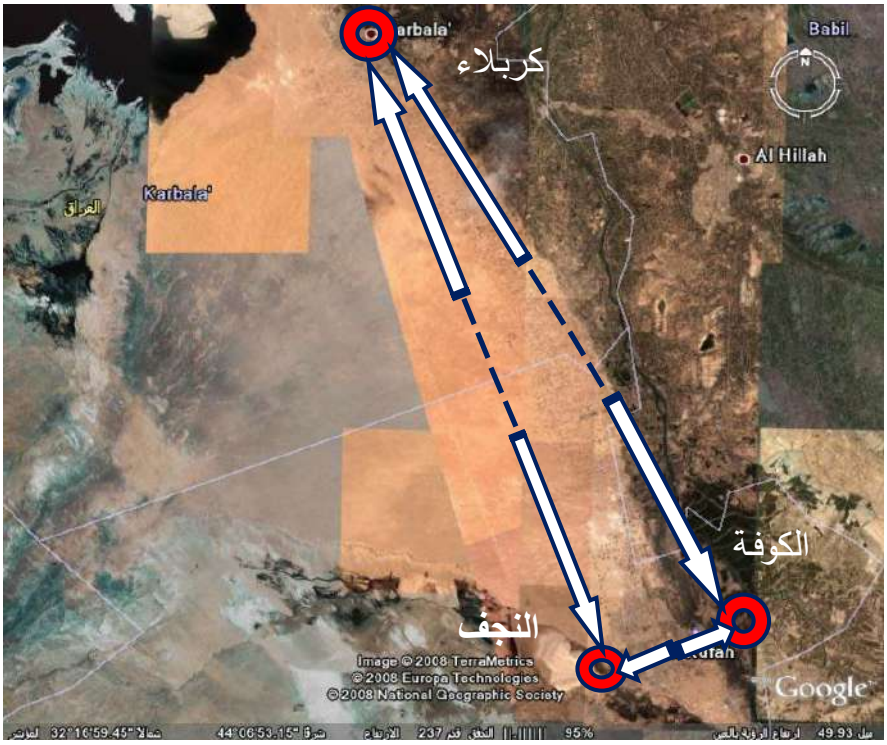

المصدر: استراتيجية تطوير مدينة الكوفة وتحديث تصميمها الأساس، 2008، ص13.

وهذه الحركة المثلثة ما بين هذه البؤرة (الباثة) للقوى الاقتصادية، ما هو إلا دور لأثر رمزي ديني سياحي محلي ودولي، كما يُعتبر تكتلاً حضرياً يسهم في الحد من التباينات المكانية، وذلك لكونه يشمل مساحة واسعة وذات نطاقاً تأثيرياً منتشراً تنموياً.

كما توضح الخريطة (11) الطرق الاقليمية المهمة في محافظة النجف فهي تمثل مفصلاً مهماً للسياق الإقليمي:

الخريطة (11) حركات الربط الاقليمي لمحافظة النجف مبرزة لأهم المراكز التنموية

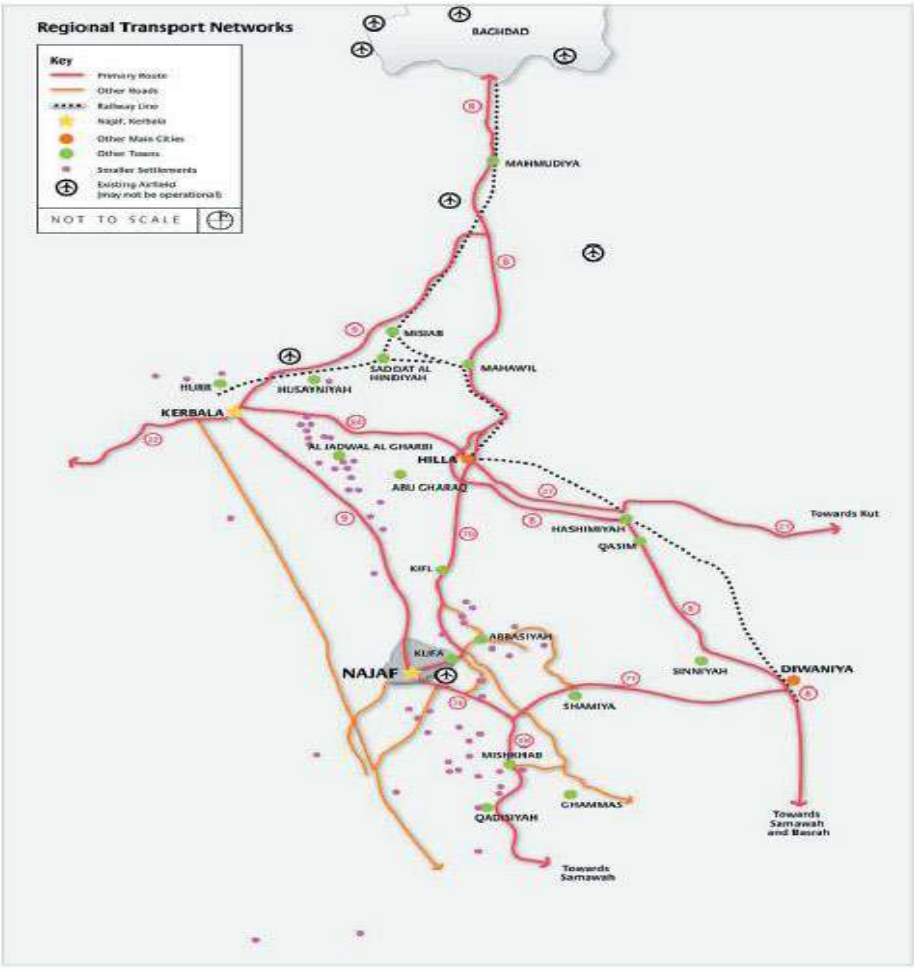

المصدر: تحديث التصميم الاساس لمدينة الكوفة، 2007، ص47

شبكات الطرق والمواصلات

لا ترتبط المحافظة حالياً بشبكة نقل مناسبة لها حسب أهميتها، فضلاً عن أن الوصول إليها عن محور الطرق الخارجية يرتكز على المحور الشمالي والجنوبي، حيث أن المحورين الغربي والشرقي مهمان في عملية سهولة الوصول وللربط المناطقي، لذا ينبغي إيجاد محور أخر وهو شرق ـ غرب، وهذه الترابطات ضرورية في دعم المثلث التنموي، وهو يغذي نواحي

أخرى من المحافظة أيضاً، ويُعد قطاع النقل عاملاً مكانياً لإمكانات التنمية المكانية، ولتحسين عملية الدخول من جهة الغرب، أما بخصوص المناطق الشرقية كالعباسية والحرية فضلاً عن التواصل ما بين البؤرة المتقاربة وكذلك المتباعدة عن طريق سكة حديدية تتفرع من خط بغداد ـ كربلاء ـ نجف ـ كوفة ـ بصرة وهذه السكة حالياً ستُنشأ وستكون ما بين المناطق السكنية والصناعية في هذا الخط.

الخريطة (12) السكك الحديد

المصدر: مدينة النجف الاشرف، التصميم الاساس، 2008، ص48.

الجدول (8) طرق النقل

الوحدة الادارية (القضاء والناحية)	طرق النقل					
	عدد الطرق الرئيسة	اطوال الطرق الرئيسة (كم)	عدد الطرق الثانوية	اطوال الطرق الثانوية (كم)	عدد الطرق الريفية	اطوال الطرق الريفية (كم)
مركز قضاء النجف	4	129.15	1	30	5	21.145
ناحية الحيدرية	0	0	0	0	6	42
ناحية الشبكة	0	0	0	0	0	0
مركز قضاء الكوفة	4	48	2	32	9	66.89
ناحية العباسية	0	0	2	21	12	93.9
ناحية الحرية	0	0	0	0	8	33.26
مركز قضاء المناذرة	0	0	2	12	2	4.868
ناحية الحيرة	0	0	1	4.96	10	45.75
ناحية المشخاب	0	0	2	24.2	21	92.955
ناحية القادسية	0	0	1	18	17	77
المعدل الاجمالي على مستوى المحافظة	8	177.15	11	142.16	90	477.768

المصدر: مديرية تخطيط النجف الاشرف، 2016.

الجانب السياحي

في محافظة النجف اثار كثيرة ومتنوعة، ولعصور متعددة فهي تمثل الحضارة المختلفة منذ القِدم، فضلاً عن كونها ذات توجهات وحضارات متشعبة، وقد تربو على المائة مركز حضاري تمثل جزءاً من أجزاء القطاع السياحي، كما أن من أبرز هذه المعالم وباختصار مُوجز هي:

1 ـ مرقدا النبيين هود وصالح، في مقبرة وادي السلام قرب شارع الشيخ الطوسي.

2 ـ قصرا الخورنق والسدير، يقعان ما بين مركز قضاء النجف وقضاء الحيرة.

3 ـ مسجد الكوفة، الذي يضم كثيراً من المعالم، والذي يقع في قضاء الكوفة.

4 ـ مقبرة وادي السلام، العراق يحتوي على مراقد مقدسة يقصدها الزوار كثيراً وفيه مقبرة تُعد أعظم مقابر العالم ـ مقبرة وادي السلام (الوردي، 2007، ص22) التي تقع من الجهة

الشمالية من ناحية العتبة العلوية، والتي تُعد أقدم وأكبر مقبرة في العالم، وأكثر مقبرة يتم فيها دفن رفاتٍ فوق أخرى إلى أن وصل ذلك إلى أكثر من عشرين رفات، ولذلك لقدمها وكثرة الدفن فيها فالأرض تعلو متراً كل قرن.

5 ـ البيئة الطبيعية والأديرة والقصور والخانات والمدارس والأضرحة والمقامات والأهوار والأنهار والدور والحصون، كما وردت كل هذه المعالم في كتب الادب والشعر والتواريخ والسير واللغة والأساطير والجغرافيا.

الخريطة (13) المعالم الأثرية محافظة النجف الأشرف

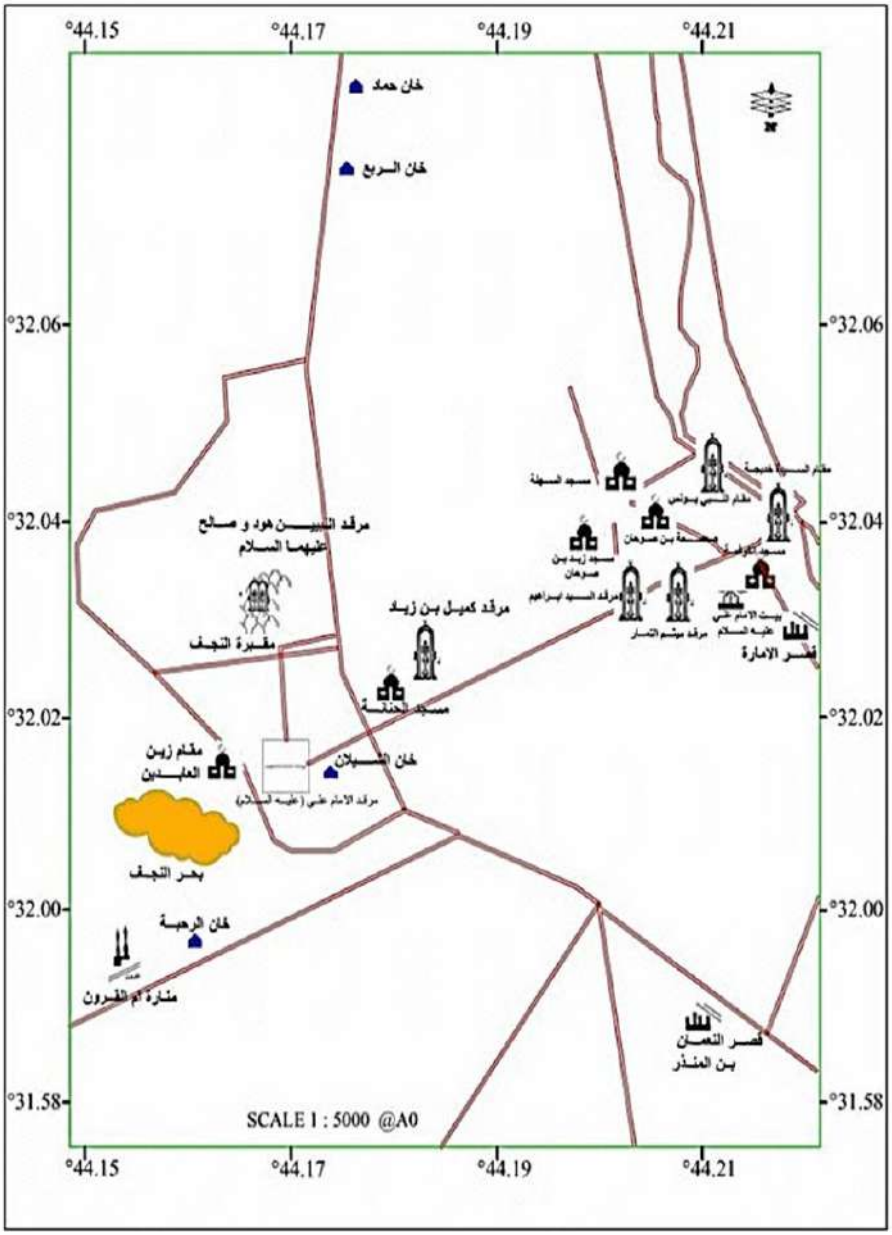

المصدر: المديرية العامة للتخطيط العمراني، وزارة البلديات والاشغال العامة، 2016.

21. المياه ومكامُنها Water and Hideaways:

المياه في محافظة النجف إما من الجوف أو من السطح، فالجوفية هي مصادر طبيعية كامنة، اما السطحية فهي متاحة من نهر الفرات، علماً انه يتم تجهيز المحافظة بمياه الشرب من النهر وبوساطة المياه الجوفية من الآبار.

الجدول (9) خدمات مياه الشرب

الوحدة الادارية (القضاء والناحية)	عدد مشاريع مياه الشرب	الطاقة التصميمية (لتر3 /يوم)	الطاقة الفعلية (لتر3 /يوم)	عدد السكان المخدومين	نسبة التغطية %	نسبة الشحة %	حصة الفرد (لتر/فرد/ يوم)
مركز قضاء النجف	1	290900	290000	771279	84%	16%	450
ناحية الحيدرية	1	11720	15650	54497	90%	10%	320
ناحية الشبكة	بئر 1	300	300	463	100%	0%	320
مركز قضاء الكوفة	1	85250	85000	240497	80%	20%	440
ناحية العباسية	0	18430	20740	93285	70%	30%	320
ناحية الحرية	0	9540	9140	31331	91%	9%	320
مركز قضاء المناذرة	1	29100	28700	92458	91%	9%	340
ناحية الحيرة	0	10170	12360	39829	97%	3%	320
ناحية المشخاب	2	31000	29350	92630	93%	7%	340
ناحية القادسية	1	13990	12360	46437	83%	17%	320
اجمالي المحافظة	**7**	**500400**	**503600**	**1462706**	**8.79**	**1.21**	**3490**

المصدر: مديرية تخطيط النجف الاشرف، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، وزارة التخطيط، بغداد، 2016. تتبين تفاصيل الخدمات المتعلقة بالمياه المجملة ذات الاستهلاك.

الخريطة (14) الموارد المائية السطحية لمحافظة النجف.

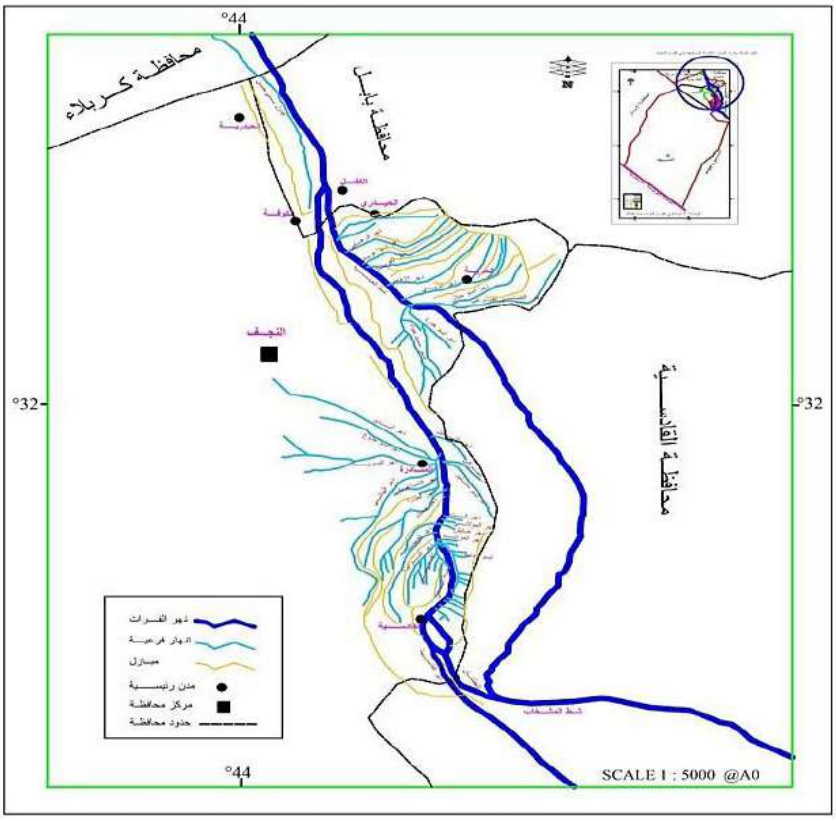

المصدر: المديرية العامة للتخطيط العمراني، وزارة البلديات والاشغال العامة، 2016.

تتوضح الموارد المائية السطحية في محافظة النجف التي هي نتيجة في الأعم الأغلب من نهر الفرات بعد تفرعه جنوب مدينة الكفل في محافظة بابل بنحو كيلو متر إلى فرعين (الشرقي ـ شط العباسية)، ويبلغ طوله 28 كم، حيث يصل معدل تصريفه حوالي (250) م3/ ثا، أما (الغربي، شط الكوفة) فيبلغ طوله75.2 كم، حيث يصل معدل تصريفه حوالي (230) م3/ثا كما تتفرع منهما جداولاً مائية كثيرة.

الخريطة (15) المياه ذات الثباتية المكانية

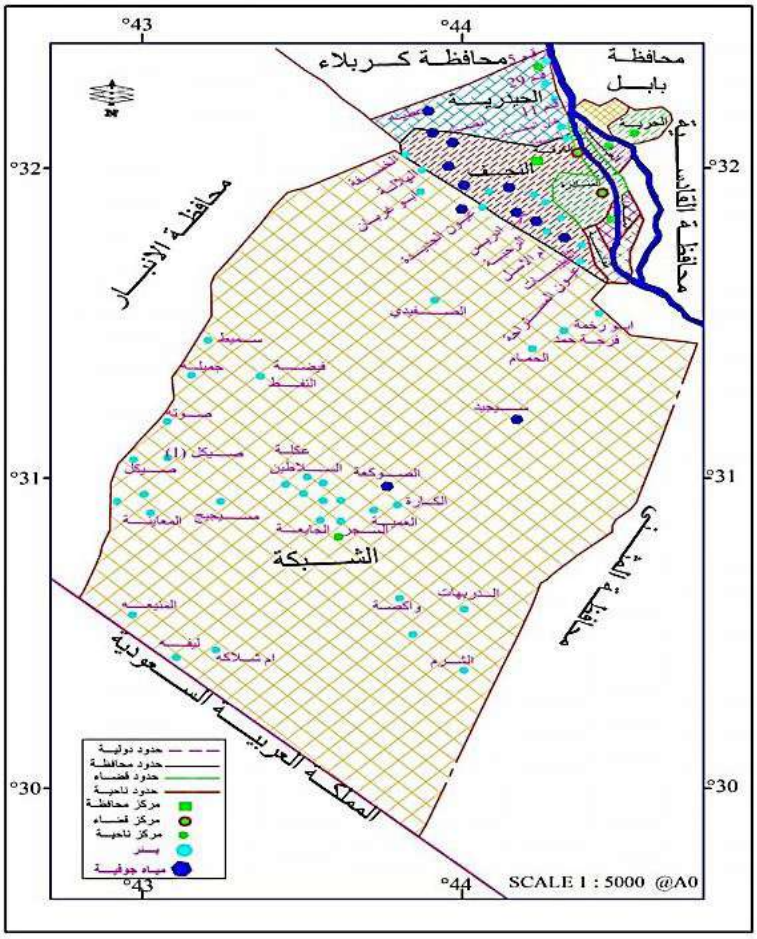

المصدر: المديرية العامة للتخطيط العمراني، وزارة البلديات والاشغال العامة، 2016.

إن مواقع المياه ذات الثباتية في المكان، وهي الآبار، فضلاً عن المياه الجوفية، وهما يمتازان بعدمية التحرك المرئي، كمياه الأنهار البارزة للعيان بجريانها، فهذه المياه ذات الثباتية غالباً ما يطلق عليها صفة المياه ذات الخزين الاستراتيجي، وهنا تتمايز نسبتها فهي، على عكس جداول الأنهار التي تكثر في غرب شرق المحافظة، فهذه المياه الجوفية وبما ضمنها مياه الآبار تكثر في المنطقة الغربية من المحافظة، فهي مياه طبيعية تكونت من دون تدخل الانسان.

التنمية الريفية

محافظة النجف تفتقر للغطاء النباتي المانع للغبار وللأتربة من جهة الهضبة الغربية علماً أن المحافظة تمتلك المقومات الناهضة بالتنمية الريفية خصوصاً، كما تم توضيح ذلك في ناحية الشبكة المفتقرة للبعد التنموي التخطيطي، علماً انها تتصف بتكوينات مهمة كماً ونوعاً، فالتركز الريفي، فضلاً عن كونه يبين الدلالة للتنمية الريفية، لو تم تفحصه، وربطهُ مع خريطة المثلث التنموي عبر التنمية المكانية بمعرفة جزيئات خطوط الربط للمثلث الموقعي المُجمع ذي الأقطاب النابضة بالحراك البيني، فقضاء المناذرة يحتل المرتبة الأولى زراعياً بنسبة (53.2 %) ثم قضاء الكوفة بنسبة (35 %) ثم قضاء النجف بنسبة (12 %) ويعود السبب في ذلك إلى أثر العوامل الطبيعية والسكانية والاقتصادية، فضلاً عن المساحات المؤثرة في النشاط الزراعي التنموي.

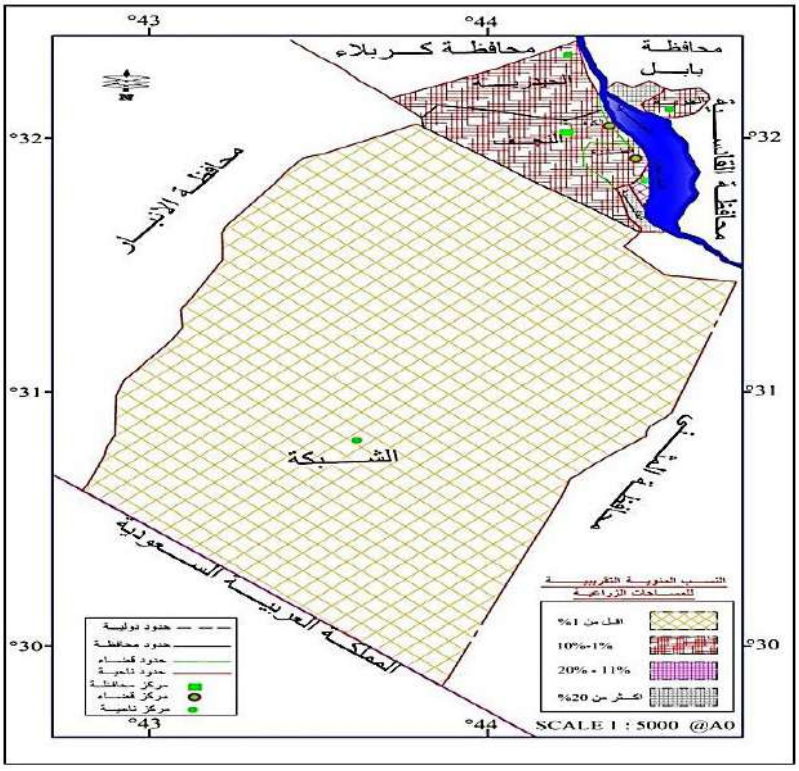

المصدر: المديرية العامة للتخطيط العمراني، وزارة البلديات والاشغال العامة، 2016.

حيث تتباين التنمية الريفية في قضاء المناذرة ونواحيه، ومن ثم في قضاء الكوفة ونواحيها، بعدها تشكل التنمية الريفية النسبة الاقل في قضاء النجف ونواحيه، وذلك لكون ناحية الشبكة لم تُستثمر بعد، أما عن مركز قضاء النجف فهو يعج بالاستعمالات غير المنظمة فضلاً عن الاستقطاع الكبير في أراضيه لأمور الدفن والسياحة، أما قضاء الحيدرية فيُعد خاملاً في الجانب الزراعي وذلك لكونه مرتبطاً بالمثلث التنموي (كربلاء ـ كوفة ـ نجف) فهو يخضع لأنطقة تأثير متعددة.

ومن مقومات التنمية الريفية، الثروة الحيوانية المرتبطة بها مباشرة، فالمياه والنباتات والحيوانات، تمثل مظاهر الخلق في المكان، علماً أن لكل مكان خصائص تخصه قد تختلف عن الأمكنة الاخرى، لكونها ميزته حيث يلاحظ أن محافظة النجف فيها من الحيوانات ثروة، فضلاً عن الأسماك الموجودة في نهر الفرات المغذي للمحافظة، والبحيرات المصطنعة لتربيتها القليلة.

الجدول (10) انتاجية اللحوم الحمراء

السنوات	لحوم الاغنام	لحوم الابقار	لحوم الماعز	لحوم الجاموس	لجوم الابل	مجموع اللحوم الحمراء بالطن
2010	705	4151	46	1184	183	6269
2011	778	4384	49	1251	201	6627
2012	826	4555	53	1321	221	6976
2013	875	4771	56	1396	243	7341
2014	948	4998	60	1474	267	7748
2015	1021	5236	64	1557	294	8172
2016	1094	5485	69	1645	323	8615
2017	1191	5746	74	1737	355	9103
2018	1288	6019	79	1835	391	9611
2019	1385	6305	84	1939	430	10142

المصدر: (تقدير أعداد الحيوانات واللحوم الحمراء على مستوى العراق والمحافظات والاقاليم، 2012، ص24).

يلحظ أن نسبة معدل النمو بارتفاع مُطرد لجميع أصناف الحيوانات، وبذلك يؤشر إلى التزايد في الاستهلاك وخصوصاً في البقر ثم الجاموس ثم الأغنام ثم الأبل وأخيراً الماعز، حيث لوحظ أن جميع أصناف الحيوانات ازدادت نسبتها ضعف عدد الإبل والتي ازداد استهلاكها بمقدار حوالي الضعفين.

الجدول (11) اعداد الحيوانات المستهلكة بالدرجة الاولى

تقدير أعداد الأغنام في محافظة النجف، وبمعدل نمو (7.6%)، علماً أن أي رقم لأي سنة هو يُعبر عن (1000 رأس)، العدد بالألف.										
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نجف	102	110	118	126	136	146	158	171	183	197
تقدير أعداد الأبقار في محافظة النجف، وبمعدل نمو (7.4%)، علماً أن أي رقم لأي سنة هو يُعبر عن (1000 رأس)، العدد بالألف.										
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نجف	71	75	78	82	86	90	94	99	103	108
تقدير أعداد الماعز في محافظة النجف، وبمعدل نمو (6.9%)، علماً أن أي رقم لأي سنة هو يُعبر عن (1000 رأس)، العدد بالألف.										
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نجف	8	9	9	10	10	11	12	13	14	15
تقدير أعداد الجاموس في محافظة النجف، وبمعدل نمو (5.6%)، علماً أن أي رقم لأي سنة هو يُعبر عن (1000 رأس)، العدد بالألف.										
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نجف	24	25	27	28	30	31	33	35	37	39
تقدير أعداد الإبل في محافظة النجف، وبمعدل نمو (10%)، علماً أن أي رقم لأي سنة هو يُعبر عن (1000 رأس)، العدد بالألف.										
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نجف	3	4	4	5	5	6	6	7	7	8

المصدر:(المصدر نفسه، 2012، ص14 ـ ص18).

لقد تبينت أعداد الحيوانات ذات المرتكز الأول من لدن الإنسان وهي نسبة جيدة، كما أن للحيوانات هذه علاقة وطيدة بالريف، لكونها تترعرع فيه، والحضر بدوره يعتمد على الريف في الخضروات واللحوم ومشتقاتها، حيث يلاحظ أن أعلى نسبة لمعدل النمو هي الأبل ثم الأغنام ثم الماعز ثم الأبقار وأخيراً الجاموس، وذلك لكون الجاموس يعيش في بيئة مسطحات مائية - مستنقعات.

القطاع الصناعي

تتميز محافظة النجف بامتلاكها لمساحات شاسعة وخالية من الاستعمالات، كما تمتلك مقومات صناعية كالصخور والخامات وحجر الكلس والحصى والرمال والدولوميت والكبريت واليورانيوم وبعض الأحجار الكريمة كدُّر النجف.

الجدول (12) الامكانات في محافظة النجف

اقطاب الصناعة والطاقة	اقطاب زراعية	اقطاب سياحية
محور التنمية الصناعية في الهضبة الغربية في منطقة الشبكة ومناطق وجود حجر الكلس والجبس والحصى والرمل والدولومايت	محور التنمية الزراعية في المناطق المحاذية لنهر الفرات وفي قضاء المشخاب	محور التنمية السياحية الدينية المتمثلة بوجود مرقد الامام علي بن ابي طالب (ع) والمراقد والمواقع الأثرية

المصدر: خطة التنمية الوطنية، للأعوام 2013-2017، 2013، ص199.

الإمكانات التي يمكن الاستفادة منها وفقاً للمزايا الموقعية، هي تشمل قطاعات متداخلة من (صناعية إلى زراعية إلى سياحية) وهذه القطاعات المهمة تدعو إلى الاستثمار والنهوض بواقع الحال للمحافظة، وهذا ما ينبغي القيام به لإعادة العمل بأوجه التنظيم المكاني والتوزيع السكاني للمحافظة، فلكل مرحلة تبرز أوجه تدعو لإعادة التنظيم المكاني وفقاً للقوى الاجتماعية والاقتصادية، كما في شكل الخارطة (17)

الخريطة (17) المحاور التنموية لمنطقة الدراسة.

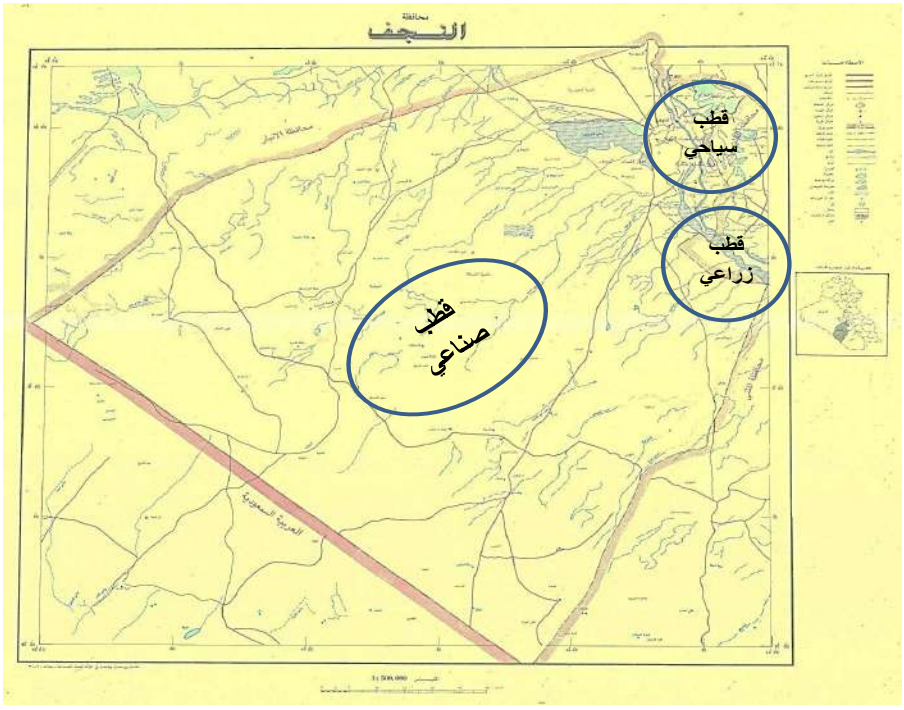

المصدر: الهيئة العامة للمساحة، 2016.

الخريطة (18) توزيع استعمالات الارض صناعيا

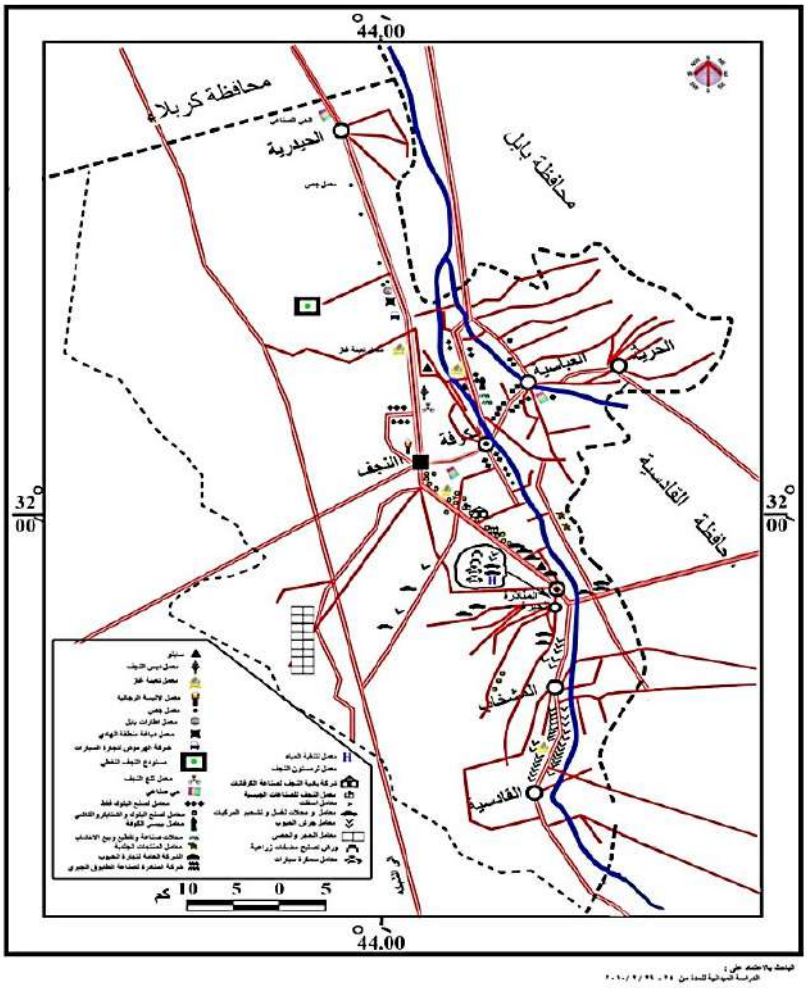

المصدر: عنوز، 2010، ص101.

إن أغلب تحليلات العوامل المساهمة تركز على الفعالية الاقتصادية في المراكز الحضرية وهنا تعطي تأكيداً كبيراً لدور الأيدي العاملة في المفهوم الثنائي لتوفره للمنتجين كعامل إنتاج، مع وفرة العمالة في هذه المراكز، فالسبب الأول لهجرة السكان الريفيين إلى المراكز الحضرية ناتجة عن وضوح العوائد الكبرى التي يمكن الحصول عليها من الصناعة والخدمات أكثر من الزراعة، فضلاً عن الابتعاد من البطالة الموسمية في الأرياف، وكلما كان المركز أكبر وعدد المنشآت متركزاً أكثر، كلما كانت احتمالات العمالة زائدة، فضلاً عن أنه كلما كانت نوعية الإنتاج متنوعة أكثر، كلما كانت فرصة العامل لإيجاد عمالة بديلة اخرى، في حالة أن يجد نفسه عاطلاً عن العمل نتيجة للطلب المتناقص للصناعة، كما ان الجذب الثابت للعمال إلى مكان المجمع الصناعي Complex Industrial يُحشّد احتياطاً كبيراً من العمالة (هولاند، 2000، ص209).

كما أن الصناعات تقسم وفقاً لتصنيف الجهاز المركزي للإحصاء بتصانيفها لحسب عدد العمال، وهي كالآتي: [الصناعات الصغيرة من (1) عامل إلى (9) عاملين، والصناعات المتوسطة من (10) عاملين إلى (29) عاملاً، والصناعات الكبيرة من (30) عاملاً فما فوق ذلك].

كما أن هنالك ضوابط وتعليمات بتخصيص الاراضي للمشاريع الاستثمارية التنموية لأصناف الملوثات، كما في الآتي: صنف ـ أ ـ الملوثات: وغالباً ما تبعد عن حدود التصميم الأساس 1-5 كم حيث يكون اتجاه الريح من المدينة إليه ويشمل هذا الصنف المقالع الاستخراجية للرمل والحصى ومعامل الاسمنت [صناعات ثقيلة - خارج المدن]. صنف ـ ب- الملوثات: وغالباً ما تبعد عن حدود التصميم الاساسي 1 كم ويشمل هذا الصنف صناعات الزيوت والأصباغ [صناعات متوسطة - أطراف المدن]. صنف ـ ج- الملوثات: يسمح بإقامتها داخل حدود التصميم الاساسي لكن في المناطق الصناعية ـ صناعات قليلة التلوث وذات خدمة مباشرة مثل محطات الوقود ومحطات الغاز [صناعات خفيفة - داخل المدن].

وقد تم استخدام إحدى الاساليب الرياضية المتعلقة بالبنية الصناعية في الصناعات وهو اسلوب تحليل التحول والمساهمة -الحصة- Shift and Share Analysis، حيث تم تطبقهُ في بريطانيا، ولم يبق هذا الاسلوب نمطياً بل طُوّر من لدن علماء وفي سنين مختلفة، كما يعتمد هذا الاسلوب على فترتين زمنيتين هما فترة الاساس، وفترة المقارنة، وقد لا يعطي هذا صورة واضحة تماماً عن الاقتصادات المحلية والوطنية لكون النتائج حساسة للفترة الزمنية المختارة (عياصرة، 2010، ص293) وهو مبني على أساس اجراء عملية مقارنة بين العمالة

على المستوى الوطني والتغيرات على المستوى الاقليمي –المحافظة- إذ أن من الطبيعي بأن أي تغيير في الصناعة الوطنية حجماً ونوعاً –التركيب- سيكون تأثيره المباشر في الاستخدام الصناعي للإقليم –المحافظة- فهو متباين لأسباب التسارع والتباطؤ في النمو، وقوانينه هي:

1 ـ استخراج النمو الفعلي: $RN = (ENt - EN(t-n)\ /\mathrm{EN(t-n)}$

حيث أن: ENt هو عدد العاملين على المستوى الوطني لسنة المقارنة.

EN(t-n)هو عدد العاملين على المستوى الوطني لسنة الأساس.

2 ـ احتساب النمو المفترض لكل صناعة على مستوى المحافظة كما يعكس تأثير النمو الوطني في القطاع الصناعي في حجم الاستخدام فيه ـ فرص عمل جديدة.

$$NR = RN * ER(t-n)$$

حيث أن: RN النمو الوطني.

ER(t-n) عدد العاملين في المحافظة –الاقليم- في سنة الاساس.

$$Rr = \sum 1^{n}\ E\,r^{a}t - \ E^{\,ar}\ (t-n)$$

3 ـ استخراج التغير الفعلي للعمالة الصناعية في الإقليم، وهي عدد العاملين في سنة المقارنة مطروحاً منها عدد العاملين في سنة الاساس.

4 ـ ثم يستخرج مقدار الانحراف بين النمو المفترض والتغير الفعلي.

$$Dr = Rr - Nr$$

5 ـ بعدها يتم استخراج المساهمة الاقليمية (s) بطرح مقدار التحول (m) من مقدار الانحراف (Dr). $S = Dr - m$

المصدر: مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، 2014.

إن الصناعات المتواجدة في محافظة النجف ما بين قطاع عام وقطاع خاص، وهي تشكل موقعاً، إذا تُقسم على صناعات (استخراجية) و(تحويلية.. وفيها أربع صناعات هي: غذائية ـ نسيجية ـ كيميائية ـ إنشائية).

إذ تتميز المراكز الحضرية لمحافظة النجف بوجود هذه الصناعات، والتي لا تسبب أضراراً بيئية كبيرة تتمتع بوفورات خارجية، وهنا تتم الاستفادة من العلاقات الامامية والخلفية لهذه المنشآت الصناعية، والمقسومة على خامات غير معدنية كالحصى والرمل والجص والجبس والزجاج والالبسة واخرى معدنية كالنفط والصناعات الكيميائية، ولغرض تحليل البنية المكانية الصناعية لمحافظة النجف وبحسب أسس التنمية المكانية وأبعادها ذات الاهتمام بالكفاءة الانتاجية تم اعتماد هذا الاسلوب الرياضي معتمداً على بيانات سنتي 2000 و2012 لغرض المقارنة حسب وحدات محافظة النجف الادارية مع المستوى الوطني، حسب توفر البيانات الملائمة للمقارنة، فقد تم استخراج الأسلوب في مضمون الصناعات الكبيرة والمهمة محلياً ووطنياً لما لها من الدور المؤثر في عملية التنمية المحلية والاقليمية.

والجدول (3-13) والشكل (3-7) ايضا يوضح مركز قضاء النجف وناحية الحيدرية، فضلاً عن مركز قضاء الكوفة، مع مركز قضاء المناذرة، كما يُفصّل الانشطة الصناعية فضلاً عن عدد المنشآت وأعداد العاملين للعام 2000.

الجدول (13) الصناعات المؤثرة في محافظة النجف

القضاء	الناحية	النشاط الصناعي	عدد المنشآت	عدد العاملين
قضاء النجف	مركز قضاء النجف	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	8	127
		منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	3	64
	الحيدرية	التعدين والاستخراج	2	2117
قضاء الكوفة	مركز قضاء الكوفة	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	1	3146
المناذرة	مركز قضاء المناذرة	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	1	34
المجموع			**15**	**5488**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد، 2016.

الشكل (8) الصناعات المؤثرة في محافظة النجف.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد، 2016.

إن الصناعات في محافظة النجف للعام 2012 ازدادت في مركز التجمع الصناعي عن العام 2000 بناحية العباسية التابعة لقضاء الكوفة، فضلاً عن ناحية المشخاب التابعة لقضاء المناذرة، لكنها لم تزاول صناعةً اخرى تميزها من العام 2000 بل توسعت بنفس الصناعات لعام 2000، وقد أصبح عدد المنشآت لعام 2012 عشرين، فضلاً عن الزيادة الواضحة في أعداد العاملين، وهذا يعطي رؤية بأن المحافظة تسير نحو التنمية المكانية الآخذة بالانتشار لا التنوع، كما في الجدول (8).

الجدول (14) الازدياد الصناعي من دون التنوع

القضاء	الناحية	النشاط الصناعي	عدد المنشآت	عدد العاملين
النجف	مركز القضاء	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	9	684
		التعدين والاستخراج	1	29
	ناحية الحيدرية	التعدين والاستخراج	2	2811
الكوفة	مركز القضاء	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	1	7915
	ناحية العباسية	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	1	142
المناذرة	مركز القضاء	التعدين والاستخراج	2	100
		منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	3	197
	ناحية المشخاب	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	1	16
المجموع			20	11894

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد، 2016.

من خلال تطبيق المعادلات آنفة الذكر تم وضع الجدول (9) الذي يبين الفروع الصناعية في محافظة النجف والتي جاء بـ 6233 فرصة عمل موزعة لجميع الصناعات في النمو المفترض Nr، في حين ان التغير الفعلي Rr في المحافظة يوضح أن الزيادة مقدارها 6406 وهذه الصناعة متباطئة في النمو فقد جاءت بالسالب، لذلك ينبغي الاهتمام بها حسب الانحراف Dr، أما في المساهمة الصناعية لمحافظة النجف S فقد ساهم على المستوى الوطني بـ 13182 فرصة عمل وخصوصاً في صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية، أما التحول أو التركيب الصناعي M فهو سلبي، وهذا ما يجعل من المحافظة ضعيفة جداً في القطاع الصناعي، ومما تقدم تتضح السياسات المكانية الصناعية لمحافظة النجف سلباً على العراق، فهي تُعد مشكلة ينبغي حلها من خلال إعطاء الجانب الاستثماري دوراً مهماً لكي ينهض بالصناعة، علماً أن محافظة النجف هي المكان الامثل والانجح لقيام نهضة صناعية.

الجدول (15) أسلوب الحصة والتحول لمعرفة درجة تنمية المحافظة مع درجة تنمية البلد

نوع الانشطة الصناعية	المستوى الوطني		المستوى الاقليمي		النمو الوطني	النمو المفترض للمحافظة	التغير للنمو الفعلي	الانحراف	التحول التركيب الصناعي	المساهمة الصناعية
	2000	2012	2000	2012	RN	Nr	Rr	Dr	M	S
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	36410	55381	127	842	0.5	66	715	649	-1716	2365
التعدين والاستخراج	24861	65077	2117	2940	1.6	3425	823	-2602	-1070	-1532
منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	17478	32254	3244	8112	0.8	2742	4868	2126	-10223	12348
المجموع	78749	152712	5488	11894	2.9	6233	6406	173	-13009	13182

المصدر: الباحث

وهنا تم التركيز على هذا المكان، وذلك لكونه يعطي دفعة قوية Big Push من خلال الاستغلال المكاني واعادة التوزيع السكاني، من خلال تقديم فرص عمل في هذه المنطقة، فضلاً عن إنشاء مجمعات سكنية لذوي الياقات البيضاء ـ الفنيين- ولذوي الياقات الزرقاء ـ العاملين-، علماً أن الصناعات كما وضُحت تُعدُ ضُعفاً مع حجم هذه المنشآت الصناعية

وعدد العاملين فيها، وقد تحسنت الصناعة قليلاً لكنها لا تفي بالغرض نظراً للزيادة السكانية والمرافقة لها الزيادة الاستهلاكية، فضلاً عن الاستهلاك الخارجي للوافدين وبأعداد كبيرة جداً، لذا فمن الضروري إقامة تكتلات صناعية حديثة ذات علاقات تشابكية تتمحور نحو علاقات أمامية وعلاقات خلفية، كما تتضح هذه الروابط من خلال وضع جدول المستخدم المُنتَج، لكي يعطي للقوى الاقتصادية الدينامية المحركة للعلاقات المتشابكة البينية.

كما توضح المبادئ الأساسية للتنظيم المكاني على معنى التخطيط، وكذلك يستخدم أيضاً التنظيم بمعنى الترتيب، والمبادئ هي (العدالة المجتمعية والكفاءة الاقتصادية مع المواءمة فيما بينهما) ويلاحظ أن العدالة الاجتماعية هي أكثر ملاءمةً لقضائي الكوفة والمناذرة، وذلك لوجود النشاط المُقسّم على (معدني وغير معدني) وهذا يُعد ناشطاً في تحفيز الامكانات التنموية المكانية، ومبرراته هي تقليل التباين التنموي وتحقيق الاستقطاب البؤري الاستثماري، أما عن الكفاءة الاقتصادية فهي تكمن بقضائي النجف والكوفة، لوجود عملية الانتشار Spread Effects التنموي لكون النشاط مستهلكاً بكثرة فهو صناعة استهلاكية يومية، ومن معاييرها تواجد الوفورات الموردية، وأخيراً أن لمؤشر الموائمة ما بين الاجتماعية والاقتصادية، محاور في أقضية الكوفة والمناذرة والنجف، لتواجد أنشطة متعددة، مع مرتكزاتها في وجود موادها بالقرب منها وايضاً لتنمية المكان من خلال التكتل، علماً ان لقضاء الكوفة الدور المهم في بلورة التوليد التبادلي الصناعي.

الفقر

يأخذ العمل بالاستثمار طابعاً مميزاً للمكان، وذلك لكونه يركز على دور القوى المكانية، واستثمارها وفقاً لمتطلبات السكان، ومن خلال معرفة العوز والاحتياجات ينبغي اشراك الاستثمار للحد من مثل هذه المظاهر التي تخلخل قوى المكان، ومن ثم تربك المستقرات الحضرية والاقليمية، كما أن لمحافظة النجف احصاءات تدلل على الحرمان والفقر محصورة في اقضيتها ونواحيها.

كما تُقسم نسب الفقر في محافظة النجف وفقاً للأقضية والنواحي، كما يوضح نسبة الفقر فيها وفقاً لمؤشرات العام 2013، حيث تظهر النسبة الأعلى في ناحية القادسية، وأقل نسبة في مركز قضاء النجف، وهذا يدلل على أن لمركز قضاء النجف الهيمنة الاستثمارية لوجود عدة عوامل فيه داعمة لقطاع الاستثمار منها المطاعم والفنادق وأصحاب المركبات

لنقل المسافرين واصحاب الاجرة، فضلاً عن محال البيع، والزخم الكبير الحاصل في المركز، وهذا ما يترتب عليه النظر في إعادة التنظيم المكاني من خلال نشر ثمار الاستثمار خارجه واستقطاب ما يمكنه استقطابه من الأمكنة الأخرى كتشغيل النشيطين اقتصادياً الفائضين في أماكن سكناهم كما في الآتي.

الجدول (16) نسبة الفقر لمحافظة النجف

القضاء	الناحية	نسبة الفقر%
النجف	مركز قضاء النجف	6.3
	الحيدرية	19.3
	الشبكة	16.1
الكوفة	مركز قضاء الكوفة	7.4
	العباسية	9.6
	الحرية	13.5
المناذرة	مركز قضاء المناذرة	13.0
	الحيرة	11.7
	المشخاب	11.9
	القادسية	20.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد، 2016.

ويستمد الاستثمار أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد، من حيث مفاهيمه (الدخل، والادخار والاقتراض) ومصادره ناتجة من فوائض الدخول النقدية سواءً أكانت لدى الافراد او المؤسسات الاهلية والحكومية (مطر، 2009، ص19).

الجدول (17) التخصيصات الاستثمارية لمحافظة النجف للأعوام (2012-2015) مليون دينار.

السنة	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	النقل والاتصالات	قطاع المباني والخدمات	التربية والتعليم
2012	752	14135	8500	123066	19803
2013	439	53557	171362	596628	62897
2014	740	20940	21509	259660	17077
2015	11828	11083	2900	120723.2	12787

المصدر: دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، وزارة التخطيط، بغداد، 2017.

الشكل (9) التخصيصات الاستثمارية لمحافظة النجف (مليون دينار) للأعوام (2012 - 2015)

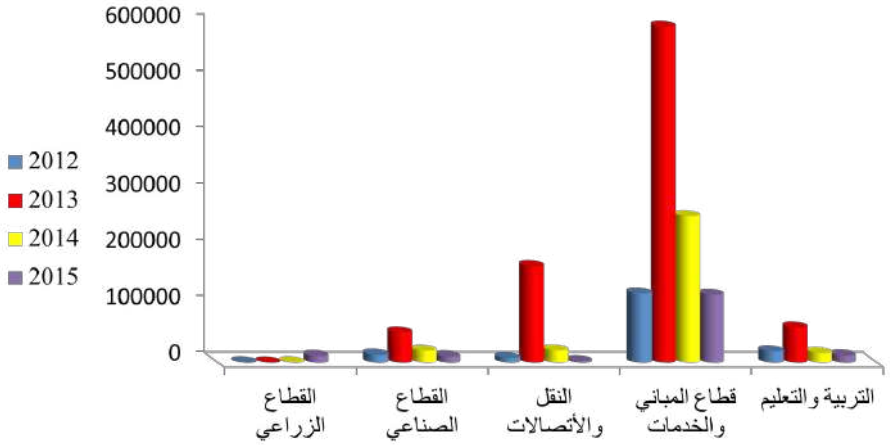

المصدر: دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، وزارة التخطيط، بغداد، 2017.

يوضح تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم لمحافظة النجف (مليون دينار) للأعوام (2006-2017)، وهو الذي يخص الاحتياجات السكانية لمحافظة النجف، أما عن التخصيصات الاستثمارية، فهي تخص الاحتياجات الوزارية ومديرياتها، والجدول يوضح التفاوت في التخصيص السنوي.

الجدول (18) برنامج تنمية الاقاليم لمحافظة النجف للأعوام (2006-2017)

السنوات	التخصيصات
2006	118000
2007	180300
2008	363742
2009	109650
2010	114728
2011	213174
2012	354759
2013	399970
2014	208393
2015	146261
2016	55407
2017	19300

المصدر: دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، وزارة التخطيط، 2017.

الشكل (10) التوزيعات الاستثمارية (2006-2017) مليون دينار

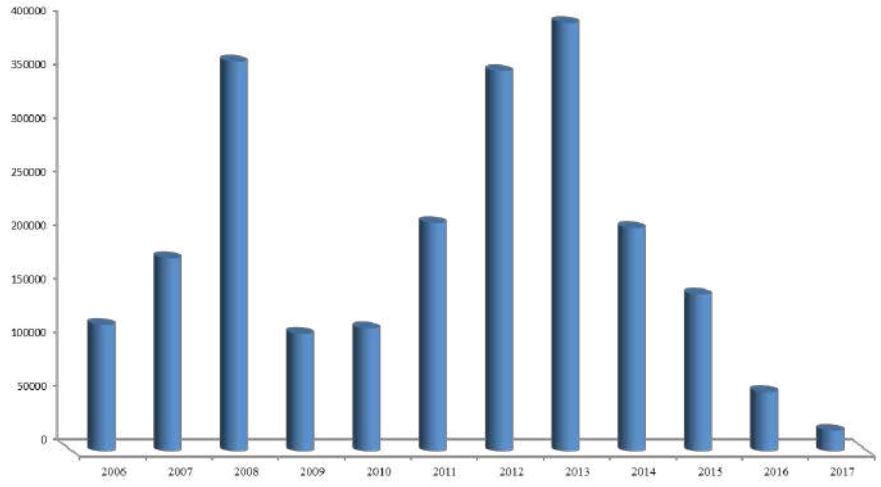

المصدر: دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، وزارة التخطيط، 2017.

إذ يلاحظ أن عام 2017 مخصصاً له مبلغاً مقداره (19300000) مليون دينار وعام 2016 مخصص له مبلغ مقداره (55407388) مليون دينار، وهكذا تفاوتت التخصيصات حسب الاعوام، لكن العام 2013 حصل على أعلى تخصيص على عكس العام 2017 الذي يُعد أقل تخصيصاً، وهذا جاء لسياسة التقشف الحكومي ولذهاب مبالغ كبيرة إلى القوات المسلحة، ولانشغال البلد بالأمور الامنية فضلاً عن تفاقم ديونه الخارجية مع انخفاض سعر النفط، كل هذه الامور أدت إلى تقليل التخصيصات لجميع المحافظات العراقية منذ العام 2016.

كما يُعزى سوء توزيع التخصيصات إلى الحكومة المحلية لمحافظة النجف، بقلة التخصيصات من الحكومة المركزية وإلى التمايز في إظهار قطاعات دون أخرى، فضلاً عن المضامين المؤسسية.

الفصل الثالث

مدارات تخطيطية ذات تنظيم حيزي لمنطقة الدراسة

المبحث الأول: الأهداف التخطيطية التنموية للمكان

مصفوفة تحقيق الأهداف ذات البدائل التخطيطية:

كانت الدعوى للحتمية الهندسيةDeterminism Engineering المُعَبر عنها بوساطة الفكر المعياري المحدد عاملاً مهماً في التنظيم المكاني، إلا أنه وبمرور الزمن أصبحت الحتمية ببعدها الهندسي قادرة في استيعاب متطلبات السكان لأسباب الحراك الاجتماعي والتقدم التكنولوجي، وهذا ما دعا إلى بلورة مفاهيمية لإعادة عملية التنظيم المكاني بخصوص الحتمية العمرانية ـ الفيزيائية، بمتوالية زمنية وفقاً للمؤشرات التخطيطية المنبثقة من حاجة المكان النابض بتفاعلية سكانية، والأسلوب المُقترح لتحقيق ما تقدم، ولو بشكل تقريبي للتنفيذ المُقارب والذي أمكن التعبير عنه في معيارية موزونة وفقاً لمتغيرات متنوعة ومتباينة تقيس توجهات العملية المكانية بأبعادها كافة، الاقتصادية والاجتماعية والمستجدة في إستنطاق معياري هندسي قياسي تُجسده (مصفوفة تحقيق الأهداف) وقد تم ربط هذا بعمليات التحليل المكاني لمحافظة النجف في الفصل الثالث، فقد تمَ تحديد أهم الأهداف المنبثقة أيضاً من الجانب النظري لمعطيات الحاجة في إعادة التنظيم المكاني بين (أربعة أهداف رئيسة) التي قد خضعت مؤشراتها لعملية استبانة من لدن المتخصصين لتحديد النتائج وبَعد إجراء عملية الاستبانة تم التوصل إلى تحديد الأوزان الترجيحية للأهداف ذات العلاقة عن طريق احتساب النتائج التي تم الحصول عليها من أراء العينة، وبها تبينت حدود درجة كل مؤشر ثم تحديد درجة كل هدف من خلال الدرجات التفاضلية التصاعدية، فالغايات هي أربعة والاهداف هي أربعون، أما المؤشرات لكل هدف فهي ضمنية عددها خمسة، ومنها

تُستَخرج النتيجة، وفي مثل هكذا دراسات فقد اعتمدت طريقة الأوزان الترجيحية وفقاً لآلية قيمة الأهداف بشكل تصاعدي من (1-5) كما في الجدول (17).

- وقد حصل الهدف الأول (القوة الاقتصادية للمكان) على وزن [204] من أصل [250].
- فيها كانت قيمة الهدف الثاني (القوة الاجتماعية للمكان) من الوزن هي [202] من أصل [250].
- وهكذا الحال مع الهدف الثالث (البُعد البيئي للمكان) ذي الوزن [211] من أصل [250].
- بينما حصل الهدف الرابع (التنظيم المكاني والإطار المؤسسي للمكان) ذي الوزن [207] من أصل [250]، علماً أنهُ تمَ اعتماد هذه الأهداف وفقاً لمّا توصل إليهِ البحث في فصولهِ السابقة، وهي تمثلُ جوهر العملية التخطيطية المستخلصة من التجارب والدراسات النظرية والعملية، وكذلك تتبع واقع الحال في المنطقة الدراسية، ضمن مداها الزمني وبُعدها المكاني، حيث كانت الأهداف (4) والغايات لكل هدف (10) ويعني ذلك [4×10=40] وقد كانت المؤشرات لكل غاية (5) ويعني ذلك [10×5=50] وبالمُجمل يكون عدد المؤشرات الكلية (200) مؤشر، من خلال هذه العملية [4 أهداف × 10 غايات × 5 مؤشرات = 200 النتيجة الكلية والختامية للأوزان الترجيحية].

الجدول (19) مصفوفة تحقيق الاهداف

الهدف	المؤشر
الغاية: القوة الاقتصادية للمكان	
تكتل التركز المكاني للسكان والانشطة يعتمد بالأساس على:	درجة وقوة وتكرار التجاذب.
	استمرارية الاعتمادية.
	يحدث لأسباب موقعية.
	تأثير المكان المُستقطب وتأثرهُ.
	التناوب فيما بين الموقع الحيزي والموقع الفضائي.
إستنطاق أهداف التنمية المكانية كأليات تترتب على وفق:	التخصيصات الاستثمارية الموقعية المناسبة.
	البُعد الزمني للتطور.
	حاجة المنطقة للتنمية.
	وفقاً لأهواء القائمين عليها.
	دور المجتمع المحلي.

الهدف	المؤشر
اقتصادات الحجم، هي اقتصادات لنمو ناجمة عن التوسع في اقتصادات حجم المدينة الأمثل، فالقوة ترتكز في أنشطتها على الفئات المتفاوتة من حيث:	الفعالية المهارية الذاتية.
	الفئات السكانية والعمرية.
	وجود تراتب هرمي ما بين القوتين الاقتصادية والاجتماعية.
	الوفورات الخارجية والداخلية للتكتل.
	تفاعلات المحيط الجغرافي مع حركة الموارد الاقتصادية.
قوى التجاذب- التكتل الاستقطابي للاقتصادات الداخلية، التي تُعرف بالتجمعية- التراكمية، على عكس قوى التنابذ، وهي البعثرة العُقدية- الاقتصادات الخارجية، والتي تُعرف بالتشتيتية الانتشارية، فهنا ينبغي أن تكون الانشطة داخل محافظة النجف لإظهار:	النمو الداخلي التوليدي التنافسي.
	تكوين قوة فعلية تبدأ بالتبلور ما بين صادراتها واستيرادها.
	تخفيض كُلف المواد وكُلف النقل والمواصلات، بغية الاعتماد على الصناعات والمزروعات والمهارات المحلية.
	تحفيز روح المنافسة والتخصص لدى سكان المكان المُحدد ادارياً، لتعزيز دور وأثر نطاق تأثيره.
	الأخذ بسياسة المدن الجديدة ذات النشاط الاقتصادي المُرتكز على الموارد الكامنة والمُتاحة.
لعملية التوازن المكاني في محافظة النجف، ثمار ينبغي نشرها للتنمية في ناحية الشبكة، وذلك من خلال:	مراحل ما قبل الصناعة، ذات الترابطات الضعيفة لجذب باقي الفعاليات تدريجياً.
	النضج الصناعي للتجميع القطبي لإيجاد السيطرة المكانية.
	النمو الذاتي التكاملي يتم لا بقفزة واحدة، فالمراحل تُعطي توازناً، أما القفزة فهي تؤدي إلى اللاتوازن.
	جعلها مكاناً مفتوحاً لا مُغلقاً، من خلال تعزيز العلاقات الوظيفية، والربط الاقليمي.
	إعادة تنظيم المكان بين الحاوي والمحتوى، بتوليفة دالة مُعبرة عن علاقة احتوائية.
إن التجميع المكاني- للتجميع القطبي، يبلور إمكانية عالية للنمو في المراكز الحضرية، فماذا لو كانت مستقرات مُبعثرة، فأنها ستؤدي إلى:	العلاقات البينية الانتقالية.
	محافظة النجف بأمس الحاجة لاستغلال الأماكن ذات الثروات الطبيعية، وذات المساحة الكبيرة من الاستعمالات- الأماكن الرخوة.
	أماكن طاردة للقوى.
	أماكن جاذبة للقوى.
	الترتيب المكاني يحدث بعد التجميع الاستقطابي، لكون المكان قرينة للقوة الاقتصادية المرنة.

الهدف	المؤشر
يتم استثمار الارض بوساطة احتساب الحيز المكاني ذي الخدمات أي:	المأهول بأداتية الواقع المُخطط المُنسجم.
	احتساب المكان ذو المساحات غير المأهولة.
	تبيين هذه الخاصية للمأهول ولعدمهِ.
	مُراعاة انتشار القوى الاقتصادية، لا بتركزها.
	ميزة المكان التنافسية، تُقاس بالمدة ـ الوقت المستغرق للاحتساب.
التوازن فيما بين المستقرات داخل المكان الواحد، وفقاً للتنظيم الإداري يتم بإيجاد أساليب علمية وعملية لإعادة الاستثمارات بتخصيصها من:	الخطة الاستثمارية، وخطة البترو دولار.
	خطة تنمية الأقاليم.
	الخطة التنموية لمحافظة النجف.
	الخطة الوطنية للتنمية المكانية.
	بتلاؤم متوافق بين الخطط، مع التركيز على قياس درجة التركز ودرجة التشتت، ومعالجتهما.
في المكان الشاخص، ذي العلاقات الوظيفية يوجد قطاع مهيمن، فضلاً عن وجود قطاع أو أكثر مرتبط به قد ينجم عن ذلك:	ارتباطات فيما بين القطاعات، وبها تتم عملية المطاوعة المكانية.
	التباينات المكانية المتفقة والمفترقة هي ما بين المكان متناثرة، كما في محافظة النجف، امكانات بشرية في جزء، وامكانات طبيعية في جزءٍ آخر.
	للسيطرة على المشكلات الناجمة عن ذلك مستقبلاً، فلا بد من وضع سياسة جديدة ناتجة من الطاقة الاستيعابية، والقوى الافراغية.
	تحديد حاجة المساحات، فضلاً عن حاجة المستقرات.
	النمو المكاني لحصيلة موقع ذي قوىً طردية وقِوىً جذبية (مركزية) قليلة التفاوت.
يتحتم على هيئة الاستثمار معرفة المكان ذي الحاجة للنشاط الاقتصادي الجديد من خلال:	كيف يجذب مكاناً (ما) النشطين اقتصادياً.
	لماذا يكون المكان طارداً للنشطين اقتصادياً.
	معرفة مديات الاحتياجات ذات التغيير.
	جدوى اقتصادية تخص مبدأ الاحلال الاقتصادي، وهو أن يَحُل عُنصراً من عناصر الانتاج بعنصرٍ آخر لأسباب تتعلق بكُلف المواد والمسافات، وما بدائله خارجَ محافظة النجف أو داخلها.
	نوع الخدمة التي يقدمها الدور الاستثماري إن كان قاصراً على مراكز المدن الحضرية، وهاملاً لأكبر جزء، وهو ما يُزيد عن 80% من مساحة المحافظة الكلية (ناحية الشبكة).
الغاية: القوة الاجتماعية للمكان	

الهدف	المؤشر
سمةُ المكان مجتمعياً تُختزل بـ:	الشخوص المكانية ذات الحضور، بوجودها الهندسي المرئي، وبفعل الشعور الحسي.
	الجماعات السلطوية الزعامية.
	المجتمعات ذات التفاعلية الاقليمية.
	المكونات البيئية الطبيعية.
	الكوارث بفعل الإنسان أو بدونهِ.
في عملية التنظيم الاجتماعي، تقل المشكلات بالنسبة للمستقرات البشرية لكون:	التنظيم الاجتماعي يسعى لتحقيق العدالة والمساواة فيما بين السكان.
	التفاعل بين أواصر الخلايا المكانية.
	التواصل والأتصال يضفي طابعاً للقوة المجتمعية تُبرز من خلال التوجهات والوجهات المكانية.
	توزيع السكان غير المتوازن يُعطي انطباعاً عن اللاتنظيم المكاني.
	الوصف المكاني يؤدي إلى فهمه كمتغيرات، لكون قراءتها اجتماعية.
تشكلت تراتبية المستقرات بالتدرج وفقاً:	لانبثاقها من المركز المحوري للسياق الاقليمي.
	بضريح الإمام علي بن أبي طالب (ع) المهيمن على خط السماء لقرينة الادلال La Sigfiance ذي المعنى المصاحب للإحساس بالذاتيتين (المادية والمعنوية).
	المؤثرات الاجتماعية في النسق الحضاري لمحافظة النجف، من الداخل والخارج.
	المواقف ذات الاحاسيس الجمالية المنبثقة من العواطف والميول والرغبات الانسانية.
	للإدراك الشعوري في التصور الذهني ـ الفردي، وكذلك في الخريطة الذهنية ـ الجماعية، فضلاً عن الموديلات الثقافية ـ الصور المكانية.
يستهدف الموقع الديني بالاستحواذ على:	تحول قِوى المكان لوظيفتهُ الدينية.
	تعزيز الوظيفة السياحية.
	للوظيفة التجارية، والاستثمارية.
	للاستعمال السكني، لرفع سعر سوق السكن.
	بوساطة فعالياته، من جمع عدة افعال، فتتبلور الفعاليات لتُكون إما (نشاطاً) أو (عدة أنشطة).

الهدف	المؤشر
هنالك مكان يقوم بنفسهِ، كما ويوجد مكان يضمحل بنفسه نتيجة:	الارتكاز على عوامل النمو الداخلية فقط.
	الارتكاز على عوامل النمو الخارجية فقط.
	الأخذ بعوامل النمو الداخلي والنمو الخارجي.
	التداخل فيما بين، جغرافيته الطبيعية مع جغرافيته البشرية، بين الحيز ومجاوراته.
	الاعتماد على العادات الاجتماعية والأعراف القانونية والتقاليد الأثنية، والديانة.
الحرية الفكرية تؤدي إلى الإبداعات فهل أن:	مركزية النظام المتشبث بفكرته ستؤدي إلى الحد من التجديدات والابتكارات.
	لكون محافظة النجف ذات طابع ديني، لذا ستُولى اهتماماً بالإثراءات العلمية وحتى الدخيلة مع محاكاتها ـ تناصها ـ لتطويعها مكانياً.
	الاستيعاب الفكري القيمي بمفاهيمه، وتعريبها بما يتلاءم مع روح العصر الحديث.
	لقد غدت المنظومة الحضرية مكاناً إجرائياً بوساطة التعقيدات العصرية، مما تؤدي إلى فقدان الدمج المجتمعي المُنصهر بعلاقاته.
	الاسترشاد بفكرة اللامكان، للبعيد النائي، المهمل تخطيطياً بلا خدمات، وهذا يستثمر بفكرة جديدة، تجعله موصوفاً بالتقبل الاجتماعي، عوضاً عن الاستلاب.
حث الأهالي من خلال دورات تدريبية على:	الشراكة المجتمعية.
	التكافل الاجتماعي.
	التضامن المؤسساتي.
	التأمين على الحياة مع السلامة الجسدية.
	زيادة الوعي لتقليل نسبة المعوزين ونسبة البطالة مع تخفيض عدد الوفيات وخصوصاً للأطفال الرضع، ولذوات الحمل والولادة.
التغيير الاجتماعي المخطط في محافظة النجف يتماشى مع:	الصالح العام.
	لصالح السلطة المحلية.
	لصالح السلطة المركزية.
	لصالح المحافظات المجاورة خصوصاً، وللبلد عموماً.
	لأصحاب القرار التخطيطي.

الهدف	المؤشر
المجتمع النجفي يُؤثر ويتأثر في:	الحتمية الهندسية، هي الحيز المكاني ذات الأبعاد والأشكال المُتسقة.
	الحتمية الدينية، هي العبادات والمعاملات الفروعية ذات الأدلة والبراهين الأصولية، وربط الإنسان بالسماء روحياً.
	الحتمية النفسية، هي الضوابط السلوكية الإرادية، والسلوك غير الإرادي، للذات مع العامل الوراثي.
	الحتمية الاجتماعية، هي العقل الجمعي، والتوجه الإديولوجي، فضلاً عن المعايشة.
	الحتمية الاقتصادية، هي علاقة المكانة بالمكين ـ أي أن لكل مكان مستوى ثقافي معيناً لطبقة اجتماعية تتعايش فيه.
الخاصية السلوكية المُجسدة للقوة الاجتماعية هي:	سلوك تأويلي إيحائي.
	سلوك عقلاني اختياري.
	سلوك نموذجي تفاضلي.
	سلوك وجداني عاطفي.
	سلوك إخباري تقليدي.
الغاية: البُعد البيئي للمكان	
الإنماء المكاني يتبلور بوساطة:	العمليات البيئية المستدامة التكيفية.
	حسب الرؤية السياسية، والإدارية.
	للرؤية التخطيطية، وفقاً للاقتران المكاني، هويتهُ ذات الميزة النسبية.
	ستراتيجية إحلال الاستيرادات، وهي أن يقوم المكان بالإنتاج لا الاستيراد.
	السيطرة على كثافة الاستعمالات في جزء مكاني، وإيجادها في جزءٍ آخر، مما يعمل ذلك في تقليل الرتابة بوجود الاهتمام المكاني.
التنظيم المكاني البيئي يعتمد على:	التعامل مع المعطيات الوظيفية للحيز ومجاوراته، مع استغلال الموارد الكامنة، لكي تتم المحافظة على الموارد المُتاحة.
	تفعيل دور الخريطة الاستثمارية في السياق المؤسسي.
	توزيع أدوار القِوى، وفقاً للمصلحة المكانية.
	إقامة مستقرات في الأماكن الرخوة ـ الضعيفة في الجانب التنموي، لكي تُعد بمثابة رئة ـ مُتنفس لمحافظة النجف.
	العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تناغمها المهم في عملية التنظيم وإعادته مرة أخرى بحسب الحاجة.

الهدف	المؤشر
إن عملية تصنيف وتوزيع استعمالات الأرض تُعد:	سيطرة وترتيب مكاني إداري.
	يحتاج هذا التصنيف والتوزيع إلى تأهيل ـ تصنيفاً وتوزيعاً مستمراً، وبشكل يتناسب مع الواقع البيئي.
	لترتيب التفاعلات بين العلاقات الوظيفية، بغية إنعاش الجانب البيئي للمواطنين.
	يُعبر عن دالة لمستوى المكان المخطط، وفقاً للتغيرات الإرادية الزمنية وللتغييرات بفعل قِوى مؤثرة محلية وخارجية.
	هادفة لربط المؤسسات والنظم والأنساق، بعضها مع البعض الأخر، لصالح البُعد البيئي.
ذوق المُستهلك هو المُتحكم بشكل ملحوظ في عملية:	تخطيط النقل والمواصلات.
	لتبريز دور التفاعل المكاني فيما بين الفرد والجماعة والمجتمع، فالإنسان وليد بيئتين ـ الطبيعية، والهندسية.
	يبلور ذوقاً يمتاز به مجتمع دونما آخر.
	الإنتاج والاستهلاك.
	الاستيراد والتصدير.
للمدن العصرية مرونة في سوق العمل نتيجة:	الاقتصاد الأخضر.
	التنافس التكنولوجي.
	الإدارة الشفافة للحوكمة الذكية.
	الابتكارات الأمنة للنقل الذكي والمرور المستدام.
	الترابطات المجتمعية مع زيادة قابلية الطبيعة البيئية ومواردها.

الهدف	المؤشر
تُعد التيلماتية Telematics والمعلوماتية Informatics من الوسائل الحديثة تكنولوجياً لأغراض:	الحكومة الالكترونية ضرورة بيئية.
	اصطلاحان مترادفان يستخدمان في إيلاج آليات التواصل بوساطة مُعدات الوسائل الرقمية في جميع مفاصل البنى الفنية، الفوقية ـ الاجتماعية، والتحتية - الخدمية.
	إنها خدمات تؤثر في النظام البيئي ذي الأبعاد (المستدامة والمستديمة) مكانياً.
	تحديد مراكز الخدمة الاجتماعية (CSCs) بأنها المؤثرة في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، بما يتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية.
	لتحديد القطاعين العام والخاص مع تعزيز الدور الالكتروقراطي، فضلاً عن تطوير لغة التخاطب مع المجتمع المدني، لكونها موجة التحول الثالثة عالمياً، بعد موجة التحول الأولى الزراعة وموجة التحول الثانية الصناعة، فهي الوسيلة المتضامنة مع المحيط الحيوي بكل مضامينه.
عملية إدارة الموارد المائية في منطقة الدراسة (جوفية وسطحية) (جارية وراكدة) لها دور بارز في البُعد البيئي للمكان من خلال:	إنها مؤثرة في زيادة الرقعة للمساحة المزروعة.
	تعزز دور الاستقرار الريفي ـ المحيط المديني.
	ستكون مؤثرة في زيادة نسبة المزروعات الصيفية.
	استثمارها بيئياً لأجل الحصول على الطاقة النظيفة، وفي تقليل الملوثات.
	فيها تتم عملية نشر الزراعة، لتعميم الفائدة البيئية، وبذلك تقل الأتربة والتصحر، كما يظهر ازدهار في المناطق والمحميات الطبيعية، فضلاً عن وقف الصيد غير المشروع.
تسعى الزراعة لحماية النظام الايكولوجي من:	انجراف التربة.
	تقليل الاحتباس الحراري.
	الحفاظ على تنوعها.
	تشكيل محور مهم من محاور البصمة البيئية، بعدمية قطع الأشجار مع الاستهلاك حسب الحاجة القصوى.
	الملوثات (الفيزيائية ـ البصرية، والكيميائية ـ الصناعية، والضجيجية ـ الصوتية، والاحيائية- الطفيليات البكتيريا).

الهدف	المؤشر
تشجيع العمل بالاقتصاد الأخضر يهدف إلى:	إيجاد العلاقات النفعية التبادلية فيما بين الاقتصادات الانسانية مع ملاءمتها للنظام البيئي الطبيعي، مما يعكس بأثره في النشاط الإنساني، على عكس الاقتصاد الرمادي الكلاسيكي، القائم على الوقود الإحفوري الحجري والفحم والبترول والغاز الطبيعي، وهو ذو مبدأ رأسمالي يسعى للتوسع لزيادة الربحية بنسق عمودي للمنشأة الصناعية ـ كادراً وظيفياً، ونسق أفقي للمنشأة الصناعية ـ امتداداً مكانياً.
	نوعية المواد والموارد في عمله، مع درء المخاطر عن الإنسان بإيجاده فرصاً لمجال البحث العلمي المتطور الساعي للتحفيز الأنشطة اجتماعياً واقتصادياً كالنقل العام والنقل الذكي.
	التقليل من الإجهاد المائي، مع توفير مستلزمات الأمن الغذائي.
	الاعتماد على أنظمة عصرية للإدارة البيئية كالاستثمارات الهادفة لتحسين البيئة، فضلاً عن إيجاد سياسات قانونية لمسايرتها، تسعى لإيجاد مدينة ايكولوجية، مجتمع المعرفة القيمية.
	مشاركة المواطنين في العملية التخطيطية من اجل ديموقراطية المكان، والتي ستوسع من الأنشطة والعلاقات البينية، بحيويتها ومرونتها، عن طريق ربطها بالإنتاجية والاستهلاك الكفوء للحاجة والطاقة البشرية، فالاقتصاد الأخضر يهدف إلى خدمة البيئة وجوانبها الاجتماعية والاقتصادية ـ الانسانية.
في محافظة النجف، ينبغي معالجة المناطق المُتضررة بيئياً من خلال البحث عن:	المشكلات لغرض حلها كبقايا أضرار الحروب.
	حل مشكلة تصريف المياه الثقيلة، ومواقع الطمر الصحي، ومشكلة التربة، فضلاً عن مياه الأنهار.
	الدعوة إلى استخدام حقول الطاقة الشمسية في مساحات من ناحية الشبكة، لكونها تُمثل مكاناً مناسباً لوضع الإمكانات الصديقة للبيئة، المستلزمة لمناطق واسعة.
	توفير المسطحات المائية والنوافير في أقضية ونواحي محافظة النجف، للتنقية المُناخية.
	مَد حزام أخضر في الصحراء الغربية يحيط بالمستقرات البشرية، يكون مصداً للأتربة، وما ينتج منها، خدمة للمحيط الحيوي عموماً، وللحيز المكاني خصوصاً.

الهدف	المؤشر
الإنماء المكاني يتبلور بوساطة:	العمليات البيئية المستدامة التكيفية.
	حسب الرؤية السياسية، والإدارية.
	للرؤية التخطيطية، وفقاً للاقتران المكاني، هويتهُ ذات الميزة النسبية.
	ستراتيجية إحلال الاستيرادات، وهي أن يقوم المكان بالإنتاج لا الاستيراد.
	السيطرة على كثافة الاستعمالات في جزء مكاني، وإيجادها في جزءٍ آخر، مما يعمل ذلك في تقليل الرتابة بوجود الاهتمام المكاني.
التنظيم المكاني البيئي يعتمد على:	التعامل مع المعطيات الوظيفية للحيز ومجاوراته، مع استغلال الموارد الكامنة، لكي تتم المحافظة على الموارد المُتاحة.
	تفعيل دور الخريطة الاستثمارية في السياق المؤسسي.
	توزيع أدوار القِوى، وفقاً للمصلحة المكانية.
	إقامة مستقرات في الأماكن الرخوة ـ الضعيفة في الجانب التنموي، لكي تُعد بمثابة رئة ـ مُتنفس لمحافظة النجف.
	العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تناغمها المهم في عملية التنظيم وإعادته مرة أخرى بحسب الحاجة.
إن عملية تصنيف وتوزيع استعمالات الأرض تُعد:	سيطرة وترتيب مكاني إداري.
	يحتاج هذا التصنيف والتوزيع إلى تأهيل ـ تصنيفاً وتوزيعاً مستمراً، وبشكل يتناسب مع الواقع البيئي.
	لترتيب التفاعلات بين العلاقات الوظيفية، بغية إنعاش الجانب البيئي للمواطنين.
	يُعبر عن دالة لمستوى المكان المخطط، وفقاً للتغيرات الإرادية الزمنية وللتغييرات بفعل قِوى مؤثرة محلية وخارجية.
	هادفة لربط المؤسسات والنظم والأنساق، بعضها مع البعض الأخر، لصالح البُعد البيئي.
ذوق المُستهلك هو المُتحكم بشكل ملحوظ في عملية:	تخطيط النقل والمواصلات.
	لتبريز دور التفاعل المكاني فيما بين الفرد والجماعة والمجتمع، فالإنسان وليد بيئتين ـ الطبيعية، والهندسية.
	يبلور ذوقاً يمتاز به مجتمع دونما آخر.
	الإنتاج والاستهلاك.
	الاستيراد والتصدير.

الهدف	المؤشر
للمدن العصرية مرونة في سوق العمل نتيجة:	الاقتصاد الأخضر.
	التنافس التكنولوجي.
	الإدارة الشفافة للحوكمة الذكية.
	الابتكارات الأمنة للنقل الذكي والمرور المستدام.
	الترابطات المجتمعية مع زيادة قابلية الطبيعة البيئية ومواردها.
تُعد التيلماتية Telematics والمعلوماتية Informatics من الوسائل الحديثة تكنولوجياً لأغراض:	الحكومة الالكترونية ضرورة بيئية.
	اصطلاحان مترادفان يستخدمان في إيلاج آليات التواصل بوساطة مُعدات الوسائل الرقمية في جميع مفاصل البنى الفنية، الفوقية ـ الاجتماعية، والتحتية - الخدمية.
	إنها خدمات تؤثر في النظام البيئي ذي الأبعاد (المستدامة والمستديمة) مكانياً.
	تحديد مراكز الخدمة الاجتماعية (CSCs) بأنها المؤثرة في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، بما يتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية.
	لتحديد القطاعين العام والخاص مع تعزيز الدور الالكتروقراطي، فضلاً عن تطوير لغة التخاطب مع المجتمع المدني، لكونها موجة التحول الثالثة عالمياً، بعد موجة التحول الأولى الزراعة وموجة التحول الثانية الصناعة، فهي الوسيلة المتضامنة مع المحيط الحيوي بكل مضامينه.
عملية إدارة الموارد المائية في منطقة الدراسة (جوفية وسطحية) (جارية وراكدة) لها دور بارز في البُعد البيئي للمكان من خلال:	إنها مؤثرة في زيادة الرقعة للمساحة المزروعة.
	تعزز دور الاستقرار الريفي ـ المحيط المديني.
	ستكون مؤثرة في زيادة نسبة المزروعات الصيفية.
	استثمارها بيئياً لأجل الحصول على الطاقة النظيفة، وفي تقليل الملوثات.
	فيها تتم عملية نشر الزراعة، لتعميم الفائدة البيئية، وبذلك تقل الأتربة والتصحر، كما يظهر ازدهار في المناطق والمحميات الطبيعية، فضلاً عن وقف الصيد غير المشروع.

الهدف	المؤشر
تسعى الزراعة لحماية النظام الايكولوجي من:	انجراف التربة.
	تقليل الاحتباس الحراري.
	الحفاظ على تنوعها.
	تشكيل محور مهم من محاور البصمة البيئية، بعدمية قطع الأشجار مع الاستهلاك حسب الحاجة القصوى.
	الملوثات (الفيزيائية ـ البصرية، والكيميائية ـ الصناعية، والضجيجية ـ الصوتية، والاحيائية- الطفيليات البكتيريا).
تشجيع العمل بالاقتصاد الأخضر يهدف إلى:	إيجاد العلاقات النفعية التبادلية فيما بين الاقتصادات الانسانية مع ملاءمتها للنظام البيئي الطبيعي، مما يعكس بأثره في النشاط الإنساني، على عكس الاقتصاد الرمادي الكلاسيكي، القائم على الوقود الإحفوري الحجري والفحم والبترول والغاز الطبيعي، وهو ذو مبدأ رأسمالي يسعى للتوسع لزيادة الربحية بنسق عمودي للمنشأة الصناعية ـ كادراً وظيفياً، ونسق أفقي للمنشأة الصناعية ـ امتداداً مكانياً.
	نوعية المواد والموارد في عمله، مع درء المخاطر عن الإنسان بإيجاده فرصاً لمجال البحث العلمي المتطور الساعي للتحفيز الأنشطة اجتماعياً واقتصادياً كالنقل العام والنقل الذكي.
	التقليل من الإجهاد المائي، مع توفير مستلزمات الأمن الغذائي.
	الاعتماد على أنظمة عصرية للإدارة البيئية كالاستثمارات الهادفة لتحسين البيئة، فضلاً عن إيجاد سياسات قانونية لمسايرتها، تسعى لإيجاد مدينة ايكولوجية، مجتمع المعرفة القيمية.
	مشاركة المواطنين في العملية التخطيطية من اجل ديموقراطية المكان، والتي ستوسع من الأنشطة والعلاقات البينية، بحيويتها ومرونتها، عن طريق ربطها بالإنتاجية والاستهلاك الكفوء للحاجة والطاقة البشرية، فالاقتصاد الأخضر يهدف إلى خدمة البيئة وجوانبها الاجتماعية والاقتصادية ـ الانسانية.
في محافظة النجف، ينبغي معالجة المناطق المُتضررة بيئياً من خلال البحث عن:	المشكلات لغرض حلها كبقايا أضرار الحروب.
	حل مشكلة تصريف المياه الثقيلة، ومواقع الطمر الصحي، ومشكلة التربة، فضلاً عن مياه الأنهار.
	الدعوة إلى استخدام حقول الطاقة الشمسية في مساحات من ناحية الشبكة، لكونها تُمثل مكاناً مناسباً لوضع الإمكانات الصديقة للبيئة، المستلزمة لمناطق واسعة.
	توفير المسطحات المائية والنوافير في أقضية ونواحي محافظة النجف، للتنقية المُناخية.
	مَد حزام أخضر في الصحراء الغربية يحيط بالمستقرات البشرية، يكون مصداً للأتربة، وما ينتج منها، خدمة للمحيط الحيوي عموماً، وللحيز المكاني خصوصاً.

الهدف	المؤشر
الغاية: التنظيم المكاني والإطار المؤسسي للمكان	
يهدف التنظيم المكاني إلى:	تشذيب وبلورة للثقافات المحلية مع ما تتضمن من تطورات فنية.
	تقليل الفوارق بين عدمية التوازن المكاني، بواسطة ضخ الاستثمارات في الأماكن الرخوة، وإيجاد تكتلات تدعم البيئة الفيزيائية للأنظمة المكانية.
	أحياناً يكون العمل بنظرية قطب النمو اللامتوازنة ذات الموقع التنموي المتمركز ـ الطبيعي مع التكتل المصطنع ـ ومن المجاورات، ضرورياً، لكونها عملية تنموية لغرض إعادة التنظيم المكاني في المحافظات ذات اللاتوازن الملحوظ، كما في محافظة النجف العازلة لناحية الشبكة بكل مفاصل التنمية، وهذا ما يهددها كمستقرة صغيرة ـ سكاناً وكبيرة مكاناً ـ ذات التواجد التنموي الضعيف.
	التفاعل الوظيفي مع كل أجزاء ومجزءات المحافظة، كما أن تحقيق العناصر الانتاجية يأتي من مصدر مهم وهي الأرض بموقعها وموضعها، فهي لا تُغفل من جانب المُخطط.
	إن حجم المدينة يُحَدَد على أساس الكلفة والمنفعة، وليس على أساس عدد سكانها، لكونه يتباين مع مفهوم تطور المدن بديهياً.
من خلال التحليل المكاني لمحافظة النجف تبين الآتي:	عدم وجود توازن مكاني استقراري مُخَطط، وإنما وجود تخطيط إداري أو على هامش التخطيط المرن.
	الخطأ المتكرر في حساب التخصيصات الاستثمارية الموزعة على القطاعات.
	عدم استغلال المساحات (البكر) الجديدة، فضلاً عن التركيز على بعض المراكز، وهذه نظرية حضرية، سيتداعى بسببها الحضر والريف، إن بقيت قاصرة في تدارك المجاورات.
	ينبغي إعادة السياسة الاستثمارية، من نقل استثمارات في مكانٍ معينٍ لغرض التمهيد لإقامة مستقرة جديدة ذات رؤية مستقبليةٍ، هدفها وقف التخلخل والاضطراب الحاصل في المحافظة بين الازدهار والمشكلة.
	التصويب في استخدام مبدأ الإحلال في استخدام زحف استعمال على آخر في ترتيب الأرض، وذلك يتعلق بأسباب اللاتوازن كالاكتظاظ، واحياناً يكون تخطيطياً لتفادي وقوع المشكلة، كما أحياناً يكون عشوائياً، وبذلك لا يكون حلاً لمشكلة.

الهدف	المؤشر
لثنائية التنمية المكانية، مركزاً وهامشاً بمعنى:	التصارع مع استمالة لهيمنة مكانية ذات قِوى إفراغية للموارد والمؤثرات، أي الإزاحة لصالح المكان الأقوى.
	تُشكل عقبة يستوجب تجاوزها بوساطة حل المشكلة التخطيطية السابقة ـ التنظيم المكاني ـ الذي أنتفت منه الحاجة المستقبلية، والذي أصبح ظاهرة تدعو للاتوزان المكاني، وبالنتيجة فأن الأمر يستلزم تخطيطاً جديداً ـ إعادة التنظيم المكاني، للديمومة.
	للمجتمع أشكال تنموية، تبدأ بثبات المستقرات، ثم بتكوينها لمراكز قطبية ذات رأس مال ـ مادي وبشري أو بتلاشيها.
	تبدأ بوادر الاستقطابية بالانتشار التنموي، بوساطة الزحف والامتداد العمراني، وصولاً للمنافسة المكانية.
	المكان الواسع بين عدة مراكز تنبض بالقوى المؤثرة، يؤدي إلى إما للجذب أو للطرد الموقعي.
للتخطيط ذي الإطار المؤسسي أنساق وأفكار منها:	النسق الفلسفي الدال على الجانب القيمي للمجتمع، فضلاً عن ربطه بأسسه العقلانية لتبويب ذلك مكانياً.
	النسق المنتظم الدال على تحديد عناصر التنظيم لخدمة الإنسان، كالعلاقات ومكانياً كالاستعمالات.
	إشراك ما يُمكن تضمينه في إجراء العمليات التخطيطية لتعزيز مستوى الثقة فيما بين السلطة السياسية والادارة التخطيطية مع الجماهير الشعبوية.
	العلاقة ما بين الرمز والإشارة، بتمثيلها سيميائية Semiotis (متوارية وبارزة) وهاتان السيميائيتان تبرهنان على وجود طاقة مكانية.
	للترتيب المكاني الملازمة للاتصالات البلاغية في العمارة، سيميائيات متكاملة ذات قرينة متوازنة، ولو كان لها مركز واحد ذو هالة وهيمنة وهيبة، تنبثق منه بتكامل.
لوحظ أن التصميم المعماري في محافظة النجف فيه:	تأملات عن الحيوية فيما بين (الكتلة والفراغ)، فضلاً عن التأملات ما بين (المُقعر والمُحدب).
	تناغم إيقاعي.
	توازن منتظم.
	هيمنة للمحاور المتكاملة والمتناقضة، بشكلها المنظور وغير المنظور ـ المرئي واللامرئي.
	تمتاز منطقة الدراسة ببروز لنظرية (الثابت والمتحول) وذلك جاء لتواجد مرقد الإمام علي بن أبي طالب (ع)، فهو الثابت، وما حولهُ المتغير، من برهة لأخرى، علماً أن هذه قرينة لقوة الثباتية المكانية النابضة حركياً.

الهدف	المؤشر
إن سياسات التنظيم المكاني والإطار المؤسسي هي:	سياسة تنمية المحاور التنموية.
	سياسة تنمية قطب النمو.
	سياسة الوحدات التنموية في الانتشار المكاني للاستثمارات، بدعم المستقرات للتوسع.
	سياسة التجميع القطبي، بدمج عدة أقطاب، للنهوض بقطب تنموي آخر، يكون العمل بتنميته أشبه بالفكر التخطيطي فقط، ومن ثم يبدأ بالازدهار فينهض بمؤثرات غيره ـ الاستقطاب الإيجابي.
	سياسة التنمية المرحلية التجزيئية، وتكون بمراحل زمنية لكل منها (زمن ومكان) كما وتكون على شكل مربعات تنموية أو خطوط شريطية تنموية، تأتي من الواقع البيئي للمكان، وحسب رؤية المخطط.
الإدارة اللامركزية هي المشاركة في صنع القرار فيما بين السلطة المحلية والمواطنين، فهي بمثابة تفويض لبعض الأمور من خلال:	إيكال بعض القضايا للمجتمع.
	إن نقل السلطة - التشارك ما بين السلطة المركزية مع السلطة المحلية، سيساعد المواطنين من أهل محافظة النجف في المشاركة من خلال القطاع الخاص.
	يزداد بزيادة الوعي المجتمعي المتوازن مع الالتزام به، كما تتجسد في ذلك البلديات، فهي اللامركزية الإدارية المعنية بالخصخصة privatization مع سلطة المحافظ ومجلس المحافظة.
	القيام بتوليفة تراكمية من خلال الأدوار في البلد مع تشجيع الاستثمار الأجنبي، لكون الحكم هو فدرالي federal أي اتفاقي في حول تجسيد معنى الديمقراطية المكانية لمحافظة النجف، وهي بذلك تختلف عن الحكم الكونفدرالي confederal الذي يُعد بمثابة كيانات مكانية مستقلة مرتبطة بالبلد فقط بالصلاحيات والاتفاقات كإقليم كردستان.
	إن هدف اللامركزية المكانية هو استغلال الثروات لصالح سكان المحافظة، لكونهم أولى من غيرهم، مع إيجاد أنظمة اقتصادية تعمل مع المحافظات الأخرى على الاستيراد والتصدير، وكذلك العمل في التجارة الخارجية الإقليمية، والعمالة ذات المهارة الفنية، فهي تسعى للعدالة الاجتماعية، وللنمو الداخلي، فالمكان لا بد من أن ينمو بمؤثراته، خبراته المادية والبشرية ـ الاعتماد على مقوماته، ثم الاعتماد المتبادل مع المجاورات، وبالتالي سوف ينهض المكان خلال الإطار المؤسسي المُخَطط وصولاً إلى ذاتيته ـ موضوعه التكاملي.

الهدف	المؤشر
المسح الفيزيائي للتنظيم المكاني، وفقاً للإطار المؤسسي، يتضمن عمليات مسحية هي:	المسح البيئي عن طبيعة الموقع الكبير.
	المسح العمراني عن تخطيط الموضع الحيز.
	المسح الاجتماعي بخصوص السكان وتوجهاتهم.
	المسح الاقتصادي بخصوص العلاقات الوظيفية المبلورة للمكان.
	المسح الخاص بعمليات الربط الإقليمي (من... إلى) ذات التوجهات التنموية الارشادية.
يبحث الإطار المؤسسي المتعامل مع التخطيط الحضري والاقليمي عن آليات لتحقيق الوفورات الاقتصادية التي تشمل الوفورات الداخلية وهي اقتصادات الحجم كالتخصص في العمل مع رفع مستوى المهارة، والوفورات الخارجية هي الموقعية الهندسية، الخاصة بالمنافع التي يحصل عليها مُنتج من مُنتج آخر والآليات هي:	التشابك والتوازن- العوامل الفنية.
	تنوع الفعاليات.
	تبادل الأنشطة والوظائف.
	ظواهر وحالات التقارب ـ التجاور، والتباعد - التجاوز.
	ربط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع المكان.
الترابط الفعال فيما بين التنظيم المكاني (للمخططين) والإطار المؤسسي (للإداريين) يبلور صوراً للأوجه المكانية المنتظمة كما الآتي:	تُنعت المستقرة أولاً بأنها ذات مركز محوري في الداخل ـ الوسط وهذا المحور يحاكي المناطق الواقعة في أطرافه باعتدالٍ للنطاق التأثيري.
	مراعاة الأحجام والمراكز للمدن، وفقاً لرؤية تخطيطية، ذات مستوى إدراكي بما ستؤول إليه المحافظة مستقبلاً، لذا ينبغي أن تستثمر الجهود باتجاهات التنمية لكل الأجزاء البعيدة.
	كلما يكون المركز كبيراً تتسع رقعة إقليمه المتمم، لذلك فأن استغلال الأقاليم المتممة من عند المركز يُعد غير صائب، فالتخطيط يُحتم العكس برفد المركز من كل الاحتياجات المادية والمعنوية لمحيطه، وبذلك تنجح العملية التخطيطية مع الإدارة المؤسسية.
	وجود تنظيم هرمي من المركز يظهر انبثاقه، ولغاية اطرافه تتمحور بـ (نظاماً إدارياً) و(نظاماً للنقل والمرور) و(نظاماً للتبضع) أما الخدمات، فيجب أن تصل إلى الجميع بهرمية، ولذلك هُجرت ناحية الشبكة ولم تكن في يوم مستقرة مخططة، بسبب عدمية الهرمية الخدمية فيها، مما أثر ذلك في وجودها الاستقراري.
	التوافق بين التنظيم الحكومي والتقسيم الإداري، له أثر في توسيع المستقرات وتباعدها لغير المتجانسة منها، ودمجها للمتجانسة منها.

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

بعد تحليل نتائج الاستبانة، بوضع الأوزان وحسابها لكل هدف، كما في الجدول (18).

الجدول (20) يوضح النتائج بصورة تراتبية، كما جاءت في المقابلات الاستبيانية.

الهدف	الدرجة حسب الاهمية في التسلسل
الغاية الثالثة (البُعد البيئي للمكان)	1
الغاية الرابعة (التنظيم المكاني والإطار المؤسسي للمكان)	2
الغاية الأولى (القوة الاقتصادية للمكان)	3
الغاية الثانية (القوة الاجتماعية للمكان)	4

يبين الجدول (18) النتائج حيث وجدت أنها مقاربة لبعضها البعض وهذا يعزز على أن المكان يقوم أولاً على البُعد البيئي وثانياً على التنظيم المكاني والإطار المؤسسي وثالثاً على القوة الاقتصادية ورابعاً على القوة الاجتماعية. وخصوصاً أن محافظة النجف ذات مزايا بيئية سياحية تكمن في مساحة غير مُستغلة كبيرة تعاني من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، وذلك نتاج لكثرة تركز السكان في مناطق معينة، فضلاً عن الوافدين إليها، وهذا ما يجعل منها ذات بُعداً بيئي، وهو الأهم في منطقة الدراسة، لكونه مهملاً نتيجة الاهتمام بالجوانب الربحية في بعض المناطق، لكون أغلب أراضي محافظة النجف شبه مُستغلة إمكاناتها باستثناء ناحية الشبكة ذات الإمكانات والمزايا الموقعية التي تعزز دور الأثر البيئي الحيوي ويظهر ذلك من خلال استغلالها وفقاً لعملية إعادة التنظيم المكاني المنبثق من الحاجة الماسة هناك، فركائز الاستقرار بالأساس هو البُعد البيئي المهيمن على القوتين الاقتصادية والاجتماعية والمتحكم بالتنظيم المكاني والإطار المؤسسي بشكل صحيح.

كما تختلف استعمالات الأرض فيما بين البيئتين الفيزيائيتين (الحضرية والإقليمية) مما يسبب ذلك في ارتفاع ملحوظ بدرجة حرارة الجو في المستقرات الحضرية، كما يسبب ذلك أيضاً في انخفاض ملحوظ بدرجة حرارة الظهير أو الريف Rural، إذ أن كل مدينة هي تعبيرٌ عن كيان حضاري ومدني استقراري متراكم فضلاً عن الائتلاف مع الآخرين، كما وتُعد إقليماً إن توفرت فيها خصائص ساندة لوضعها المكاني، علماً أن بإمكان المواطن البغدادي أن يطلق مفردات إقليم على محافظة البصرة أو محافظة النجف، وكذلك بإمكان المواطن البصري أو المواطن النجفي أن يطلق مفردة إقليم على بغداد، وذلك حسب الرؤية الإدارية أو التخطيطية للمكان؛ علماً أن مفردة إقليم هي يونانية وأصلها (كْليما) ومعناها ميل الأرض بالنسبة للشمس، وقد عُربت بالألف المهموزة في الأسفل وحذفت الكاف من بدايتها مع

حذف الألف من أخرها، وقد قال عنه الأزهري: أحسبهُ عربياً، كأنه سمي إقليماً لأنه مقلوم من الإقليم الذي يُتاخمه أي مقطوع عنه (الجواليقي، 1990، ص120) علماً أن الوحدات الإدارية، هي المقصود بها الأقضية والنواحي والمحافظات حسب حدودها المثبتة، وهي ما تشمل باللفظ الإداري محافظة، وباللفظ التخطيطي إقليماً، أما الحضر فالمقصود به المناطق الواقعة ضمن حدود البلديات ـ التصميم الأساس -، لكن المقصود بالريف هي المناطق الواقعة خارج حدود البلديات ـ المخطط الهيكلي ـ أما المحلة السكنية أو الحي السكني فهي تجمعات معيشية في مجموعة مساكن تختلف من حيث الكبر والتعداد ومنها مستقرات بشرية متجاورة وأخرى متناثرة.

التخطيط الاقليمي بنظرياته يدعو للاتوازن المكاني حسب قول المخطط Stuart Holland، أما العلم الاقليمي بنظرياته فهو يدعو لعملية التوازن المكاني، ولو تطلب ذلك دعوة إلى عملية (ثنائية التنمية المكانية) التي تساعد بدورها في الحد من القلق والاختلال المكاني، في أماكن ذات مشكلة ـ رخوة غير مُستغلة إمكاناتها الكامنة والمتاحة، كما في الآتي تقسيم Stuart Holland لهذه النظريات:

- نظريات التوازن المكاني: هي المتعلقة بالتجميع القطبي فضلاً عن الابتكارات الجديدة ومسألة نشرها، كما في (الأسس الحديثة ـ ويبر- تطور الفلسفة الاقليمية ـ لوش ـ الهجرة التجارية ـ اوملن ـ المجمعات الصناعية ـ ايزرد).
- نظريات اللاتوازن المكاني: هي المتعلقة بإنشاء مركز محوري يشع بنطاق تأثيره في المستقرات الأخرى. وهذا ما هو موجود في محافظة النجف كمركز أقضية النجف والكوفة، لذا ينبغي القيام بإعادة لهذا التنظيم المكاني، ومن خلال إما (تجميع قطبي مفتوح غير عازل لبعض المستقرات أو مركز قطبي محوري واحد في غير هذا المكان مثل ـ مركز قضاء النجف ـ لإعادة التنظيم المكاني).

وهذه النظريات هي (الصناعات الرأسمالية ـ ماركس ـ اللاتوازن التراكمي ـ ميردال ـ الاستقطاب المكاني ـ بيرو - الأساس التصديري ـ هومرهويت ـ وهو صاحب نظرية أخرى وهي حضرية معروفة باسم القطاعات الشعاعية). كما توجد نظريات تدخل ضمن مفهوم الهيكلية المكانية كنظرية المراحل ـ روستو - والنمو الداخلي للأولوية القطاعية ـ كلارك وفيشر- والمُدخل ـ المُخرج ـ ليونتيف وبودفيل (هولاند، 2000، ص9 - ص10).

من خلال ما تقدم يمكن العمل بنظرية تدعو للاتوازن المكاني، وهذا ما يدعو إلى التوازن المكاني، لكون محافظة النجف ذات استقرار مضطرب، لذا ينبغي تعديل كفة الاضطراب حسب دور الاقتصادات الموقعية، وهذا ما يدعو لعملية فتح المكان الواسع المغلق بوساطة ربطه بباقي أجزاء المحافظة، والمتمثل بناحية الشبكة، من خلال ايجاد قطب تنموي يعمل داخل نطاق تأثير (فكرة التجميع القطبي) ذي عملية ربط الهوامش بالمركز، بوساطة انشاء قطب تنموي جديد يأخذ في الاعتبار البُعد المكاني، فهو الحل الأمثل لعملية التوازن الواسع للأمكنة المغلقة والمفتوحة، حسب رأي Friedmann، على سبيل المثال فقد تبنت الحكومة الفرنسية سياسة التوازن الاقليمي باعتمادها لنظرية قطب النمو، القائمة على النمو غير المتوازن، وذلك لغرض تقليل سيطرة المركز (باريس) من خلال تعزيز اقتصادات إقليمية ذات قوى (معروف، 2006، ص86) لذلك ينبغي إعادة النظر في عملية التنمية المكانية لمحافظة النجف، وهذا ما يجعل البيئة المكانية ملاءمة للاستقرار والعيش البشري، لكن ينبغي الاستفادة من هذه المساحة غير الصالحة للزراعة من إقامة قطب تنموي لصناعة المواد المستوردة من محافظتي كربلاء وبابل كون ناحية الشبكة تُعد مركزاً تنموياً إن طُورت، كونها تعج بالمياه والاحجار والمعادن والتُرب الطبيعية، فهي تصلح لتكون محمية طبيعية ومستقرة بشرية، وموقعاً صناعياً، فضلاً عن السياحة، فالالتزام بالحرية الثقافية المجتمعية، بوساطة ممارسة المجتمعات لأدوارهم، وفقا للالتزامات دونما الاساءة للأخرين، شاملةً كذلك للتوجهات الدينية والعرقية والقانونية والبيئية، فضلًا عن وجوب تعدد أنواع البناء المُشيد بعيداً عن مجاورات المرقد العلوي، وهذا ما يعطي اشكالاً متعددة شكلياً، أما المجاورة للمرقد من ابنيةٍ فهي التي ينبغي أن تمثل فلكلوراً عربياً اسلامياً مُتأصلاً، وهذه تراتبية الثبات والتحول بوجود النمط شبه المغاير نتيجة لقوة الثباتية، مع تقليل نسبة البناء الديني، وذلك لأن محافظة النجف تعاني من الفجوات السكنية، خصوصاً بقضائي النجف والكوفة، كما أن المحافظة دينية وسياحية وسكنية وتجارية وثقافية واقتصادية، وذات سياق إقليمي، فهي لا تعد صفحة مكانية واحدة، بل صفحات متعددة. كما انه ينبغي ايجاد فرص للنقل الذكي المستدام الخاص بالرحلات (من ـ إلى) المرقد العلوي، تلافياً للمشكلات والاختناقات من حيث (النقل والمرور) وهذا ما يؤدي إلى نتائج واضحة مكانياً، وذلك لتنمية جميع المستقرات مع جعلها تزحف غرباً باتجاه الصحراء وصولاً لناحية الشبكة، من الاستقطاب إلى الانتشار، فضلًا عن

توفير الخدمات والوظائف والطرق الرابطة لجميع أماكن التوجهات التنموية، بالاعتماد على التنمية المحلية، فضلاً عن مَد سكة حديد من مركز قضاء النجف لناحية الشبكة، من أجل تسهيل عملية الذهاب والاياب، وذلك يُصّور الرؤية التخطيطية في اهتمامها بالجوانب الطبيعية والاثارية، لدرأ التنافر المكاني مستقبلاً.

ومن خلال العملية الاستبيانية لوحظ لو أنه تم اعتماد سياسة تخطيطية مستقبلية وهي بالتوجه غرباً كل خمسة أعوام 50 كم لمدة عشرين عاماً وهي بذلك ستسيطر على الصحراء بمساحة 200 كم، إذ ان كل 50 كم تمثل نقطة محورية تنموية وصولاً للترتيب المكاني، من خلال جعل مركز ناحية الشبكة بؤرة مستقطبة زراعية وصناعية وسياحية- فالتشجيع على الهجرة الايجابية بشكل مربعات تنموية شاغلة للفراغات ـ الاماكن الرخوة، وهذا بُعد ستراتيجي لبرامج خماسية، ذات مرحلية جاذبة بالاعتماد أيضاً على القطاع الخاص والقطاع الاجنبي، مع تداخلهما الضروري في القطاع العام، السلطة المحلية والسلطة المركزية.

علمًا انه في منهاج الموازنة للوزارات الاتحادية والتخصيصات الاستثمارية وتنمية الأقاليم، دعوة ملحوظة للاتوازن المكاني، وذلك يتضح بوساطة نسب المخصصات إلى القطاعات، وهذا لا يتماشى مع مسعى التنظيم المكاني المُنتظم، حيث يلاحظ أن القطاع الزراعي تداعى، وبهذه السياسة الاستثمارية غير التخطيطية، لكونها تقصي الريف وتدعم الحضر، مما انبثق من ذلك ثنائية التنمية المكانية، وهذه سياسة رأسمالية لذا ينبغي إيلاء الاهتمام بالقطاع الزراعي مع الخروج عن الرقعة الحضرية، علماً أن ناحية الشبكة إن استغلت ريفياً وصناعياً وسياحياً، فأنها ستعيد التوزيع ـ المُرجح للسكان مما يحثُ ذلك على التوازن المكاني بإظهار قوة المكان المُعاد تنظيمياً، فالاستثمار بالشكل الخاطئ يكون بمثابة إزاحة سكانية للمكان، أي تهجيرهم بصيغة إدارية، لذا ينبغي إدخال البُعد البيئي في العملية التخطيطية والاستثمارية.

كما ينبغي أن تتبنى الحكومة المركزية التخطيط التنموي (الحضري والإقليمي والمحلي ـ القطاعي) لمحافظة النجف بإشراكها مع شركات خاصة، وهذا ما يعزز من الخبرات والقدرات التخطيطية للمكان المراد ترتيبهُ، لكن الحكومة المركزية لا تُعير أهمية للمساحات الفارغة للمحافظات، وذلك لكونها مُكلفة، والذي يهمها هو استنزاف خيراتها الطبيعية بالدرجة الأولى، أي قلة الاهتمام وإن كانت في محافظة النجف، ظاهرة الاختلال والتوازن المكاني، علماً أن هذه

الظاهرة المكانية هي ما سُتعكس سلباً على الجانب البيئي، ولزيادة التواجد البيئي الايجابي، ينبغي التخلص من الأماكن الرخوة مع الأماكن ذات القوى الكبرى، لكي لا تضعف البيئة من جانب وتتضح في الجانب الأخر، فهي لا تكاد أن تُرى لما في المحافظة من اختناقات وتلوثات جمالية ـ بصرية، وهوائية ـ مُناخية، فضلاً عن التلوث المائي، مع تعزيز أدوار السلطات المحلية وإشراكها مع السلطة المركزية، بوساطة المشورة المتعلقة بالتخصيصات الاستثمارية، من كُلف وإنجاز، ذات أولوية لجميع القطاعات، تعزيزاً للتوازن البيئي.

المبحث الثاني: مُستخلص الإطار العملي

تحليل اللغة المكانية لخرائط المستقرات في محافظة النجف

يسعى التنظيم المكاني لحل المشكلات المكانية، بوساطة رؤية استراتيجية قادرة على ترتيب التخصيصات الاستثمارية لمحافظة النجف، لكي تتواجد علاقات ايجابية بين مستقراته المتعددة، وهذا ما يقلل من حدة التباين المكاني بتحقيقه للتوازن الاستقراري، من خلال فتح الأمكنة الواحدة على الاخرى لا غلق مكان بموجب عزله دونما اتصال، فلو تمت إعادة التنظيم المكاني، وفقاً لما كانت عليه محافظة النجف في سياسة قطب النمو المركزي، وهو المتمثل بمركز قضاء النجف، مع ترابطاته الوظيفية ذات الجذب لنطاق تأثيره، ومن هذا المكان تُبث التنمية، لكون الوضع لا يتغير بسبب تزايد المشكلات البيئية والاجتماعية في جميع أجزاء المحافظة، أما لو تم تحديد محاور للتنمية بهدف التقليل من تأثير قطب النمو وكانت المحاور(4-1):

الشكل (11) التوجهات التنموية لمحافظة النجف

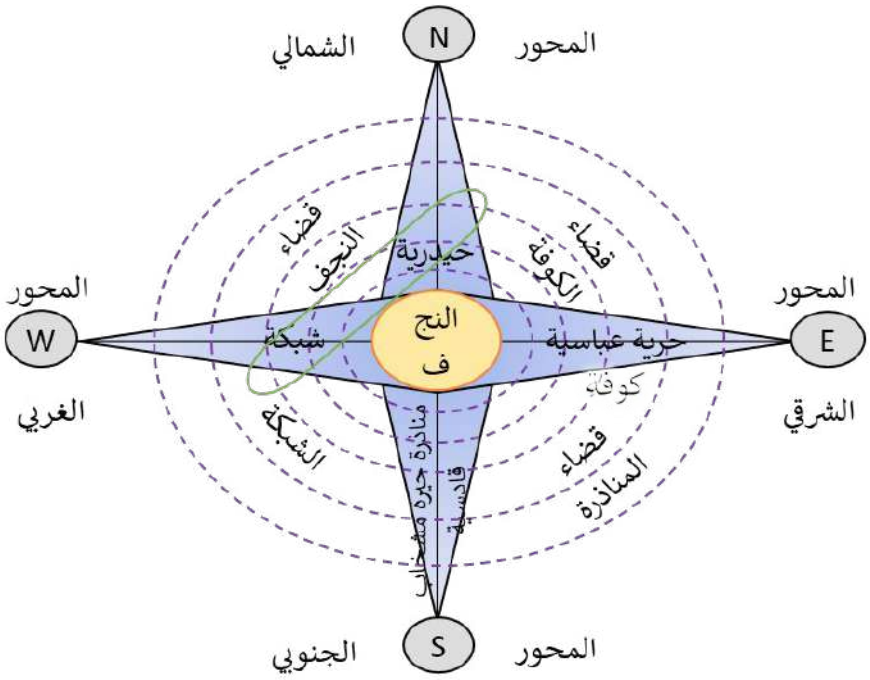

المصدر: الباحث بالاعتماد على دراسة ميدانية، 2017.

وهذا التوجه التنموي، هو على خطى قطب النمو الواحد، لكونه ناتجاً بفعل بث مركز قضاء النجف للأذرع المحورية، وأن تم العمل بسياسة الوحدات التنموية المعتمدة على توجّه إداري، وحسب الموارد بتفعيل التشابك والتقاطع التنموي، فأنها ستكون أقرب للأجزاء الداعية للكل، أو للكل الداعي للأجزاء، وهذا تفسير تنموي مُبهم لكونه ذا طابع إداري لا تخطيطي، فهنالك مستقرات نشطة اقتصادياً ونابضة اجتماعياً وهنالك ما (بين- بين) إحداهما فعّال، وإحداهما متداعٍ، كما أن هنالك نقصاً في الاثنين معاً، وهذه كلها بدائل تنموية منبثقة من النمط القديم إما قطب النمو المتمثل في مركز قضاء النجف الملتصق بمؤثراته بمركز قضاء الكوفة، أو إدارياً شاملاً للوحدات المُحددة وكل ذلك يفسر ضمنياً الدعوة لقيام تنمية ثنائية داعية للاتوازن، علماً أن ناحية الحرية في قضاء الكوفة تأتي من حيث الحرمان التنموي بعد ناحية الشبكة في قضاء النجف وكلاهما يشكلان تهديداً في وظائف النسق المكاني لمحافظة النجف.

ولهذا يستوجب أولاً النهوض بناحية العباسية مع ناحية الحيرة، ومعالجة مشكلة قلة التحضر فيها، وثانياً أن ناحية الشبكة هي الأكثر تدهوراً والأكبر مساحة والأقل اهتماماً والأبعد مسافة عن باقي أجزاء مكونات مراكز محافظة النجف.

لذا فأن الموضوع تخطيطي لكون المشكلة كبيرة ولا تحل إلا بوساطة الترتيب المكاني، والاستغلال لما هو كامن من مساحات مجهولة، وخيرات مُبعثرة، فالتنمية تكون تدريجياً بتنمية المناطق كلها وخصوصاً ذات الأثر المهم والبالغ في الترتيب المكاني.

التوجهات التنموية لمنطقة الدراسة

كان التوسع في الجهات الثلاث المنبثقة من مركز قضاء النجف وهي الشمالية والغربية والجنوبية، ما عدا الجهة الشرقية، وذلك لوجود الكثافات السكانية والعتبات الطبيعية، فضلاً عن التصاقها بمحافظتي بابل والقادسية، علماً أن التوجه التنموي باتجاه الشمال أو الجنوب هو أفضل من التوجه نحو الصحراء الغربية، لكن لإعادة التنظيم المكاني وفقاً للبُعد البيئي للمكان المنبثق من الرؤية التخطيطية، يكون التوجه التنموي نحو الغرب، علماً أن التخطيط يعتمد على مردودات، وهذه المردودات هي بعيدة الأمد، لكنها مثمرة.

مستدرك الإطار العملي

تشكل المنطقة الصحراوية الجزء الأكبر من محافظة النجف فهي تمتد نحو الاتجاه الغربي من الأراضي الخصبة قرب نهر الفرات باتجاه الحدود مع السعودية حيث تبلغ مساحتها 25000 كيلو متر مربع بنسبة (84%) من مساحة المحافظة، وهي ذات بيئة صحراوية تخلو من مظاهر الحياة، وهذا يشير إلى التخلخل المكاني لكون بعض المناطق ضمن المحافظة تصل الكثافة السكانية فيها إلى 6000 شخص للكيلو المربع الواحد، فضلاً عن الطرق الخارجية المرتكزة على المحور الشمالي والجنوبي والشرقي، أما عن المحور الغربي الذاهب إلى ناحية الشبكة فلا وجود مدلل له، علماً أن محافظة النجف يمكن تقسيمها بشكل عام على ثلاث مناطق هي: المنطقة الزراعية الريفية والمنطقة المدينية الحضرية والمنطقة الصحراوية الفارغة. (اعداد الخطة الهيكلية لمحافظة النجف الأشرف، حزيران، 2010، ص88).

والشبكة هي الآبار المتقاربة أو الشبِّاك، وقيل هي أرض كثيرة الآبار (ابن منظور، 1997، ص392)، وبمرور الزمن سُميت من لدن البعض بـ (شبجة) كما قد ذكرها ياقوت الحموي

بوصفه للكلمة هي شباكُ الأدوية، وهي الشباك عن يمين مكة من جهة (المصعد وواقعة) ما بين (مكة والنجف) (الحموي، 1986، ص248).

فهي تقع على إحدى الطرق المخصصة للحجيج والمعرف بطريق زبيدة، وما زالت آثار المساجد موجودة من الزمن العباسي، علماً أن موقعها يقع إلى الغرب من مركز النجف بمسافة 172 كم ويفصل بينهما طريق صخري وعر، حيث تبلغ مساحتها 4160كم2 حيث أنها بدأت كمستقرة بشرية في العام 1926 (السلطاني، 2006، ص3)، وفي كتاب حرب في الصحراء أو مذكرات غلوب باشا للضابط والمهندس البريطاني Sir John Bagot Glubb 1897-1986 المعروف في منطقة الشرق الأوسط أبو حنك (أبو حنيك) لإصابته رصاصة في حنكه، وذلك لحل مشكلة الحدود ما بين العراق والسعودية لصد هجمات آل سعود، إذن فهي بالأساس مستقرة لغرض الدفاع العسكري، وكانت أولاً مخفراً حدودياً في العام 1925، وهنا بدأ الاستيطان من لدن شرطة الحدود وأُسرهم، كما جاء في كتابي (الشبكة بين الماضي والحاضر) للأستاذ محمد عبد الغني السعيدي و(البادية) للأستاذ عبد الجبار الراوي، حيث ذكر في العام 1944 حدثت خسفة نتيجة هزة أرضية على بُعد 400م من مركز الشبكة، وقد تحولت إلى بحيرة على شكل مربع بطول أضلاعه 60م، كما تحيط بها أراضٍ فسيحة منبسطة، وقد سميت بالصوكعة أو (الصاعقة) لاعتقاد البدو أنها صاعقة نزلت من السماء لدّوي صوتها، وقد حدثت نتيجة لانهيار سقف أحد الكهوف السطحية بفعل الإذابة للمياه الجوفية (الراوي، 1947، ص155-ص156).

والآن سكانها يشغلون 65 بيتاً غالبيتها حكومية لأصحاب الوظائف الرسمية هنالك، كما يزاول أكثر السكان الرعي باستغلال المنخفضات العشبية، علماً بأنها تحوي بعض المحال التجارية خمسة عشر محلاً ومسجداً ومديرية للناحية ومركزاً للشرطة ومخفراً للكمارك ومستوصفاً صحياً فضلاً عن البيطري وصيدلية ومدرسة للابتدائية فقط ومحطة إسالة ودائرة كهرباء تعمل لساعات محددة علماً أنها تأخذ بالتسلسل وصولاً إلى مركز قضاء النجف حيث تكون خلفها منطقة واقعة (واكعة) ثم الشبكة ثم السجر ثم بركة العمية ثم بركة الطلحات ثم بركة مسيجد ثم قصر الحمام ثم بركة حمد ثم منطقة المغيثة ثم قصر أم قرون ثم عُذيب الهجانات زبيدة ثم منطقة الرحبة وصولاً إلى النجف (الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية، النجف، 2017).

الخريطة (19) الامكانات غير المستغلة للوصف الجيولوجي.

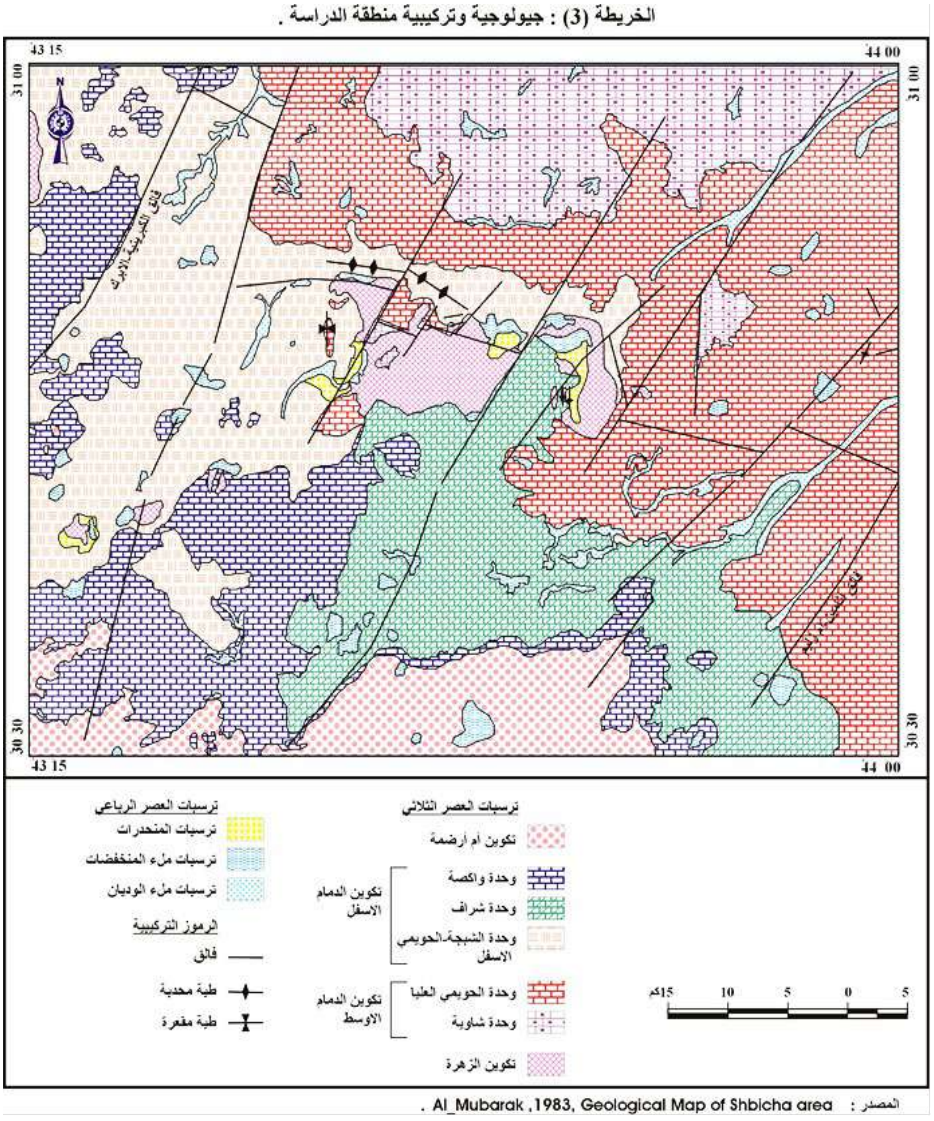

المصدر: AL Mubarak، 1983، P.70

فيها تتواجد الإمكانات غير المُستغلة، وهذه المزايا إن بقي التعامل معها بشكل غير تخطيطي فأنها ستضمحل بتحللها المتراكب، لذا ينبغي العمل بمبدأ التنمية المستدامة في أم أرضمة وتكوين الدمام ومنطقة واكعة (واقعة) ووحدة شراف (شرف) والحويمي الأسفل (الشبكة) والحويمي الأعلى ما فوق (الشبكة) ومنطقة (شاوية)، فضلاً عن مناطق الوديان، الحاوية على الأحجار المهمة في الصناعات كالكلس والدولومايت والجيرية والمحارية مُعادة للتبلورة والفوسفات والسليكات والكبريت والكالسيوم الصفائحي فضلاً عن ترسبات العصور وما فيها من مواد متعددة في ترسبات الاودية والفوالق ذات الطيات التركيبية.

والمياه في ناحية الشبكة مصنفة إلى صالحة للاستهلاك البشري وغير صالحة للاستهلاك البشري، حيث تظهر منطقتا الشبكة والجماعية ذات المياه الصالحة للشرب، أما سائر الصحراء الكبرى فأن مياهها غير صالحة، علماً أن الجماعية تبتعد عن ناحية الشبكة 150 كم، كما تبتعد الشبكة عن قضاء النجف 170 كم، فلو تم استثمار هذه الأراضي الممتدة على طول مسافة (الشبكة.. الجماعية) فستكون بمثابة ذراعاً تنموياً بمثابة الانابيش تحت الأرض ـ الكامنة والاخاديد فوق سطح الأرض - الظاهرة، وفقاً للميزة المكانية، كما هو موضح في الخريطة (20).

الخريطة (20) صلاحية المياه الجوفية حسب المواصفات الصحية

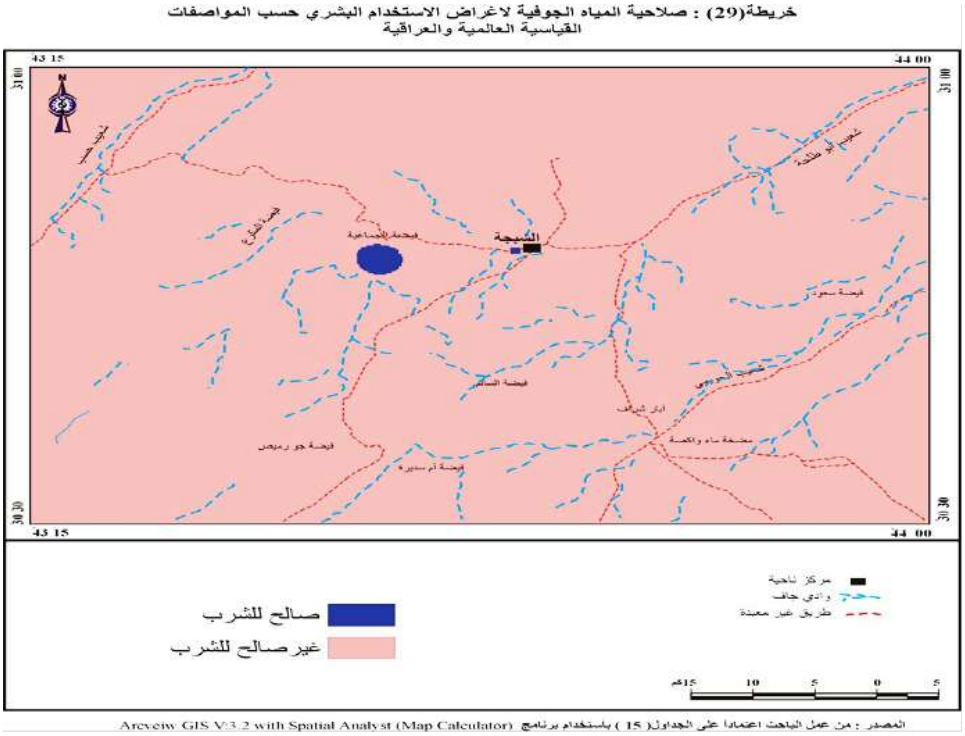

المصدر: السلطاني، المصدر نفسه، 2006، ص11

لذا يمكن استغلال المساحة الواقعة فيما بين الشبكة وفيضة الجماعية للاستيطان لكونها مؤهلة لذلك، وهذه المياه الجوفية الصالحة للاستخدام البشري تتواجد في ناحية الشبكة غرب مركز قضاء النجف مما يؤهلها لقيام نهضة تنموية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1 ـ لمحافظة النجف ميزة واضحة تكمن في قطاع السياحة بسبب المقومات المتمثلة في العتبات المقدسة والمراقد الكثيرة، فضلا عن وجودها في موقع مكاني مثالي وسطي، حيث يحدها من الشمال محافظتي بابل وكربلاء، ومن الشرق محافظة الديوانية، ومن الجنوب محافظة المثنى، ومن الغرب تحيطها حدود دولية مع المملكة العربية السعودية.

2 ـ تشكل المساحات الصحراوية عقبة في امتداد النشاط الزراعي، حيث تشكل المنطقة الصحراوية مساحة واسعة من المحافظة وشحيحة المياه، لذا فالعمل على حماية البيئة بالزراعة يجعل من المناخ داعما للحراك السياحي، مما يولد ذلك نموا اقتصاديا وتطورا مجتمعيا.

3 ـ عدم وجود شبكة نقل ومواصلات تتناسب مع الاهمية المطلقة لمحافظة النجف، تعمل لتغطية احتياجات الوفود والزائرين والسواح، حيث أن المحورين الغربي والشرقي يكادا أن يكونا مهملين.

4 ـ من الامور الايجابية وقصص النجاح في المحافظة، فقد تم تصميم مدينتين جديدتين هما (مدينة نجف جديدة) متاخمة لبحر النجف، و(مدينة مظلوم الجديدة) باتجاه الصحراء، فضلا عن وجود منطقة استثمارية تقع بين المطار الجديد ومدينة النجف، حيث تم اقتراح مشاريع لها مثل (مدينة العلوم، والمدينة الرياضية ومعرض مدينة النجف الاشرف).

5 ـ التوازن المكاني يدعو لتنمية الزراعة مما يؤدي للتنمية الريفية وصولاً للاستقرار المكاني، فهو القرينة لإظهار عملية التجميع القطبي في الأمكنة المستلزم تخطيطها في محافظة النجف، علماً أن اللاتوازن يدعو للتنمية الحضرية مما يؤدي للتكتل وصولاً إلى هجرة المكان، فاللاتوازن قرينة لعملية تنمية متواصلة تراكمية لقطب النمو البارز فقط.

6 ـ اغلب مساحات المحافظة حاوية لتغيرات فيزيائية وكيميائية متعددة حدثت بباطن وظاهر أرضها مواد، فأوجدت مواد متعددة ومتراكمة في طبقات، ففيها قوى جيوديناميكة، وإن لم تُستغل هذه الأرض ستحدث فيها وبشكل تراكمي تجوية، وهذا عملية ميكانيكية وكيميائية طبيعية تؤدي إلى تفكك وتحلل وتفتيت صخور ومواد بتأثيرات متداخلة لكل من الغلاف الجوي والغلاف المائي والغلاف الحيوي وبفعل الإنسان، فالتجوية استجابة المواد الصخرية لمجمل عمليات عناصر الاغلفة من تعرية وانهيارات أرضية.

7 ـ خلو مساحات كبيرة من المحافظة للاستخدام الزراعي وهذه من المشاكل التخطيطية التي لم تتغلب على العقبات كمشاكل عدم استغلال المياه بشكل مناسب وإهمال الآبار والعمل بالرعي مع الاكتفاء به وببعض الوظائف، كما أن الاراضي الصالحة للزراعة تكمن في المنخفضات المنتشرة من الجزء الشمالي الشرقي من المنخفض لتنحدر بإتجاه منخفض بحر النجف، ومن خلال هذه العملية تَفقد بعض المياه والمكونات المهمة جَرّاء عملية التبخر والتسرب في التربة وبسبب الجريان وهذه تُعد مهدورة.

التوصيات

1 ـ ستشهدان مدينتي النجف والكوفة نموا عاليا في المستقبل، من حيث السكان والوافدين، مما يعني بالضرورة أن المناطق المحيطة بهذه المراكز الحضرية الى حدود المنذرية ستشهد نموا وكثافة عالية في الانشطة والسكان، لذا فلا بد من وجود قطب تنموي يعتبر ركيزة اقتصادية تعمل على التشابكات الوظيفية فيها.

2 ـ المنطقتان الصناعيتان الملوثة وغير الملوثة تم اقتراحهما في جنوب غربي مدينتي النجف والكوفة، اذ أن المنطقتين بحاجة الى توسع وابتعاد باتجاه الصحراء عن المناطق السكنية، بسبب الضوضاء وانبعاث الملوثات، مع الحفاظ على السلوك الحضاري المستدام.

3 ـ من الضروري تطوير مدن الحيدرية وبحر النجف بالمرحلة الاولى، والعباسية والمناذرة بالمرحلة الثانية، لتكون مراكزا تنموية ترتكز عليها المناطق الاخرى، مع جذبها للسكان لتحقيق تنمية متوازنة.

4 ـ مراعاة نسب ارتفاع المباني وخصوصاً المستثمرة حديثاً، بخضوعها للمقاييس المتعارف

عليها، بما لا يزيد بشكل مبالغ فيه عن ارتفاع المبنى الديني المحوري المهيمن على خط السماء في قضاء النجف، كما أن محافظة النجف ذات هوية دينية وتأريخية وحضارية، لذا فمن الضروري مراعاة نوع العمارة التي تُبنى على جوانب الطرق المهمة، فضلاً عن أن تكون طابعاً مضيفاً للواقع ومحاكياً للماضي والحاضر والمستقبل، فهي الإدلال الجهوي المترسخ بالقيم والمعارف البشرية.

5 ـ الاهتمام بالمناطق والشوارع التجارية لمنع التجاوزات على الأرصفة والشوارع.

6 ـ ينبغي التخطيط لعملية الربط الاقليمي فيما بين ناحية الشبكة ومدينة النجف وبين ناحية الشبكة ونقرة السلمان في محافظة السماوة، وبين ناحية الشبكة والسعودية عن طريق الحدود، وهذا ما يساعد المواطن النجفي في التفكير بالانتقال إلى ناحية الشبكة لغرض الاستثمار، وخصوصاً أنها ذات آثار كثيرة غير مكتشفة منها، ومنها ما هو مكتشف كطريق زبيدة الذي كان يُعد الطريق البري للحج في أوائل العصر الإسلامي إلى نهاية العصر العباسي ولم تزل آثاره باقية.

7 ـ استغلال الترسبات في المحافظة ذات المعادن الكثيرة فهي تمثل المزايا الكامنة، وبالعمل على احتوائها واستغلالها فيُعطي ذلك للمكان تنظيماً بوساطة الإطار المؤسسي الإداري فالعمل على رؤية استراتيجية من حيث استثمار الثروات المعدنية وغير المعدنية كالزراعية والحيوانية والآثارية، يبلور الأهداف للغايات التي تضمنتها المؤشرات، مع دعمها مكانياً لخدمة الواقع البيئي في منطقة الدراسة، وكل ذلك ببوتقة (التنظيم المكاني).

مصادر الدراسة

أولاً: باللغة العربية:

- (القرآن الكريم)

الكتب العربية

1 ـ ابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، دار صادر، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، بيروت، 1997.

2 ـ اسماعيل، قباري، علم الاجتماع والفلسفة، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار طلبة العرب، بيروت، 1968.

3 ـ آل محبوبة، الشيخ جعفر باقر، ماضي النجف وحاضرها، الجزء الاول، الطبعة الثانية، مطبعة الآداب، النجف، 1958.

4 ـ باشيوة، د. لحسن عبد الله، بحوث العمليات، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، 2011.

5 ـ الجواليقي، ابو منصور موهوب بن احمد، المُعرّب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم، تحقيق: د. ف عبد الرحيم، الطبعة الاولى، دار القلم، دمشق، 1990.

6 ـ جوهر، د. صلاح الدين، ادارة المؤسسات الاجتماعية اسسها ومفاهيمها، مكتبة عين شمس، مصر، 1977.

7 ـ الحسن، أ. د. احسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، الطبعة الاولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.

8 ـ حسين، خالد حسين، شعرية المكان في الرواية الجديدة، الخطاب الروائي لإدوار الخراط انموذجاً، الطبعة الاولى، مؤسسة اليمامة، الرياض، 2000.

9 ـ حسين، د. عبد الرزاق عباس، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، 1977.

10 ـ الحموي، ياقوت شهاب الدين أبي عبد الله، معجم البلدان، تحقيق ليبسك فيردناد وستنفيلد، الجزء الثالث، بيروت، 1968.

11 ـ الحنفي، د. عبد المنعم، الموسوعة الفلسفية، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، بيروت، 1999.

12 ـ الخليلي، جعفر، موسوعة العتبات المقدسة، الجزء الاول من قسم النجف، المجلد السادس، الطبعة الثانية، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، 1987.

13 ـ خير، د. صفوح، التنمية والتخطيط الاقليمي، وزارة الثقافة، دمشق، 2000.

14 ـ الراوي، عبد الجبار، البادية، بغداد، 1947.

15 ـ سالم، محمد عزيز نظمي، علم الجمال الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، 1998.

16 ـ الشواورة، أ. د. علي سالم احميدان، المدن تضخمها سلبياتها تخطيطها، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

17 ـ الشيرواني. د. علي، (صدر الدين الشيرازي)، تحرير الاسفار، المجلد الاول، منشورات المركز العالمي للدراسات الاسلامية، قم، 1964.

18 ـ صالح، د. الياس جرجي، نحن واللغة، الطبعة الاولى، كتابنا للنشر، لبنان، 2013.

19 ـ صالح، د. مالك ابراهيم، والعبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الانسانية، دار الحكمة، الموصل، 1990.

20 ـ صليبا، د. جميل، المعجم الفلسفي، الجزءان الاول والثاني، الطبعة الاولى، دار ذوي القربى، قم، 1965.

21 ـ العاني، أ. د. محمد، أصالة المدينة كوحدة جغرافية وتخطيطية، دراسة تحليلية في عوامل النشأة وخصائص الفكر التخطيطي، الطبعة الاولى، منشورات دار علاء الدين، دمشق، 2010.

22 ـ العبيدي، حسن مجيد، نظرية المكان في فلسفة ابن سينا، الطبعة الاولى، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987.

23 ـ عبيدي، مهدي، جماليات المكان في ثلاثية حنا مينا، الطبعة الاولى، دراسات في الادب العربي، دمشق، 2011.

24 ـ علام، د. احمد خالد، تخطيط المدن، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1998.

25 ـ عياصرة، ثائر مطلق محمد، النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

26 ـ الكبيسي، د. محمد محمود، فلسفة العلم ومنطق البحث العلمي، بيت الحكمة، بغداد، 2009.

27 ـ كرم، يوسف، وآخرون، المعجم الفلسفي، مكتب يوليو، القاهرة، 1966.

28 ـ الكناني، أ. د. كامل كاظم بشير، دراسات في نظرية الموقع الصناعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2003.

29 ـ مطر، أ. د. محمد، إدارة الاستثمارات، الاطار النظري والتطبيقات العلمية، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

30 ـ المظفر، أ. د. محسن عبد الصاحب، فلسفة علم المكان: الجغرافيا، الطبعة الاولى، دار الصفاء، عمان، 2005.

31 ـ معروف، د. هوشيار، تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2006.

32 ـ الوردي، د. علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الاول، من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر، دار الوراق، ط1، بيروت، 2007.

33 ـ الكتب المترجمة:

34 ـ باشلار، جاستون، جماليات المكان، ترجمة: غالب هلسا، وزارة الثقافة، بغداد، 1980.

35 ـ برديائف، نيقولاي، العزلة والمجتمع، ترجمة: فؤاد كامل، الطبعة الثانية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986.

36 ـ بودفيل، جاك، الحيز واقطاب النمو، ترجمة: أ. د. كامل كاظم بشير الكناني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2000.

37 ـ جورج، بيار، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة: د. محمد الطفيلي، مراجعة: هيثم اللمع، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

38 ـ دريدا، جاك، الصوت والظاهرة، مدخل إلى مسألة العلامة في فينومينولوجيا هوسرل، ترجمة: د. فتحي إنقزّو، الطبعة الاولى، الدار البيضاء، المغرب، 2005.

39 ـ سارتر، جان بول، الوجود والعدم، بحث في الانطولوجيا الظاهراتية، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، الطبعة الاولى، منشورات دار الادب، بيروت، 1966.

40 ـ سكوت، جون، مع اخرين، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثالث، ترجمة: محمد الجوهري، واخرون، الطبعة الثانية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.

41 ـ شفيركوف، تشيريفيك، المبادئ الاولية للتخطيط، ترجمة: دار التقدم، موسكو، الاتحاد السوفييتي، 1984.

42 ـ كلاسون، جون، مدخل إلى التخطيط الاقليمي، ترجمة: د. اميل جميل شمعان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1988.

43 ـ كير، غي، التخطيط الاقتصادي، ترجمة: د. جواد محمد علي الحكيم، الطبعة الاولى، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1978.

44 ـ لالاند، اندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، معجم مصطلحات، تعريب: خليل أحمد خليل، أحمد عويدات للنشر، بيروت، 2008.

45 ـ هوفر، ادجار، النظرية المكانية.. في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي، ترجمة: د. عزة عيسى غوراني، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1974.

46 ـ هولاند، ستيورات، رأس المال مقابل الاقاليم، ترجمة: د. اميل جميل شمعان، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة بغداد، 2000.

47 ـ والاس، رث، والسون وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع.. تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة: د. محمد عبد الكريم الحوراني، الطبعة الاولى، دار مجدلاوي، الاردن، 2011.

48 ـ وايدرا، نانسيلي، طاقة المكان، الفينغ شوي، ترجمة: د. رفيقة العبد الله، مراجعة: فاطمة بينو، الطبعة الثانية، دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2015.

49 ـ الرسائل والأطاريح الجامعية:

50 ـ العمار، علي كريم عبود، أسس احتساب العلاقات الاقتصادية بين المحافظات (اساليب التحليل الكمي لما بين الأقاليم)، اطروحة دكتوراه، مقدمة إلى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2004.

51 ـ المظفر، رياض منير محمد رضا، فهم المدينة العربية الاسلامية بكونها نظاماً في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2005.

52 ـ العامري، علي عبد الرزاق درهم، أثر القوانين والتشريعات التخطيطية والعمرانية في النسيج الحضري للمدينة العربية، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2004.

53 ـ القرة غولي، مصطفى عبد الجليل إبراهيم، دراسة وتحليل التفاعل الوظيفي بين استعمالات الأرض الحضرية، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2004.

54 ـ محمود. أحمد باسل، التنظيم المكاني للمناطق السكانية، اطروحة دكتوراه، مقدمة إلى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2011.

55 ـ الساعاتي، هيام حميد عبد المجيد، استدامة التخطيط الحضري وتأثيرات التنوع الايكولوجي في تطور المدن، بحر النجف حالة دراسية، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2008.

56 ـ عنوز، أحمد يحيى عباس، شبكة الطرق البرية في محافظة النجف الأشرف، دراسة في جغرافية النقل، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2010.

57 ـ السلطاني، أحمد هاشم عبد الحسين، جيومورفولوجية وهيدرولوجية منطقة الشبجة جنوب غرب العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم الجغرافيا، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006.

الدوريات: البحوث العلمية:

1 ـ السعدي، د. جمال باقر مطلك، دور العلاقات الوظيفية في تحديد الأقاليم، بحث منشور في مجلة المخطط والتنمية، مجلة فصلية علمية محكمة، العدد السادس عشر، تصدر عن مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد. 2007.

2 ـ المراياتي، أ. م. د. كامل جاسم، مفهوم البيئة في منظور علم الاجتماع، بحث منشور في مجلة دراسات اجتماعية، العدد الأول، السنة الأولى، مجلة فصلية علمية محكمة، بيت الحكمة، بغداد، 1999.

3 ـ مكية، محمد، ما أتمناه من تخطيط عمراني لمدينة النجف، بحث منشور في مؤتمر النجف الأشرف.. إسهامات في الحضارة الانسانية، الجزء الأول، لندن، 2000.

4 ـ القوانين والأنظمة والدراسات والوثائق الحكومية:

5 ـ استراتيجية التنمية الحضرية في العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، بغداد، 2015.

6 ـ استراتيجية تطوير مدينة الكوفة وتحديث تصميمها الأساس، التقرير -3- جمع البيانات والمسوحات، المصمم المعماري للاستشارات الهندسية المحدودة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، وزارة البلديات والاشغال العامة، جمهورية العراق، 2008.

7 ـ إعداد الخطة الهيكلية لمحافظة النجف الأشرف، التقرير السادس، الأخير حزيران، المديرية العامة للتخطيط العمراني، وزارة البلديات والأشغال العامة، جمهورية العراق، 2010.

8 ـ الاقتصاد الأخضر، تقدير أعداد الحيوانات واللحوم الحمراء على مستوى العراق والمحافظات والأقاليم، خطة عشرية للسنوات 2010-2019، خريطة الطريق للمشاريع الاستثمارية، دائرة تخطيط القطاعات، وزارة التخطيط، بغداد، 2012.

9 ـ تحديث التصميم الاساس لمدينة الكوفة، التقرير -2- دور مدينة الكوفة وتأثيرها في النطاق الاقليمي، المصمم المعماري للاستشارات الهندسية المحدودة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، وزارة البلديات والاشغال العامة، جمهورية العراق، 2007.

10 ـ التطوير العمراني والاقتصادي والاجتماعي للفترة 2002-2013 لمحافظة النجف الأشرف، مديرية تخطيط النجف الأشرف، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، وزارة التخطيط، 2014.

11 ـ الهيئة العامة للمساحة، بغداد، 2016.

12 ـ خطة التنمية الوطنية، 2013-2017، وزارة التخطيط، بغداد، 2013.

13 ـ دائرة احصاء السكان والقوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد، 2017.

14 ـ دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، وزارة التخطيط، 2016-2017.

15 ـ المجموعة الإحصائية السنوية، 2012-2013، الباب الاول، الاحوال الطبيعية، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، جمهورية العراق، 2013.

16 ـ مجموعة باحثين، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.

17 ـ محاضرات مادة أساليب رياضية متقدمة في التخطيط الحضري والإقليمي، طلبة الدكتوراه دروة 20، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، 2014.

18 ـ المديرية العامة للتخطيط العمراني، وزارة البلديات والاشغال، محافظة النجف الاشرف، 2016.

19 ـ مدينة النجف الأشرف، التصميم الأساس، المرحلة -4-، تقرير مخطط التسليم لتوسيع المدينة، لوين ديفيس يانغ LDY بالاشتراك مع المصمم المعماري للاستشارات الهندسية ADEC، المديرية العامة للتخطيط العمراني، وزارة البلديات والاشغال العامة، جمهورية العراق، 2008.

20 ـ المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي، دائرة الإحصاء السكاني والقوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد، 2013.

21 ـ مفردات مناهج مرحلة الدكتوراه، الفصل الدراسي الأول، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، 1999.

22 ـ مؤشرات التنمية المكانية، واقع حال القطاعات في المحافظة حسب الوحدات الإدارية، بيانات غير منشورة، مديرية تخطيط النجف الأشرف، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، وزارة التخطيط، 2017.

مقررات المؤتمرات: الأمم المتحدة:

1 ـ مدينة الكل، دليل ارشادي من أجل مدن أكثر عدالة وانصافاً مع القاء الضوء على حالة المدينة العراقية المعاصرة، الطبعة الأولى، برنامج الأمم المتحدة (الموئل) معهد عمان للتنمية الحضرية، 2011.

ثانياً: المصادر الانكليزية: English Reference

1. AL Mubarak, M. A, Report on the Geological mapping of The Eastern Part of The Western Desert and The Western Part of The Southern Desert, GEOSURV, Report, No 80, Baghdad, 1983.
2. Duvivier, Chlo's, Journal of Regional science, Does Urban proximity Enhance Technical Efficiency.. Evidence from Chinese Agriculture, VOL. 53, NO.5, University of Auvergne, 2013.
3. Glasson, John, An Introduction to Regional planning, Hutchinson, printed and bound in Great Britain by Anchor Brendon ltd, Tiptree, Essex, London, 1978.
4. Hawley, Human, Ecology: A Theory of community structure, Ronald press, copany, New York, 1950.
5. Jean, Paul Rodrigue, Integrated Transportation and land use modeling, Washington, 2002.
6. Karlqvist, Anders, Regional science and Urban Economics, The Role of modeling in social sciences, department of mathematics, Royal Institute of Technology, S-10066 Stockholm 70, Sweden, VOL.11, NO.3, North-Holland, 1981.
7. Ochs, Jack, jouranal of Regional science, An Application of linear programming to urban spatial organization, VOL.9, NO.3, University of Pennsylvania, 1969.

8. Ottaviano, Gianmarco, Journal of Regional science, New frontiers of Immigration Research: Cities and firms, VOL.53, NO.1, University of California, 2013.

9. Purtugali, Juval, complex Artificial Environments, springler, New York, 2006.

10. Richardson, Harry W, Regional and Urban Economics, PITMAN PUBLISHING LIMITED, 39 parker street, London WC2B5PB, 1979.

11. Tissen Rene and Frank Lekanne Drprez, Towards a spatial theory of organizations, NRG working paper series no. 08-04 ISSN, University and Hogeschool IN HOLLAND, February, 2008.

مارس العامل الديني تأثيراً مهماً في نشأة وتكوين مدينة النجف ومجاوراتها التابعة للتقسيم الإداري داخل المحافظة، وعلى أساس هذا العامل ومنه تولّدت العوامل الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، فضلاً عن المحدد الأكثر أهمية والمتمثل في العامل الطبيعي الجغرافي، وجاء ذلك نتيجة لوجود مرقد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، المهيمن على إقليم المدينة الذي يشمل جميع المناطق عدا المركز، وقد أضحى معلمة اجتماعية، وكذلك المهيمن على المركز أيضاً وعلى كافة أجزاء الإقليم المختلفة من حيث الاستعمال وما يترتب عليه من لمحة تصميمية. وبإزاء الهيمنة المكانية تولد مجموعة تفاعلات جعلت المكان (مدينة النجف) مشبعا بالقوى والطاقات.

وهنا نجد الباحث يسعى الى مراجعة هذه الهيمنة وسبر ابعادها وتجلياتها وكيفية تطورها عبر مراحل تطور المدينة لما يقارب من ألف عام. ويستخلص مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التخطيطية لاسيما وان النجف ستشهد نموا سكانيا مرتفعا في المستقبل، من حيث السكان والوافدين، مما يعني بالضرورة أن المناطق المحيطة بهذه المراكز الحضرية ستشهد نموا وكثافة عالية في الانشطة والسكان، لذا فهو يقترح ايجاد قطب تنموي يعتبر ركيزة اقتصادية تعمل على التشابكات الوظيفية فيها بين مكونات المكان.

ISBN 978-1-7747217-8-0

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252
مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية